المملكة العربية السعودية

مشروع الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العام

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين

الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

صاحب السمو الملكي

الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

صاحب السمو الملكي

الأمير مقرن بن عبد العزيز آل سعود

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء

المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين

صاحب السمو

الأمير فيصل بن عبد الله بن محمد آل سعود

وزير التربية والتعليم

كلمة سمو وزير التربية والتعليم

تضع قيادتنا الرشيدة المواطن في قلب الخطط التنموية المختلفة بوصفه أُسّ التنمية وصانعها وهو هدفها وغايتها، فتحقيق التنمية المستدامة وأهدافها في بلادنا يعتمد – بتوفيق الله - على المهارات والمعارف والاتجاهات التي يملكها المواطن السعودي. والتعليم هو الأداة المثلى للاستثمار في رأس المال البشري، فطلابنا يمثلون المورد الأكثر استدامة من خلال الرفع من جودة تعليمهم بصورة تنمي إبداعاتهم، وترعى مواهبهم، وتشجع ابتكاراتهم، وهو ما سيؤدي إلى الرفع من كفاءتهم في رسم مستقبلهم ومواجهة تحديات الحياة، وتعزيز قدرات بلادنا التنافسية ووضعها في مصاف الدول المتقدمة.

لذا أدركت قيادتنا الحكيمة في وقت مبكر من تأسيس المملكة أهمية تطوير التعليم في بناء المواطن، وصنعت من جهودها في نشر التربية والتعليم في بلادنا أنموذجاً متميزاً على المستويين الإقليمي والعالمي، فمن مدارس محدودة العدد ترعى عددًا محدودًا من الطلاب ، إلى أكثر من ٣٣ ألف مدرسة، تقدم رعايتها بفرص متساوية إلى نحو خمسة ملايين طالب وطالبة، ويقوم بمهمة التدريس في هذه المدارس قرابة نصف مليون معلم ومعلمة. كما أن معدلات النمو قد بلغت في السنوات الأربعين الماضية زيادة ملحوظة بتضاعف عدد المدارس والطلاب والمعلمين كل عشر سنوات.

إلا أن التعامل مع المتغيرات المستقبلية والتحديات التي نعيشها على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع؛ يتطلب أن تخطو وزارة التربية والتعليم خطوات واضحة ومدروسة نحو المستقبل وفق رؤية ومنهجية علمية، وهذا يتطلب بناء إستراتيجية وطنية لتطوير التعليم العام تحقق توجهات قيادتنا الحكيمة وتلبي آمال المواطنين وطموحات المجتمع وتحقق لبلادنا التحوّل إلى مجتمع المعرفة، واستجابة لذلك جاءت هذه الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العام التي قام مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام «تطوير» ببنائها وفق أفضل الممارسات الدولية في التخطيط لتطوير التعليم، واستلهمت الدروس من التجارب الوطنية والعالمية، وخلصت إلى رسم رؤية جديدة لما يجب أن يكون عليه الطالب في المملكة العربية السعودية، والمدرسة التي يمكن أن تحقق ذلك، وإعادة رسم المهام المستقبلية لوزارة التربية والتعليم وإدارات التربية والتعليم.

إن هذه الإستراتيجية الطموحة معنيّة بالدرجة الأولى ببناء نشء واعٍ مبدع متكامل الشخصية يحقق أقصى قدراته، ويعي أثره الإيجابي المستقبلي على المستويات كافة، وتخلق منه المواطن والإنسان الصالح الذي يتحلّى بالقيم الإسلامية، ويمتلك المهارات التي تؤهله للتعامل مع معطيات العصر ومستجداته، ويمتلك القدرة على الوصول إلى مصادر المعرفة وجلبها وتحليلها وإعادة إنتاجها وتوظيفها ونشرها، والقدرة على تحقيق مستويات معيارية عالية في التعلم تمكنه من الثبات والكسب في مضمار التنافس الدولي.

وختاماً، لا نملك إلا أن نقول شكراً لكل من ساهم وشارك في إظهار هذا العمل وإخراجه إلى النور كي يكون بإذن الله متوائماً مع رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله ابن عبد العزيز آل سعود -حفظه الله- للتعليم في المملكة العربية السعودية. ووفقاً لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين -حفظهما الله- ومحققاً لآمال وتطلعات المجتمع بمؤسساته وأفراده كافة، ومواكباً لمكانة المملكة وتأثيرها على مستوى العالم في شتى المجالات. سائلاً المولى -عزّ وجلّ- أن يوفقنا لتحقيق ذلك والرقي بالتعليم في بلادنا.

المحتويات

الملخص التنفيذي

الدواعي والمنطلقات والأهمية والقيم ١٢

الجزء الأول: الإستراتيجية

- الرؤية المستقبلية للتعليم العام ٣٢
- الأسس الإستراتيجية ٣٢
- الأهداف العامة وسياسات تحقيقها ٣٥
- إجراءات تنفيذ السياسات ٤٢
- النواتج ٧٧

الجزء الثاني: الخطة التنفيذية للإستراتيجية

- نهج تنفيذ الإستراتيجية ومحاوره الأربعة ٨٠
- منظومة متكاملة لضمان الجودة ٨٠
- الخطط الخمسية، والمبادرات والبرامج والمشروعات ٨٢
- إدارة تنفيذ الإستراتيجية (الحوكمة) ٩٠
- الخطة الزمنية لتنفيذ المبادرات والبرامج والمشروعات ٩١
- التقييم والمتابعة ٩٦
- مؤشرات الأداء ٩٦

الملاحق

- منهجية إعداد الإستراتيجية ١٠٢
- أهم ملامح الوضع الراهن: التحليل والقضايا والأولويات ١٠٣

الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي:

الدواعي والمنطلقات والأهمية والقيم:

ثمة تغييرات وتطورات كبيرة على الصعيد العالمي أفرزتها العولمة والتحول إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة وثورة تقنية المعلومات والاتصالات وتعاظم المنافسات العالمية. أما على الصعيد الوطني فثمة تطور كبير لشأن المملكة ومكانتها على المستوى الإقليمي والعربي وعلى المستوى الإسلامي وعلى الصعيد العالمي ضمن مجموعة العشرين. كما أن هناك حراكاً تنموياً وتطويرياً متسارعاً. من جهة أخرى فمعدل النمو السكاني في المملكة واحدٌ من أعلى معدلات النمو في العالم، حيث يبلغ عدد السكان - وفقاً لإحصائية عام ٢٠١٠م - أكثر من سبعة وعشرين مليون نسمة، ٣٣٪ منهم في فئة الأطفال من عمر ١٤ سنة فأقل، وتبلغ نسبة المواطنين في الفئة العمرية بين ١٥-٣٩ سنة ٤٦٪ من إجمالي السكان، وتحمل هذه الأرقام في طياتها جوانب إيجابية، فهذه الفئة العمرية تحمل بشائر إيجابية في حال استثمارها وتوجيهها بالصورة المناسبة كي تقوم بمهامها في دفع عجلة التنمية. إن ما سبق يستدعي تعزيز جهود المملكة وتسريعها في مسيرتها التنموية والتطويرية، ويتطلب تطوير النظام التعليمي ليصبح أكثر فاعلية للتعامل مع ذلك من خلال بناء القدرات الوطنية المؤهلة القادرة على اكتساب المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات الإيجابية المناسبة.

والتعليم هو أساس تحقيق التنمية البشرية المستدامة، لأهميته في تمكين النشء من امتلاك أدوات إنتاج المعرفة وتحويلها إلى تطبيقات متنوعة.

فالتعليم يجب أن يتحول من منحى نشره وإتاحته للجميع في الفترة الماضية إلى منحى التجويد والتركيز على التطوير النوعي، فتاريخ التعليم في المملكة يمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل رئيسة، هي:

المرحلة الأولى هي مرحلة تعزيز قناعة المجتمع بالتعليم وبالأخص تعليم المرأة وبناء السياسات والنظام التعليمي.

المرحلة الثانية هي مرحلة نشر التعليم والتوسع فيه كمياً مع مساواة فرص التعليم للجنسين والسعي لمحو الأمية.

المرحلة الثالثة هي مرحلة تحقيق الجودة في المؤسسات التعليمية، والتركيز على رفع مستويات تحصيل الطلاب والطالبات وفق معايير عالية. وهذه المرحلة أكد عليها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز في مختلف المحافل والمناسبات.

وقد أكد في كلمته - حفظه الله - في المؤتمر الدولي الأول للجودة الشاملة في التعليم الذي عقد في مدينة الرياض على مفهوم الجودة بقوله إنه: «لزاماً علينا أن نواجه تحديات المرحلة الحالية والمستقبلية، وأن نؤسس المشروع التربوي على مفاهيم الجودة والتميز، والرؤية المشتركة، والقيم المؤسسية المعلنة، وروح العمل الجماعي، والعمل على تعزيز قدرات المعلمين والطلاب نحو إنتاج المعرفة عوضاً عن استهلاكها».

ولتحقيق هذا التحول النوعي في أداء النظام التعليمي قام مشروع الملك عبد الله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام (تطوير) ببناء هذه الإستراتيجية الطموحة لتطوير التعليم العام.

المنطلقات والمبادئ التوجيهية في بناء إستراتيجية تطوير التعليم العام:

انطلقت إستراتيجية تطوير التعليم العام من مرجعيات أساسية تضمنها النظام الأساسي للحكم، ونصت عليها سياسة التعليم وتوجهات الدولة وثوابتها. وبنيت الإستراتيجية وفقاً لمبادئ توجيهية معتمدة في أفضل الممارسات العالمية واستلهاماً من الدروس المستفادة من التجارب الوطنية والعالمية مثل: المشاركة الشاملة، والتركيز إلى العنصر الأكثر أهمية وهو الطالب، والتركيز على العنصر البشري، والإضافة إلى الإنجازات المتحققة، والاستفادة من تجارب الآخرين، وتوظيف النظام المفتوح، ورفع التوقعات إلى المستوى الأعلى الممكن.

قيم البناء الأساسية للإستراتيجية:

يقوم بناء إستراتيجية تطوير التعليم العام على مجموعة من القيم تتمثل في أن التعليم: معزز للهوية، ومركز على الطالب، ومحقق لتكافؤ الفرص، وممكن للتنمية، وحديث ومتطور، ومنفتح على المجتمع، ويعتمد على المشاركة من المعنيين كافة.

الإستراتيجية:

تشمل وثيقة الاستراتيجية الرؤية المستقبلية للتعليم العام، والأسس الإستراتيجية، والأهداف العامة وسياسات تحقيقها، وإجراءات تنفيذ السياسات، مع تحديد النواتج لهذه الإستراتيجية. ويبين الشكل (١) والجدول (١) هيكل الإستراتيجية وعناصرها. كما تشمل الوثيقة منهجية تنفيذ هذه الإستراتيجية وتحقيق نواتجها وفق أربعة محاور وعلى مدى خطتين خمسيتين، وتحدد الوثيقة عناصر التنفيذ في مبادرات وبرامج ومشاريع تنفيذية، كما تبين آليات متابعة التنفيذ وتقييم أدائه وفق مؤشرات محددة.

وقد أضيف إلى وثيقة الإستراتيجية ملحقات مختصرة تبين المنهجية العلمية المتبعة في إعداد هذه الإستراتيجية وفق أفضل الممارسات العالمية المتخصصة في هذا المجال، كما تبين نتائج الدراسات المعمقة للوضع الراهن.

الشكل (١) هيكل إستراتيجية تطوير التعليم العام

بنية إستراتيجية تطوير التعليم العام	
عناصر الإستراتيجية	العدد
الرؤية المستقبلية	١
الأسس الإستراتيجية	٥
الأهداف العامة	١٠
السياسات لحقيق الأهداف	٦٧
الإجراءات لتنفيذ السياسات	٣٧٤
نواتج الإستراتيجية Outcomes	١٠

الجدول (١): عناصر تنفيذ الإستراتيجية

الرؤية المستقبلية لتطوير التعليم العام حتى عام ١٤٤٤ هـ

« طالب يحقق أعلى إمكانياته، ذو شـخصية متكاملة، مشـارك في تنمية مجتمعه، ومنتمٍ لدينه ووطنه، من خلال نظام تعليمي عالي الجودة »

الأسس الإستراتيجية

قامت الإستراتيجية على خمسة أسس إستراتيجية بنيت عليها الأهداف والسياسات، وقد حدد لكل أساس أبعاده وعناصره، وهذه الأسس هي:

١. تمكين الطالب من أن يكون مواطناً متمسكاً بعقيدته الإسلامية وقيمها وأخلاقها، ذا شخصية متكاملـة ومتوازنة، وإنجاز علمي متفـوق، وأن يمتلك مهارات التعلم المسـتمر، ولديه اتجاهات إيجابية نحو تنمية مجتمعه ووطنه وخدمتهما.
٢. جعل المدارس مؤسسـات تربوية لديها القدرة الذاتية على التطوير، وتتمتع بدرجة كافية من الاستقلال في التصميم والتخطيط والتقويم وقيادة عمليات التطوير، وأن يكون لقيادات المدارس والمعلمين مسـؤولية كبيرة في تطويـر العملية التعليمية. وتوفير فرص تعلم للطلاب كافة بصورة تنمي شخصياتهم، وتمكنهم من الوصول إلى أقصى قدراتهم.
٣. ممارسـة إدارة التربية والتعليم اسـتقلالاً تربوياً ومالياً وإدارياً أكبر، وأن تكون مسؤولة عن دعم تطوير المدارس الواقعة ضمن نطاقها، ومسـؤولة عن تطوير التربية والتعليم في منطقتها التعليمية من خلال منحها الصلاحيات اللازمة لوضع خطط تطويرية على مستوى المنطقة بصورة تضمن منح الطلاب كافة فرصة التعلم وتحقيق النجاح.
٤. قيام وزارة التربية والتعليم بالتركيز بشـكل أسـاس على تطوير السياسـات والتخطيط والمعايير والمناهج الدراسية، وتحسـين البيئة التعليمية، وإعداد قيادات ذات مستوى عال، وتوفيـر المـوارد والأدوات لإدارات التربية والتعليم والمدارس، ودعـم الابتكار والتميز والتنافس في الممارسات التعليمية، ودعم العملية التعليمية، وتمكين إدارات التربية والتعليم والمـدارس من توفير فرص تعلم للطلاب كافة وفق المعايير العالمية ومحددات التحفيز والمحاسبية.
٥. مشـاركة حقيقية وفق مهام محددة من قطاعات المجتمع كافة بأفراده ومؤسساته، وهم: الأسرة، والمسجد، والمؤسسات الشرعية، والمؤسسات الإعلامية، ومؤسسات القطاع الخاص، ومؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات الدولة المختلفة ذات العلاقة. وذلك من خلال آليات محددة تتبناها كل منها.

الأهداف العامة وسياسات تحقيقها

اعتمدت الإستراتيجية عشـــرة أهداف، ولكل هدف مجموعة محددة من السياسات لتحقيقه وفق ما يلي:

1 تمكيــن المدارس وإدارات التربية والتعليم من إدارة عملية التطوير وتوجيهها. ويتحقق ذلك من خلال السياسات التالية:

- نشـــر الرؤية الجديدة لتطوير التعليم في المـــدارس وإدارات التربية والتعليم وبيـــن ذوي العلاقة وإشـــراكهم في ترجمة الرؤية الإســـتراتجية إلى حقيقة واقعية.
- تعزيـــز قدرة المدارس وإدارات التربية والتعليم في التخطيط لعملية التطوير وإدارتها.
- تعزيـــز قدرات المدارس وإدارات التربيـــة والتعليم على توفير فرص التطوير المهني.
- الأخذ بنظام للحوافز والمســـاءلة يكافئ الابتكار ويشجع التطوير على مستوى إدارة التربية والتعليم والمدرسة.
- تمكيـــن إدارات التربية والتعليـــم والمدارس من تنفيذ أنظمـــة ضمان الجودة وتوطينها.
- تحقيق انعكاس أثر ممارسات إدارات التربية والتعليم والمدارس ونتائجها على توجيه قرارات التطوير.
- ضمان نجاح تطبيـــق نموذج تطوير المدارس لتقويمه وتحســـينه قبل تعميمه ونشره.

2 تحسين المناهج الدراسية وطرق التدريس وعمليات التقويم بما ينعكس إيجاباً على تعلم الطلاب. ويتحقق ذلك من خلال السياسات التالية:

- تحقيق التكامل بين المناهج ومهارات القرن الحادي والعشرين.
- تحسين أداء الطلاب في مواد التربية الإسلامية.
- تحسين مهارات اللغة العربية (القراءة والفهم والكتابة والتحدث والاستماع) لجميع الطلاب.
- تحسين أداء الطلاب في العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات (STEM).
- تحسين أداء الطلاب في العلوم الاجتماعية.
- تحسين مهارات اللغة الإنجليزية (القراءة والفهم والكتابة والتحدث والاستماع) لجميع الطلاب.
- تحسين استعدادات الطالب للالتحاق بالتعليم العالي والتعليم الفني والمهني والتهيئة إلى سوق العمل.
- تحقيق المواءمة بين المناهج الحديثة ونظام تقويم جودة تعلم الطلاب.

3 إتاحة فرص التعلم المتكافئة ونظم الدعم لجميع الطلاب. ويتحقق ذلك من خلال السياسات التالية:

- تطوير السياسات المتعلقة بتحديد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وتصنيفهم.
- تطوير أدوات علمية تحدد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وتُقوّمهم.
- تنمية الوعي والإدراك، وبناء السياسات، وأطر العمل؛ لدمج الطلاب الذين يعانون تحديات عقلية وبدنية في التعليم العام.
- تهيئة فرص التحاق متساوية لتعليم متكافئ ومناسب في المدارس للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة كافة دون النظر إلى الجنس أو الخلفية الاجتماعية المادية أو الموقع الجغرافي أو طبيعة الاحتياج الخاص.
- إتاحة فرص التعلم المخصصة التي تلبي الاحتياجات الخاصة للطلاب الموهوبين والمبدعين.
- الأخذ بأنظمة الدعم المدرسية للطلاب المعرضين للخطر.
- توفير فرص أخرى أو بديلة للتعلم مدى الحياة لمن هم خارج النظام التعليمي أو الذين لم يلتحقوا بالمدارس.

4 توفير تعليم رياض الأطفال للجميع. ويتحقق ذلك من خلال السياسات التالية:

- تطويـــر إطار عمل لتوفير التعليم لمرحلة رياض الأطفال لجميع الأطفال في المملكة.
- زيادة الاستيعاب للتعليم في مرحلة رياض الأطفال من خلال المدارس الحكومية والأهلية لتشمل جميع المراحل العمرية المناسبة.
- تحسين جودة التعليم في مرحلة رياض الأطفال.
- بناء القدرات البشرية والمؤسسية للتعليم في مرحلة رياض الأطفال.

5 تهيئة بيئة تعليمية تتلاءم مع متطلبات التعلم في القرن الحادي والعشرين. ويتحقق ذلك من خلال السياسات التالية:

- التخطيط المستقبلي لتلبية النمو الكمي في المباني المدرسية.
- تكثيف المساحة الخضراء في المباني المدرسية بما يتناسب والتعليم في القرن الحادي والعشرين بمشاركة الأطراف المعنية.
- الاســـتثمار الأمثل والتوســـع في اســـتخدام التقنيات الملائمة فـــي المدارس وصيانتها باستمرار.
- تعزيز القـــراءة من أجل المتعة، واســـتخدام أدوات تعليم (مســـاندة) وبديلة، وتمكين المستفيدين من إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات المتنوعة.
- تعزيز إنتاج ومشاركة معينات التعليم والتعلم لدى المدارس في التعلم بشكل إبداعي وبما يحسن فرص التعلم.

6 تعزيز صحة الطلاب وبناء شـخصياتهم وانضباطهم ورعايتهم. ويتحقق ذلك من خلال السياسات التالية:

- ضمان تحلي الطلاب بالمسؤولية الاجتماعية والمواطنة الصالحة.
- تعزيز هوية الطلاب الوطنية وتنمية قيمهم الثقافية.
- ضمان خلو المدارس من التدخين والمواد الضارة.
- ضمان اتباع الطلاب أسلوب حياة صحياً وممارستهم للألعاب الرياضية والأنشطة الترفيهية.
- توفير خدمات إرشادية ذات جودة عالية للطلاب.
- ضمان خدمات الرعاية للطلاب محدودي الدخل.
- تعزيز التدخـــل الوقائي والتصحيحـــي بما يوجه عمليـــات الضبط والالتزام ومعالجة القضايا السلوكية لدى الطلاب.

7 تعزيز مجالات التعاون مع الأسر والمجتمعات المحلية في دعم ثقافة التعلم. ويتحقق ذلك من خلال السياسات التالية:

- بناء قنوات اتصال فعالة مع الأســـر ودعم قدراتها على الدعم والمشاركة في تعليم الطلاب.
- تفعيل وظائف الهياكل المدرسية في إشراك المجتمع في الأنشطة المدرسية.
- تأسيس شراكات متينة واتصالات فعالة بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات التعليم العالي والتدريب الفني والمهني للارتقاء بالتعليم العام.
- تأســـيس شراكات بين وزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص لدعم عمليات التعليم والتعلم.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والمشاركة في تطوير التعليم العام.
- تعزيز شأن المؤسسات الإعلامية في تطوير التعليم العام.

8 تطويـر نظام لتمهيـن وظيفة التعليـم. ويتحقق ذلك من خلال السياسـات التالية:

- بناء إطار عمل لتمهين ممارسة التعليم.
- تقوية الروابط بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم بما يرفع كفاءة أداء المعلمين.
- بناء معايير مهنية للمعلمين والقيادات التربوية وتطبيقها.
- الأخذ بنظام شامل لتراخيص المعلمين الجدد والحاليين.
- تجويد مهنية المعلمين بشكل احترافي.
- تعزيز مبدأ التشجيع والمحاسبية.
- تعزيز نظام تقويم أداء المعلمين لدعم النمو المهني.

9 زيادة فعالية التقنية في رفع مسـتويات الأداء وتحسـينه. ويتحقق ذلك من خلال السياسات التالية:

- تطوير بوابة تعليمية وطنية تسمح للمعلمين والطلاب بإقامة الشبكات التواصلية لتبادل التجارب والخبرات.
- تيسير تعلّم الطلاب للمفاهيم الأساسية في المناهج بإنشاء محتوى رقمي.
- بناء قدرات المعلمين من أجل دمج التقنية بالمنهج الدراسي.
- تطوير منظومة التطوير المهني للمعلمين تقنياً.
- توفير فرص تعلمية ذات جودة عالية لجميع الطلاب في جميع المناطق.

10 تحسين الحوكمة، والقيادة، والحوافز، والسياسة التعليمية لإدامة نموذج تطوير المدارس. ويتحقق ذلك من خلال السياسات التالية:

- دعم نموذج تطوير المدارس والإدارة التعليمية بإطار جديد للحوكمة ونشره وتطبيقه.
- تعزيز التعاون والتنسيق المتبادل بين وزارة التربية والتعليم والوزارات الأخرى بما يمكنها من توجيه مصادرها للتطوير التعليمي المستدام.
- تطوير نظام وطني للمحاسبية وإدارة الجودة يستند إلى النتائج ويدعم التحسين المستمر في الأداء.
- تطوير إستراتيجية لإدارة التغيير وتنفيذها بما يضمن نجاح استمرارية تطوير التعليم.
- تعزيز القدرات القيادية بوصفها أدوات تطوير في جميع المستويات في النظام التعليمي.
- خلق ثقافة جديدة لصناعة القرارات القائمة على البيانات في جميع مستويات النظام.
- بناء القدرة المؤسسية التي تقود وتدير البحث والابتكار وجمع البيانات وتحللها بهدف تطوير عملية التعليم وتحسين اتخاذ القرارات.

إجراءات تنفيذ السياسات

حرصت الإستراتيجية على أن تكون السياسات المعتمدة قابلة للتطبيق، ولذلك وضعت إجراءات محددة لتطبيق كل سياسة من السياسات، وكان عدد هذه الإجراءات ٣٧١ إجراءً تنفذ مع تنفيذ المبادرات (البرامج والمشاريع).

نواتج الإستراتيجية

- تحسن أداء الطلاب في مواد التربية الإسلامية واكتسابهم القيم والمبادئ والسلوكيات الإيجابية والمعتدلة.
- تحسن أداء الطلاب في اللغة العربية وتوظيفها في الحياة.
- تحسن أداء الطلاب في العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات.
- زيادة التحاق الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال وتحسين أدائهم واستعدادهم للمدرسة.
- تعزز قيم المواطنة والانتماء للوطن وحضارته لدى الطلاب.
- زيادة فرص التعليم للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والموهوبين والطلاب المعرضين للخطر.
- تحسن مهارات الطلاب في اللغة الإنجليزية.
- رفع مستوى استعداد الطلاب للحياة وسوق العمل والدراسة ما بعد الثانوية.
- خفض نسب الرسوب والتسرب في جميع المراحل، ورفع نسبة إكمال الطلاب للمرحلة الثانوية.
- تحسن مستوى الصحة العامة للطلاب وانضباطهم وخفض الممارسات السلبية.

الخطة التنفيذية للإستراتيجية

تتضمن وثيقة الإستراتيجية خطة تنفيذها، التي تشكل الجزء الثاني من هذه الوثيقة. وقد صمم تنفيذ الإستراتيجية بناءً على نهج علمي تفصيلي وفق أربعة محاور، مع منظومة متكاملة لضمان جودة التنفيذ. وتشمل جزء التنفيذ على توصيف النهج، والخطط الخمسية، والمبادرات، والبرامج والمشروعات، وإدارة تنفيذ الإستراتيجية (الحوكمة) ، والخطة الزمنية لتنفيذ المبادرات والبرامج والمشروعات، والتقييم والمتابعة، ومؤشرات الأداء.

ويبين الشكل (٢) هيكل الخطة التنفيذية، كما يوضّح الجدول (٢) عناصر تنفيذ الإستراتيجية، والجدول (٣) نهج تنفيذ الإستراتيجية.

الشكل (٢) خطة تنفيذ الإستراتيجية

الجدول (٢): عناصر تنفيذ الإستراتيجية

عناصر تنفيذ إستراتيجية تطوير التعليم العام	
الخطط الخمسية	٢
محاور التنفيذ وفق نهج التطوير	٤
مبادرات (الخطة الخمسية الأولى)	١٦
البرامج	٢٩
المشاريع	٢٢
مؤشرات قياس الأداء في تحقيق النواتج	٥٦

الجدول (٣) : نهج تنفيذ إستراتيجية تطوير التعليم العام

بناء نموذج التطوير وتطبيقه	بناء القدرة لإحداث التطوير	إدامة التطوير	إدارة التغيير والتواصل
البرنامج الوطني لتطوير المدارس وإدارات التربية والتعليم	الهوية الثقافية والوطنية	الحوكمة والسياسات	برنامج التواصل المجتمعي
	مهارات القرن الحادي والعشرين	القيادات التربوية (البرامج التأسيسية).	
	التعليم الثانوي	تطوير المعلمين (البرامج التأسيسية).	
	تعليم العلوم والهندسة والتقنية والرياضيات	المعايير الوطنية وأدوات التقويم	
	التعليم المتميز للجميع	المؤسسات المهنية لدعم التعليم	
	بيئة التعلم		
	الحلول الإلكترونية		
	دعم الطالب		
	فرص التعلم الإضافية والنشاط غير الصفي		

الدواعي والمنطلقات والأهمية والقيم:

ثمة تغييرات وتطورات كبيرة على الصعيد العالمي أفرزتها العولمة والتحول إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة وثورة تقنية المعلومات والاتصالات وتعاظم المنافسات العالمية. وتتنوع هذه التغيرات والتطورات لتشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتقنية والبيئية.

أما على الصعيد الوطني فثمة تطور كبير لشأن المملكة ومكانتها، وعلى المستوى الإقليمي الخليجي والعربي وعلى المستوى الإسلامي وعلى الصعيد العالمي ضمن مجموعة العشرين. كما أن هناك حراكاً تنموياً وتطويرياً متسارعاً. من جهة أخرى فإن معدل النمو السكاني في المملكة واحدٌ من أعلى معدلات النمو في العالم، فأعداد السكان يتزايد بشكل مطّرد وسريع؛ حيث يبلغ عدد السكان - وفقاً لإحصائية عام ٢٠١٠م - أكثر من سبعة وعشرين مليون نسمة، ٣٣٪ منهم في فئة الأطفال من عمر ١٤ سنة فأقل، وتبلغ نسبة المواطنين في الفئة العمرية بين ١٥-٣٩ سنة ٤٦٪ من إجمالي السكان، وتحمل هذه الأرقام في طياتها جوانب إيجابية، فهذه الفئة العمرية تحمل بشائر إيجابية في حال استثمارها وتوجيهها بالصورة المناسبة كي تقوم بمهامها في دفع عجلة التنمية. إن كل ما سبق يستدعي بالضرورة تعزيز جهود المملكة وتسريعها في مسيرتها التنموية والتطويرية، ويتطلب تطوير النظام التعليمي ليصبح أكثر فاعلية للتعامل مع ذلك من خلال بناء القدرات الوطنية المؤهلة القادرة على إكساب المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات الإيجابية المناسبة.

إذاً، تتطلب المرحلة التي تمر بها المملكة رؤية جديدة في كل مجال من المجالات التنموية. وثمة أهمية خاصة لتنمية الموارد البشرية التي هي الثروة الحقيقية للوطن تتمثل في موارده البشرية والمهارات الإنتاجية للقوى العاملة فيه. والتعليم هو أساس تحقيق التنمية البشرية المستدامة، لأهميته في تمكين النشء من امتلاك أدوات إنتاج المعرفة وتحويلها إلى تطبيقات متنوعة، لذا قامت المملكة - وما زالت - بخطوات حثيثة نحو تطوير التعليم، إذ حققت قفزات كبيرة على صعيد نشر التعليم في مختلف المستويات، رغم وتيرة ارتفاع معدلات النمو السكاني العالية، وهي تتجه - حالياً - إلى مرحلة التركيز على الجودة وتحقيق التعليم لأهدافه في إكساب الطلاب والطالبات المعارف والمهارات التي تمكنهم من الإسهام الفعال في تنمية وطنهم وتحقيق اقتصاد معرفي مستدام.

إن تحقيق هذا التحول النوعي في أداء النظام التعليمي تطلّب بناء إستراتيجية طموحة لتطوير التعليم العام تتبلور حول رؤية مستقبلية للتعليم. وإن هذه الإستراتيجية معنية بالدرجة الأولى ببناء نشء واعٍ مبدع متكامل الشخصية يحقق أقصى قدراته، ويعي أثره الإيجابي المستقبلي

على المستويات كافة. وقد وضعت هذه الإستراتيجية لتتسق مع الأهداف الرئيسة لخطة التنمية الوطنية التاسعة، وتتكامل مع الإستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة، والإستراتيجية الوطنية للتوظيف، وإستراتيجية الموهبة والإبداع ودعم الابتكار، مع غيرها من الإستراتيجيات الوطنية ذات العلاقة.

المنطلقات:

انطلقت إستراتيجية تطوير التعليم العام من مرجعيات أساسية تضمنها النظام الأساسي للحكم ونصت عليها سياسة التعليم وتوجهات الدولة وثوابتها والمتمثلة في: الإسهام في بناء حضارة إنسانية في إطار القيم الإسلامية السمحة بِمُثُلِهَا الأخلاقية الرفيعة، وترسيخ أسس الدولة وهويتها وإرثها العربي والإسلامي، والمحافظة على الأمن الوطني الشامل، وتعزيز الوحدة الوطنية ودعم مقوماتها، وضمان حقوق الإنسان، والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي، وتعزيز رسالة الأسرة في المجتمع، وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

المبادئ التوجيهية في بناء إستراتيجية تطوير التعليم العام:

بنيت الإستراتيجية وفقاً لمبادئ توجيهية معتمدة في أفضل الممارسات الدولية، واستلهاماً من الدروس المستفادة من التجارب الوطنية والعالمية، مثل:

- **المشاركة الشاملة:** إن مشاركة المستفيدين الرئيسين من العملية التعليمية في وضع الإستراتيجية تحقق الضمان لالتزامهم بها ودعمهم إياها إذ إن تطوير التعليم هو مسؤولية المجتمع بكل فئاته.
- **التركيز على العنصر الأكثر أهمية:** إن الطلاب هم أهم الموارد المستقبلية المستدامة للمملكة العربية السعودية، فهم حجر الأساس للإستراتيجية ومحورها المركزي.
- **التركيز على العنصر البشري:** يمثل العنصر البشري – وخصوصاً المعلمين والمعلمات – قادة التطوير الحقيقيين. لذا، فإن معارفهم، ومهاراتهم واتجاهاتهم هي العامل الحاسم في التأثير على مستويات الطلاب. ولذلك فقد تم استهدافهم في معظم برامج الإستراتيجية ومشروعاتها المختلفة.
- **البناء على الإنجازات والمكتسبات:** حققت المملكة إنجازات ملحوظة في مجال التعليم، وتستند هذه الإستراتيجية إلى تلك الإنجازات والمكاسب وتنطلق منها لتحقيق إنجازات نوعية بشكل أكبر.

- **الاســـتفادة من تجارب الآخرين:** فالمملكة جزء لا يتجزأ من عالم يزداد عولمة. وتُكســـب الاســـتفادةُ من الدروس المتعلمة من النظم التعليمية الناجحة عمليةَ تطوير الإستراتيجية وتنفيذها فعاليةً على مستوى أكبر.
- **رفـــع التوقعات:** اســـتجابة للتطلعات العالية لدى قيادة المملكة العربية الســـعودية وآمال المواطنين؛ فإن ســـقف التوقعات حول ما يمكن تحقيقه يشكل طموحاً، ويهدف إلى مواكبة التعليم في المملكة على أعلى المستويات والمعايير الدولية في مختلف جوانبه.
- **توظيف النظام المفتوح:** بنيت الإستراتيجية وفق نظام مفتوح، فبرامج تحقيق الإستراتيجية تســـتهدف مكونات النظام التعليمي وعناصره المختلفـــة جميعها، وهذه المكونات ببرامجها في تفاعل مســـتمر. فلم تتعامل الإســـتراتيجية مع مكونات النظـــام على أنها أنظمة مغلقة ومعزولة لتناقضها مع طبيعة العملية التربوية.

قيم البناء الأساسية للإستراتيجية:

يقوم بناء إستراتيجية تطوير التعليم العام على مجموعة من القيم تتمثل في أن التعليم:

- **معـــزز للهوية:** التعليم يرســـخ القيم والمبادئ الإســـلامية ويحافظ علـــى الهوية الوطنية ويعززها.
- **مركز على الطالب:** التعليم مركزٌ على الطالب، ويبني شخصيته المتكاملة، وينمي مواهبه وإبداعاته وقدراته.
- **محقق لتكافؤ الفرص:** التعليم المتميز حق لكل مواطن ذكراً كان أو أنثى.
- **ممكن للتنمية:** التعليم مُرتكز للخطط التنموية الوطنية وللتحول إلى مجتمع المعرفة.
- **حديث ومتطور:** التعليم وفق أحدث الممارسات التربوية وفي بيئات مدرسية مناسبة.
- **منفتح على المجتمع:** التعليم يعزز المشاركة المجتمعية في المسؤولية عن التعليم.
- **يعتمد على المشاركة:** التعليم يتحقق من خلال المشاركة مع ذوي العلاقة كافة.

1

الجزء الأول

الإستراتيجية

- الرؤية المستقبلية للتعليم العام.
- الأسس الإستراتيجية.
- الأهداف العامة وسياسات تحقيقها.
- إجراءات تنفيذ السياسات.
- النواتج.

الاستراتيجية:

الرؤية المستقبلية لتطوير التعليم العام حتى عام ١٤٤٤ هـ :

« طالب يحقق أعلى إمكانياته، ذو شـخصية متكاملة، مشارك في تنمية مجتمعه، ومنتمٍ لدينه ووطنه، من خلال نظام تعليمي عالي الجودة ».

الأسس الإستراتيجية:

١. تمكين الطالب من أن يكون مواطناً متمسكاً بعقيدته الإسلامية وقيمها وأخلاقها، ذا شخصية متكاملـة ومعتدلة ومتوازنة، وإنجاز علمي متفوق، وأن يمتلك مهارات التعلم المسـتمر، ولديه اتجاهات إيجابية نحو تنمية مجتمعه ووطنه وخدمتهما.

٢. جعل المدارس مؤسسـات تربوية لديها القدرة الذاتية على التطوير، وتتمتع بالاسـتقلال فـي التصميم والتخطيط والتقويم وقيادة عمليات التطويـر، وأن يكون لقيادات المدارس والمعلمين مسـؤولية كبيرة في تطوير العملية التعليميـة. وتوفير فرص تعلم للطلاب كافـة بصورة تنمي شـخصياتهم، وتمكنهم من الوصول إلى أقصـى قدراتهم. وذلك من خلال أن:

- يكون محور اهتمامها الطالب.
- توفر تعليماً عالي الجودة.
- تكون جاذبةً ومعززةً للتعلم.
- تكون تعلمية ومحفزة للإبداع.
- تقودها إدارة فاعلة ومعلمون مؤهلون.
- تكون ذات مسؤولية مجتمعية.

٣. ممارسـة إدارة التربية والتعليم اسـتقلالاً تربوياً ومالياً وإدارياً أكبر، وأن تكون مسؤولة عن دعم تطوير المدارس الواقعة ضمن نطاقها، ومسـؤولة عن تطوير التربية والتعليم في منطقتها التعليمية من خلال منحها الصلاحيات اللازمة لوضع خطط تطوير على مسـتوى المنطقة بصورة تضمن منح الطلاب كافة فرصة التعلم وتحقيق النجاح. وذلك من خلال أن:

- توفر فرص التعليم للجميع.
- تكون قائدة للتطوير في منطقتها التعليمية.
- تكون ممكنة للمدارس لتحقيق الجودة.
- تطبق نظاماً متكاملاً للتقويم والمحاسبة.

- تكون محفزة للابتكار والإبداع.
- تكون مشاركة للمجتمع.

٤. قيام وزارة التربية والتعليم بالتركيز بشكل أساس على تطوير السياسات والتخطيط والمعايير والمناهج الدراسية، وتحسين البيئة التعليمية، وإعداد قيادات ذات مستوى عال، وتوفير الموارد والأدوات لإدارات التربية والتعليم والمدارس، ودعم الابتكار والتميز والتنافس في الممارسات التعليمية،ودعم العملية التعليمية، وتمكين إدارات التربية والتعليم والمدارس من توفير فرص تعلم للطلاب كافة وفق المعايير العالمية، وذلك من خلال أن:

- تضع السياسات والأنظمة والخطط الموجهة لتحسين التعليم.
- تضمن حق الجميع في التعليم المتميز.
- تمكن إدارات التربية والتعليم لتصبح مؤسسات تعلمية وقائدة للتطوير في مناطقها.
- تبني القيادات المؤهلة والقدرات البشرية على مستويات النظام التعليمي كافة.
- تمهن التعليم وترفع من مكانته مجتمعياً.
- تطبق نظاماً متكاملاً للحوافز.
- تطور المناهج وتحسن البيئة التعليمية ومصادر التعلم وفقاً لمعايير عالمية.
- توفر نظام جودة متكاملاً قائماً على المعايير.
- تدعم الابتكار والتميز والتنافس في الممارسات التعليمية.
- تعزز ثقافة التعلم والمشاركة المجتمعية.
- توظف التقنية لتفعيل التواصل، ودعم القرار المبني على المعلومات.
- توفر التمويل لتنفيذ الخطط والبرامج.
- تشارك في الفعاليات والأنشطة التربوية والتعليمية عالميًا وإقليميًا وتؤثر فيها.

٥. مشاركة حقيقية وفق مهام محددة من قطاعات المجتمع كافة بأفراده ومؤسساته، وهم: الأسرة، والمسجد، والمؤسسات الشرعية، والمؤسسات الإعلامية، ومؤسسات القطاع الخاص، ومؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات الدولة المختلفة ذات العلاقة. وذلك من خلال آليات محددة تتبناها كل منها، ويبيّن الشكل (٣) الرؤية لكل من الطالب، والمدرسة، وإدارة التربية والتعليم، ووزارة التربية والتعليم.

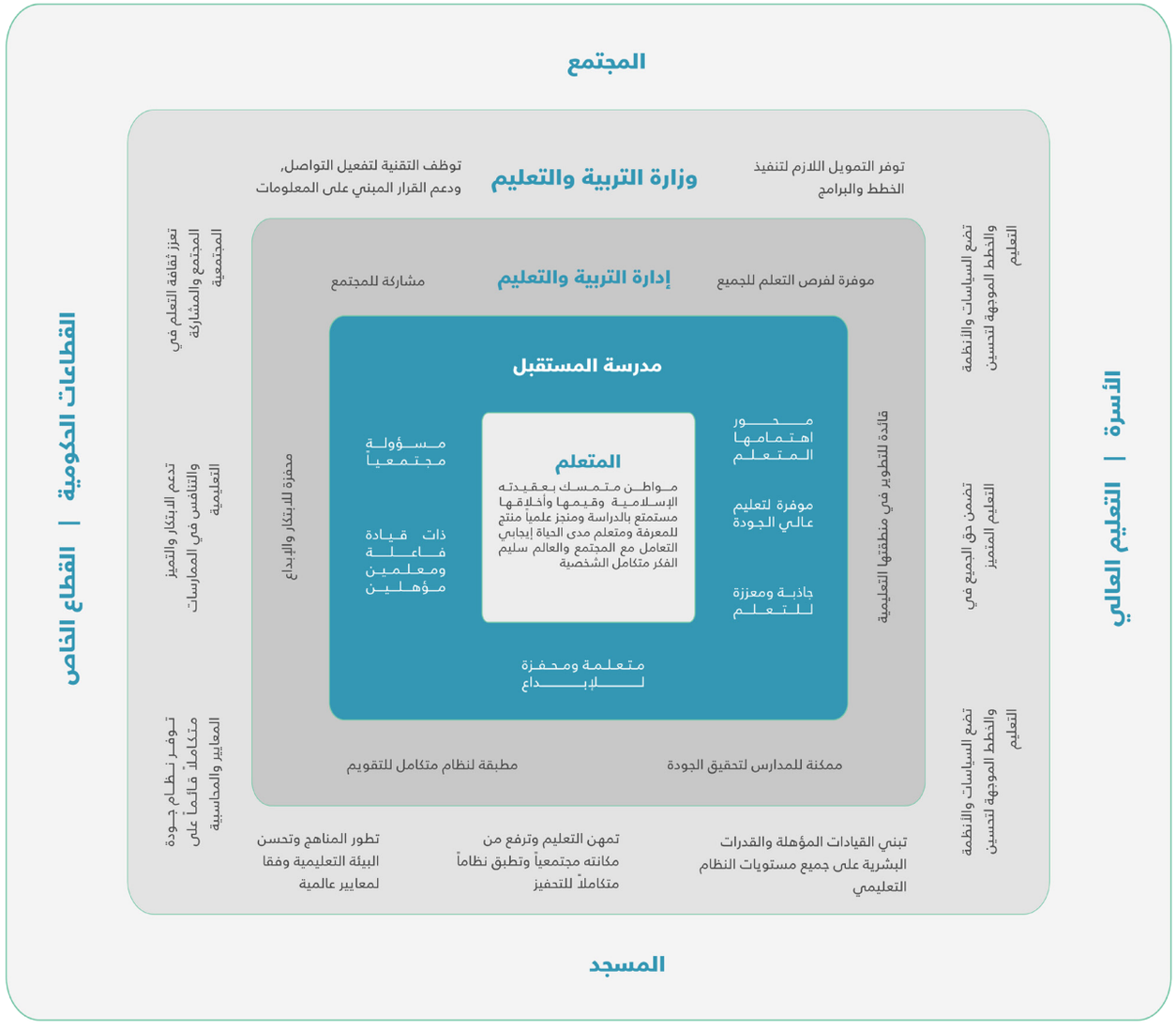

الشكل (٣) الرؤية لكل من الطالب، والمدرسة، وإدارة التربية والتعليم، ووزارة التربية والتعليم

الأهداف العامة وسياسات تحقيقها:

الهدف الأول

تمكين المدارس وإدارات التربية والتعليم من إدارة عملية التطوير وتوجيهها.

يحدد هذا الهدف مجموعة من الإجراءات والعمليات؛ لتمكين المدارس وإدارات التربية والتعليم من أن تصبح مؤسسة تعليمية قادرة على تولي قيادة نفسها ذاتياً بشكل كبير. ويركز هذا الهدف على إقامة وحدات لتطوير المدارس في كل إدارة تربية وتعليم، وتأسيس فريق تميز في كل مدرسة، وبناء قدرة هذه الكيانات لقيادة عملية التطوير وإدارتها، وإقامة مجالس مدرسية تتيح للأسر وأفراد المجتمع المشاركة في عملية تحسين المدرسة، وتعزيز الروابط بين المدارس نفسها لتمكينها من بدء رحلة التطوير الخاصة بكل منها، ووضع حوافز جديدة ونظام مساءلة يركز على المسؤولية المشتركة لتعليم الطلاب بين المدارس وإدارات التربية والتعليم ووزارة التربية والتعليم. ويتحقق ذلك من خلال السياسات التالية:

١. نشر الرؤية الجديدة لتطوير التعليم في المدارس وإدارات التربية والتعليم وبين ذوي العلاقة وإشراكهم في ترجمة الرؤية الإستراتيجية إلى حقيقة واقعية.
٢. تعزيز قدرة المدارس وإدارات التربية والتعليم في التخطيط لعملية التطوير وإدارتها.
٣. تعزيز قدرات المدارس وإدارات التربية والتعليم على توفير فرص التطوير المهني.
٤. الأخذ بنظام للحوافز والمساءلة يكافئ الابتكار ويشجع التطوير على مستوى إدارة التربية والتعليم والمدرسة.
٥. تمكين إدارات التربية والتعليم والمدارس من تنفيذ أنظمة ضمان الجودة وتوطينها.
٦. تحقيق انعكاس أثر ممارسات إدارات التربية والتعليم والمدارس ونتائجها على توجيه قرارات التطوير.
٧. ضمان نجاح تطبيق نموذج تطوير المدارس لتقويمه وتحسينه قبل تعميمه ونشره.

الهدف الثاني

تحسين المناهج الدراسية وطرق التدريس وعمليات التقويم بما ينعكس إيجاباً على تعلم الطلاب.

يركز هذا الهدف على تحسين الأدوات الأساسية لعملية التعليم والتعلم وهي المناهج الدراسية وإستراتيجيات التدريس ووسائل التقويم. وتساعد إجراءات هذا الهدف على تحقيق عمليات تطوير الممارسات داخل الفصول الدراسية، والمدارس، كما تساعد على نشر هذه التحسينات في أرجاء النظام التعليمي كافة. ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الإجراءات ذات الأهمية العالية التي تُحدث تغييراً في أداء المعلم والطالب، بما في ذلك تطوير معايير وطنية للتعليم، وإتاحة فرص النمو المهني للمعلمين، واستخدام بيانات أداء الطالب في عمليات التطوير والتحسين، وتطوير قدرة القيادة المهنية للمديرين، وتوفير مدربين قادرين على دعم التطوير المهني والممارسات التدريبية داخل المدرسة. ويتحقق ذلك من خلال السياسات التالية:

١. تحقيق التكامل بين المناهج ومهارات القرن الحادي والعشرين.
٢. تحسين أداء الطلاب في مواد التربية الإسلامية.
٣. تحسين مهارات اللغة العربية (القراءة والفهم والكتابة والتحدث والاستماع) لجميع الطلاب.
٤. تحسين أداء الطلاب في العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات (STEM).
٥. تحسين أداء الطلاب في العلوم الاجتماعية.
٦. تحسين مهارات اللغة الإنجليزية (القراءة والفهم والكتابة والتحدث والاستماع) لجميع الطلاب.
٧. تحسين استعدادات الطالب للالتحاق بالتعليم العالي والتدريب المهني والفني والتهيئة لسوق العمل.
٨. تحقيق المواءمة بين المناهج الحديثة ونظام تقويم جودة تعلم الطلاب.

الهدف الثالث

إتاحة فرص التعلم المتكافئة ونظم الدعم لجميع الطلاب.

يندرج تحت هذا الهدف بعض الإجراءات المهمة لتحقيق المساواة في تقديم الخدمات التعليمية، بما في ذلك دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول الدراسية العادية، والتوسع في برامج الموهوبين والمتفوقين وإنشاء نظام للتعرف إلى الطلاب المعرضين للخطر وتقديم الدعم الذي يمكنهم من مواصلة دراستهم والتميز فيها. ويتحقق ذلك من خلال السياسات التالية:

١. تطوير السياسات المتعلقة بتحديد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وتصنيفهم.
٢. تطوير أدوات علمية تحدد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وتقومهم.
٣. تنمية الوعي والإدراك، وبناء السياسات، وأطر العمل؛ لدمج الطلاب الذين يعانون تحديات عقلية وبدنية في التعليم العام.
٤. تهيئة فرص التحاق متساوية لتعليم متكافئ ومناسب في المدارس للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة كافة دون النظر إلى الجنس أو الخلفية الاجتماعية المادية أو الموقع الجغرافي أو طبيعة الاحتياج الخاص.
٥. إتاحة فرص التعلم المخصصة التي تلبي الاحتياجات الخاصة للطلاب الموهوبين والمبدعين.
٦. الأخذ بأنظمة الدعم المدرسية للطلاب المعرضين للخطر.
٧. توفير فرص أخرى أو بديلة للتعلم مدى الحياة لمن هم خارج النظام التعليمي أو الذين لم يلتحقوا بالمدارس.

الهدف الرابع

توفير تعليم رياض الأطفال للجميع.

يركز هذا الهدف على توفير تعليم رياض الأطفال للأطفال كافة، وهو من العوامل الرئيسة في تحسين جودة التعليم. ويندرج تحت هذا الهدف بعض الإجراءات المهمة التي تضم زيادة نشر مؤسسات رياض الأطفال، وتطوير مناهج متخصصة وتوفير موارد وفرص تطوير مهنية لمعلمات رياض الأطفال وقياداتها. ويتحقق ذلك من خلال السياسات التالية:

١. تطوير إطار عمل لتوفير التعليم لمرحلة رياض الأطفال للأطفال كافة في المملكة.
٢. زيادة الاستيعاب للتعليم في مرحلة رياض الأطفال من خلال المدارس الحكومية والأهلية لتشمل جميع المراحل العمرية المناسبة.
٣. تحسين جودة التعليم في مرحلة رياض الأطفال.

الهدف الخامس تهيئة بيئة تعليمية تتلاءم مع متطلبات التعلم في القرن الحادي والعشرين.

يسعى هذا الهدف إلى تأسيس بنية تحتية مادية وإلكترونية مناسبة لتوفير تعليم جيد للطلاب كافة. ويندرج تحت هذا الهدف بعض الإجراءات التي تستهدف تأسيس وبناء مدارس محفزة للتعلم تُنفذ وفق المعايير، والاستثمار في تقنيات القرن الحادي والعشرين المناسبة. ويتحقق ذلك من خلال السياسات التالية:

١. التخطيط المستقبلي لتلبية النمو الكمي في المباني المدرسية.
٢. تكثيف المساحة الخضراء في المباني المدرسية بما يتناسب والتعليم في القرن الحادي والعشرين بمشاركة الأطراف المعنية.
٣. الاستثمار الأمثل والتوسع في استخدام التقنيات الملائمة في المدارس وصيانتها باستمرار.
٤. تعزيز القراءة من أجل المتعة، واستخدام أدوات تعليم (مساندة) وبديلة، وتمكين المستفيدين من إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات المتنوعة.
٥. تعزيز إنتاج ومشاركة معينات التعليم والتعلم لدى المدارس في التعلم بشكل إبداعي وبما يحسن فرص التعلم.

الهدف السادس تعزيز صحة الطلاب وبناء شخصياتهم وانضباطهم ورعايتهم.

يسعى هذا الهدف إلى تنمية جميع جوانب الشخصية لدى الطلاب كافة لتشمل الجانب العقلي والجسدي والروحي والاجتماعي والنفسي، وتنمية روح المسؤولية والمواطنة، وذلك من خلال الأنشطة ذات العلاقة والمناهج الدراسية والخدمات المجتمعية والتطوعية والألعاب الرياضية والتغذية والتواصل والبرامج التوعوية. ويتحقق ذلك من خلال السياسات التالية:

١. ضمان تحلي الطلاب بالمسؤولية الاجتماعية والمواطنة الصالحة.
٢. تعزيز هوية الطلاب الوطنية وتنمية قيمهم الثقافية.
٣. ضمان خلو المدارس من التدخين وتعاطي المواد الضارة.
٤. ضمان اتباع الطلاب أسلوب حياة صحياً وممارستهم الألعاب الرياضية والأنشطة الترفيهية.

٥. توفير خدمات إرشادية ذات جودة عالية للطلاب.
٦. ضمان خدمات الرعاية للطلاب محدودي الدخل.
٧. تعزيز التدخل الوقائي والتصحيحي بما يوجه عمليات الضبط والالتزام والقضايا السلوكية لدى الطلاب.

الهدف السابع تعزيز مجالات التعاون مع الأسر والمجتمعات المحلية في دعم ثقافة التعلم.

من الأهداف التفصيلية والإجراءات التي تندرج تحت هذا الهدف الإستراتيجي بناء قدرة الأسر للمشاركة في التعليم، وتفعيل الحوكمة في المدارس لإشراكهم في الأنشطة المدرسية، وإقامة شراكات مع مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص، وإشراك وسائل الإعلام في دعم التعليم العام. ويتحقق ذلك من خلال السياسات التالية:

١. بناء قنوات اتصال فعالة مع الأسر ودعم قدراتها على الدعم والمشاركة في تعليم الطلاب.
٢. تفعيل وظائف الهياكل المدرسية في إشراك المجتمع في الأنشطة المدرسية.
٣. تأسيس شراكات متينة واتصالات فعالة بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات التعليم العالي والمهني والفني للارتقاء بالتعليم العام.
٤. تأسيس شراكات بين وزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص لدعم عمليات التعليم والتعلم.
٥. تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والمشاركة في تطوير التعليم العام.
٦. تعزيز شأن المؤسسات الإعلامية في تطوير التعليم العام.

الهدف الثامن تطوير نظام لتمهين وظيفة التعليم.

يسعى هذا الهدف إلى وضع عدد من الإجراءات لتمهين مهنة التعليم، وهي تضم تطوير معايير وطنية للمعلم في مرحلة ما قبل الخدمة وأثناءها وإيجاد نظام لرتب المعلمين، وتطوير نظام التراخيص للتأكد من تمكّن المعلمين الجدد والحاليين من القدرات التربوية والتخصصية اللازمة، وتطوير معايير التطوير المهني وأنظمته، ومسار النمو المهني للمعلمين. ويتحقق

ذلك من خلال السياسات التالية:

١. بناء إطار عمل لتمهين ممارسة التعليم.
٢. تقوية الروابط بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم بما يرفع كفاءة أداء المعلمين.
٣. بناء معايير مهنية للمعلمين والقيادات التربوية وتطبيقها.
٤. الأخذ بنظام شامل لتراخيص المعلمين الجدد والحاليين.
٥. تجويد مهنية المعلمين بشكل احترافي.
٦. تعزيز مبدأ التشجيع والمحاسبية.
٧. تعزيز نظام تقويم أداء المعلمين لدعم النمو المهني.

الهدف التاسع زيادة فعالية التقنية في رفع مستويات الأداء وتحسينه.

يندرج تحت هذا الهدف عدد من الإجراءات المهمة، تضم بناء البنية التحتية الإلكترونية المتوائمة مع التقدم التقني في القرن الحادي والعشرين، وتطوير بوابة وطنية للتعليم، وتطوير المحتوى الإلكتروني التفاعلي، وبناء قدرة المعلمين على توظيف التقنية في عمليات التعليم والتعلم، وتطوير مدارس افتراضية، وإنشاء نظام المؤشرات التربوية لتسهيل عملية صنع القرار القائمة على البيانات. ويتحقق ذلك من خلال السياسات التالية:

١. تطوير بوابة تعليمية وطنية توفر محتوى تعليمياً ثرياً وتسمح للمعلمين والطلاب بتبادل التجارب والخبرات.
٢. تيسير تعلّم الطلاب للمفاهيم الأساسية في المناهج بإنشاء محتوى الكتروني.
٣. بناء قدرات المعلمين من أجل دمج التقنية بالمنهج الدراسي.
٤. تطوير منظومة التطوير المهني للمعلمين تقنياً.
٥. توفير فرص تعليمية ذات جودة عالية لجميع الطلاب في جميع المناطق.

الهدف العاشر تحسين الحوكمة، والقيادة، والحوافز، والسياسة التعليمية لإدامة نموذج تطوير المدارس.

تكمن أهمية هذا الهدف في المحافظة على جميع عمليات التحسين الناتجة عن الإجراءات المدرجة

في الأهداف الإستراتيجية التسعة السابقة؛ ويتضمن هذا الهدف وضع إطار عمل للتوسع في تطبيق نموذج تطوير المدارس، وإعادة هيكلة قطاع التعليم وتطوير أنظمته وسياساته وتقويمه المبني على النتائج، ووضع إستراتيجية لإدارة التغيير، وتعزيز القدرات القيادية لعناصر التطوير في مستويات النظام التعليمي جميعها. ويتحقق ذلك من خلال السياسات التالية:

١. دعم نموذج تطوير المدارس والإدارة التعليمية بإطار جديد للحوكمة ونشره وتطبيقه.
٢. تعزيز التعاون والتنسيق المتبادل بين وزارة التربية والتعليم والوزارات الأخرى بما يمكنها من توجيه مصادرها للتطوير التعليمي المستدام.
٣. تطوير نظام وطني للمحاسبية وإدارة الجودة يستند إلى النتائج ويدعم التحسين المستمر في الأداء.
٤. تطوير إستراتيجية لإدارة التغيير وتنفيذها بما يضمن نجاح استمرارية تطوير التعليم العام.
٥. تعزيز القدرات القيادية بوصفها أدوات تطوير في مستويات النظام التعليمي.

إجراءات تنفيذ السياسات

١-١ نشر الرؤية الجديدة لتطوير التعليم في المدارس وإدارات التربية والتعليم وبين ذوي العلاقة، وإشراكهم في ترجمة الرؤية الإستراتيجية إلى حقيقة واقعية.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. تنظيم ورش عمل على مستوى إدارات التربية والتعليم وعلى المستوى الوطني تحفزعلى تقييم الرؤية الجديدة لإستراتيجية تطوير التعليم ونموذج تطوير المدارس.
٢. التواصل مع وسائل الإعلام ومركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بما يجذر الوعي بالتوجه الإستراتيجي الجديد للتعليم في المملكة.
٣. تفعيل تقنيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك البوابات الإلكترونية والهواتف المحمولة بما يضمن إشراك أفراد المجتمع في عملية تطوير المدارس.
٤. إصدار منتجات إعلامية مثل (الكتيبات والنشرات) لنشر إستراتيجية تطوير التعليم العام في المدارس وإدارات التربية والتعليم وقطاعات المجتمع بوجه عام.
٥. إصدار مجلات إلكترونية تعكس العمليات التنفيذية في ترجمة الرؤية الإستراتيجية للأطراف المعنية كافة.

١-٢ تعزيز قدرة المدارس وإدارات التربية والتعليم على التخطيط لعملية التطوير وإدارتها.

إجراءات تحقيق السياسة على المستوى المدرسي:

١. تأسيس وحدات هيكلية، كفرق ولجان التميز والجودة، تسهم في تخطيط عملية التطوير وقيادتها وإدارتها في المدرسة.
٢. وضع إطار عمل لتحديد المهام والوظائف والمسؤوليات والحوافز والموارد البشرية في تلك الوحدات الهيكلية.
٣. بناء قدرات قادة المدارس بما يمكنها من صياغة آليات تأسيس الوحدات الهيكلية وقياداتها وإدارتها ودعمها المستمر.
٤. بناء قدرات فرق ولجان التميز والجودة في جميع جوانب التخطيط لتطوير المدرسة بما في ذلك: تطوير رؤية المدرسة، والتقويم الذاتي، وجمع البيانات وتحليلها، وتطوير خطة التنفيذ، والمتابعة والتقويم، وتقدير التكاليف، ورسم خطط التطوير.

إجراءات تحقيق السياسة على مستوى إدارة التربية والتعليم:

١. تأسيس وحدات هيكلية ، مثل: وحدة تطوير المدارس، في إدارات التربية والتعليم جميعها لدعم المدارس في عملية التخطيط وتوجيهها.
٢. وضع إطار عمل تحديد المهام والمسؤوليات والحوافز والموارد البشرية على مستوى إدارات التربية والتعليم.
٣. بناء قدرات القيادات في إدارات التربية والتعليم بما يمكنها من تاسيس وحدات تطوير المدارس وقيادتها وإداراتها ودعمها المستمر.
٤. دعم قدرات وحدات تطوير المدارس وتطوير كفاياتها في جميع جوانب تمكين المدارس بما في ذلك: تطوير الرؤية، والتقويم الذاتي لإدارة التربية والتعليم، وجمع البيانات، وتطوير خطة التنفيذ، والمتابعة والتقويم، ورسم خطط التطوير.
٥. تفعيل شبكات فرق ولجان التميز والجودة بما يحقق تبادل الخبرات ونشر الابتكارات والإبداعات بين المخططين على نطاق إدارة التربية والتعليم.
٦. إصدار أدلة تعريفية لإدارات التربية والتعليم والمدارس تحدد جميع المهام والمسؤوليات والإجراءات المرتبطة بالابتكارات الجديدة بشكل دقيق.

١-٣ تعزيز قدرات المدارس وإدارات التربية والتعليم على توفير فرص التطوير المهني.

إجراءات تحقيق السياسة على المستوى المدرسي:

١. تأسيس مجتمعات التعلم المهنية في المجالات المهمة (الرياضيات والعلوم، واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، ومهارات القرن الحادي والعشرين) مما يعين المعلمين على التبادل المعرفي ومشاركة الخبرات، والتجارب، وإبراز جهودهم ونشر إبداعاتهم بشكل متواصل.
٢. وضع إطار عمل تحديد المهام والمسؤوليات والحوافز والموارد البشرية لمجتمعات التعلم المهني.
٣. بناء قدرات قادة المدرسة في تجسيد مفهوم المجتمع التعلمي المهني في مدارسهم وقيادتها ومتابعتها ورعايتها ودعمها المستمر.
٤. بناء قدرات مجتمعات التعلم المهني في مجال إستراتيجيات تعليم الكبار، والتدريب، والبحوث الإجرائية، والتخطيط التشاركي، والتدريس التعاوني.
٥. دعم قدرات مجتمعات التعلم المهني في المجالات المهمة(الرياضيات، والعلوم، واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، ومهارات القرن الحادي والعشرين) من خلال فرص التعلم المتنوعة.

إجراءات تحقيق السياسة على مستوى إدارة التربية والتعليم:

١. دعم العملية التدريبية ومراكز التدريب في تصميم برامج التطور المهني المدمجة وتنفيذها وتقويمها.
٢. إنشـــاء الهياكل التعاونية المهنية مثل البرامج التعاونية مع الجامعات ومجتمعات التعلم المهني بما يســـمح للمعلمين والمديرين والمشـــرفين التربويين في إدارات التربية والتعليم بتبادل الخبرات وممارساتهم الإبداعية.

٤-١ الأخذ بنظام للحوافز والمساءلة يكافئ الابتكار ويشجع التطوير على مستوى إدارة التربية والتعليم والمدرسة.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. إنشـــاء صندوق الابتكار يشـــجع على زيادة الابتكارات على مســـتوى إدارات التربية والتعليم والمدارس.
٢. تطوير عقود أداء تحدد المهام، والمسؤوليات، والحوافز، والتمويل، ومؤشرات الأداء، بين المدارس وإدارة التربية والتعليم لتنفيذ خطط تطوير المدرســـة، وبين إدارة التربيـــة والتعليم ووزارة التربية والتعليم لتنفيذ خطط التطوير على نطاق إدارة التربية والتعليم.
٣. تحفيز المعلمين والمشرفين التربويين والمديرين لتطوير إستراتيجيات تدريسية مبتكرة تؤثر إيجاباً في أداء الطلاب.
٤. عقد فعاليات ومناســـبات ســـنوية على مســـتوى إدارة التربية والتعليم تبرز شـــأن المديرين والمعلمين والمشرفين التربويين المتميزين الذين يحدثون أثراً ملموساً وتحولاً مثمراً في حياة طلابهم ومجتمعاتهم.
٥. إشراك وسائل الإعلام المحلية في دعم العمل النوعي في المدارس وإدارات التربية والتعليم.

١-٥ تمكين إدارات التربية والتعليم والمدارس من تنفيذ أنظمة ضمان الجودة وتوطينها.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. التواصل مع المدارس وإدارات التربية والتعليم كافة وتوجيهها تجاه تحقيق معايير التعليم والتعلم.
٢. استخدام أدوات معيارية علمية تعزز قدرات المشرفين والمديرين في تقويم أداء المعلمين.
٣. التدريب عالي الجودة للمعلمين والمديرين والمشرفين المركّز على التقويم التكويني والختامي لأداء الطلاب.

١-٦ تحقيق انعكاس أثر ممارسات إدارات التربية والتعليم والمدارس ونتائجها على توجيه قرارات التطوير.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. التدريب على مهارات البحوث الإجرائية وجمع البيانات والمعلومات وتحليلها للمديرين والمشرفين ومديري إدارات التربية والتعليم.
٢. إنشاء نظام تخزين آمن لنتائج بحوث المعلمين الإجرائية على المستوى الوطني وعلى مستوى إدارات التربية والتعليم، بما يمكنهم من الاستفادة من بعضهم في تبادل الخبرات والحصول على أدوات بحثية أخرى.
٣. إنشاء بوابات لخطط التدريس على مستوى إدارة التربية والتعليم بشكل يهيئ للمعلمين تخزين خطط الدروس المبتكرة، ويمكّن أقرانهم من الاستفادة منها في المستقبل.
٤. إشراك المدارس وإدارات التربية والتعليم مع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات في إجراء البحوث حول كيفية تعلم الطلاب من خلال مختلف التدخلات التعليمية.
٥. إيجاد آليات لجمع البيانات وتخزينها وإدارتها ومشاركة الآخرين فيها والاستفادة منها في عملية اتخاذ القرارات الفعالة.

١-٧ ضمـان نجاح تطبيق نموذج تطوير المدارس لتقويمه وتحسـينه قبل تعميمه ونشره.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. تطوير إطار عمل لتطبيق نموذج تطوير المدارس وتقويمه قبل تعميمه.
٢. وضـع إطار تقويم لقياس تأثير نموذج تطوير المدارس وتكلفته باسـتخدام طرق تقويم مختلفة.
٣. اسـتخدام نتائج دراسـات التقويم في تحديد توجهات التطوير وسياسـاته اللازمة لتعميم النموذج.
٤. إشـراك المعلمين والمديرين والمشـرفين ومديـري إدارات التربية والتعليم في توضيح الخطوات اللازمة لنشر نموذج تطوير المدارس.
٥. وضـع نموذج للتغييـر لدعم المدارس وإدارات التربيـة والتعليم في الانتقال إلى تطبيق نموذج تطوير المدارس.
٦. إشـراك المدارس وإدارات التربية والتعليم باسـتمرار في المحافل التي تقام على مسـتوى إدارات التربية والتعليم لمناقشـة مناحي نجاح نمـوذج تطوير المدارس وتحديات تنفيذه.

١-٢ تحقيق التكامل بين المناهج ومهارات القرن الحادي والعشرين .

إجراءات تحقيق السياسة:

١. وضع معايير التعلم للمواد والمراحل الدراسـية كافة وإشراك المعنيين بما فيهم القطاع الخاص.
٢. بناء قدرات المعلمين على تصميـم فرص تعلمية تتيح دمج مهارات القرن الحادي والعشرين في المناهج.
٣. توظيف أدوات تقويم الأداء مثل(ملف الإنجازات، والمقاييس) في تقويم اكتسـاب الطلاب لمهارات القرن الحادي والعشرين.
٤. إيجاد مجموعة واسعة من المواد الإثرائية الداعمة لتنفيذ معايير المناهج.
٥. تطوير إستراتيجية لدمج التقنية في دعم العملية التعليمية التعلمية.
٦. التعاون مع كليات التربية في تطوير برامج تنمي قدرات المعلمين في مجال دمج مهارات القرن الحادي والعشرين في المناهج.

٢-٢ تحسين أداء الطلاب في مواد التربية الإسلامية.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. تطوير مناهج التربية الإسلامية وموادها التعليمية وفق المعايير المحددة.
٢. تصميم برامج للتدخل المبكر، والدعم المتواصل، وتحديد الطلاب أصحاب معدلات التحصيل الضعيفة في التربية الإسلامية، ومساعدتهم على التمكن من المفاهيم الأساسية في مواد العلوم الشرعية.
٣. إثراء المدارس بمصادر معرفية تقليدية ورقمية، تتناول مجالات ثقافية متعددة يمكن للمعلمين استخدامها لمساعدة طلابهم في تطوير معارفهم في التربية الإسلامية.
٤. تطوير أداء المعلمين ودعمهم بصورة مستمرة لتكوين خبرات أصيلة في تدريس التربية الإسلامية.
٥. تطوير قدرات المعلمين على توظيف بيانات تقويم الأداء التي يُحصل عليها من خلال الجمع بين التقويم التكويني والختامي لتوجيه عملية التعليم والتعلم.
٦. بناء قدرات المعلمين لدمج تقنية المعلومات والاتصالات (وخاصة الشبكة العنكبوتية) لتحسين تعلم العلوم الشرعية.
٧. تأسيس فرق التعلم المهني ليتمكن معلمو التربية الإسلامية من تبادل الخبرات والتحسين المستمر لممارساتهم.
٨. استثمار المعلمين ذوي الأداء المتميز للعمل بوصفهم مصادر للخبرة في المدرسة لتشكيل الإستراتيجيات التدريسية الفعالة ونشرها بين زملائهم.
٩. بناء شراكات تعاون بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات التعليم العالي على مستوى إدارات التربية والتعليم؛ لتطوير تدريس العلوم الشرعية ونشر الإستراتيجيات الفعالة.
١٠. توسيع استخدام التقنية لربط معلمي العلوم الشرعية بمجتمعات تعلمية وطنية افتراضية مخصصة لتبادل أفضل الممارسات والمصادر المتعلقة بتخصصهم.
١١. تنظيم منافسات على مستوى إدارات التربية والتعليم وعلى المستوى الوطني لتحسين أداء الطلاب.
١٢. تطوير برامج غير صفية تدعم الطلاب كافة بمستوياتهم المختلفة.
١٣. بناء القدرات القيادية للمديرين والمشرفين التربويين لإدارة وتوجيه جهود تحسين تحصيل الطلاب في العلوم الشرعية.
١٤. توظيف البرامج التوعوية لأولياء الأمور وأفراد المجتمع لغرس السلوكيات الإيجابية.

٣-٢ تحسين مهارات اللغة العربية (القراءة والفهم والكتابة والتحدث والاستماع) لجميع الطلاب.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. تطوير مناهج اللغة العربية وموادها التعليمية وفق المعايير والمواصفات العالمية.
٢. تصميم برامج للتدخل المبكر، والدعم المتواصل، وتحديد الطلاب أصحاب معدلات التحصيل الضعيفة في اللغة العربية، ومساعدتهم على التمكن من المهارات الأساسية في اللغة العربية.
٣. إثراء المدارس بمصادر معرفية تقليدية ورقمية، تتناول مجالات ثقافية متعددة يمكن للمعلمين استخدامها لمساعدة طلابهم في تطوير مهاراتهم اللغوية.
٤. تطوير أداء المعلمين ودعمهم بصورة مستمرة لتكوين خبرات أصيلة في تدريس اللغة العربية، وتمكين الطلاب من استخدامها بطرق متعددة بما في ذلك النصوص الدينية والصحفية والخيالية والإقناعية والحوارية.
٥. تطوير قدرات المعلمين على توظيف بيانات تقويم الأداء التي يُحصل عليها من خلال الجمع بين التقويم التكويني والختامي لتوجيه عملية التعليم والتعلم.
٦. بناء قدرات المعلمين لدمج تقنية المعلومات والاتصالات (وخاصة الشبكة العنكبوتية)؛ لتحسين تعلم اللغة العربية.
٧. تأسيس فرق التعلم المهني ليتمكن معلمو اللغة العربية من تبادل الخبرات والتحسين المستمر لممارساتهم.
٨. استثمار المعلمين ذوي الأداء المتميز للعمل بوصفهم مصادر للخبرة في المدرسة لتشكيل الإستراتيجيات التدريسية الفعالة ونشرها بين زملائهم.
٩. بناء شراكات تعاون بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات التعليم العالي على مستوى إدارات التربية والتعليم؛ لتطوير تدريس اللغة العربية ونشر الإستراتيجيات الفعالة.
١٠. توسيع استخدام التقنية لربط معلمي اللغة العربية بمجتمعات وطنية افتراضية مخصصة لتبادل أفضل الممارسات والمصادر المتعلقة بتخصصهم.
١١. تنظيم منافسات على مستوى إدارات التربية والتعليم وعلى المستوى الوطني لتحسين مستوى الطلاب في مهارة الكتابة باللغة العربية.
١٢. تطوير برامج غير صفية تركز على تطوير مهارات اللغة العربية لدعم الطلاب كافة بمستوياتهم المختلفة.

١٣. بناء القدرات القيادية للمديرين والمشرفين التربويين لإدارة وتوجيه جهود تحسين تحصيل الطلاب في اللغة العربية.
١٤. تعزيز برامج تطوير أداء معلمي ومشرفي المواد الأخرى على تفعيل اللغة العربية في المواد كافة (باستثناء مادة اللغة الإنجليزية ، والمصطلحات والرموز العلمية في مواد العلوم والرياضيات).
١٥. توظيف البرامج التوعوية لأولياء الأمور وأفراد المجتمع لغرس حب القراءة من أجل المتعة بين الأطفال والشباب.

٤-٢ تحسين أداء الطلاب في العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات (STEM).

إجراءات تحقيق السياسة:

١. تطوير مواد تعليمية للمناهج بما في ذلك المصادر الرقمية مثل (برامج المحاكاة ومقاطع الفيديو التي توضح العمليات المعقدة) لدعم تعلم الطالب في مواد العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات.
٢. استخدام طرق مختلفة تمكن المعلمين من تصميم ونقل الخبرات التعليمية الفاعلة التي تعكس مدى تمكنهم العلمي وقدرتهم على استخدام طرق التدريس المركزة على الطالب مثل (الاستقصاء، وبناء المشروعات) وإستراتيجيات التقويم المركزة على الأداء مثل (ملف الإنجازات).
٣. تطوير قدرات المعلمين على توظيف بيانات أداء الطلاب بالجمع بين التقويم التكويني والختامي لتوجيه عملية التعليم والتعلم.
٤. استثمار معلمي الرياضيات والعلوم والتقنية ذوي الأداء المتميز للعمل بوصفهم مصادر للخبرة في المدرسة لتشكيل الإستراتيجيات التدريسية الفعالة ونشرها بين زملائهم.
٥. بناء شراكات بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات التعليم العالي والمهني والفني على مستوى المناطق والمحافظات؛ لدعم عملية التعليم والتعلم في الرياضيات والعلوم والتقنية والارتقاء بالمراكز العلمية.
٦. توسيع استخدام التقنية لربط المعلمين في شكل مجتمعات تعلمية وطنية افتراضية مخصصة لتبادل أفضل الممارسات والمصادر المتعلقة بتخصصاتهم.
٧. تأسيس مختبرات العلوم الافتراضية والتقليدية ومعامل التدريب اليدوي بما يمكن الطلاب من اكتساب خبرات التعليم والتعلم اليدوي.

٨. تنظيم معارض ومنافسات في العلوم والرياضيات والتقنية على مستوى إدارة التربية والتعليم وعلى المستوى الوطني والمشاركة الدولية لتشجيع الطلاب وتحفيزهم على استكمال استقصائهم واكتشاف المهن ذات العلاقة.
٩. زيادة الفترة الزمنية لتعلم الرياضيات والعلوم من خلال تقديم برامج دعم ما بعد المدرسة بما فيها المخيمات الصيفية وأندية الطلاب بشكل يدعمهم على مختلف مستوياتهم.
١٠. بناء القدرات القيادية للمديرين والمشرفين لإدارة وتوجيه جهود تحسين تحصيل

٢-٥ تحسين أداء الطلاب في العلوم الاجتماعية.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. تطوير مناهج العلوم الاجتماعية وموادها التعليمية وفق المعايير والمواصفات العالمية.
٢. إثراء المدارس بمصادر معرفية تقليدية ورقمية، تتناول مجالات ثقافية متعددة يمكن للمعلمين استخدامها لمساعدة طلابهم في تطوير مفاهيمهم في العلوم الاجتماعية.
٣. تطوير أداء المعلمين ودعمهم بصورة مستمرة لتكوين خبرات أصيلة في تدريس العلوم الاجتماعية.
٤. تطوير قدرات المعلمين على توظيف بيانات تقويم الأداء التي يُحصل عليها من خلال الجمع بين التقويم التكويني والختامي لتوجيه عملية التعليم والتعلم.
٥. بناء قدرات المعلمين لدمج تقنية المعلومات والاتصالات(وخاصة الشبكة العنكبوتية)؛ لتحسين تعلم العلوم الاجتماعية.
٦. تأسيس فرق التعلم المهني ليتمكن معلمو العلوم الاجتماعية من تبادل الخبرات والتحسين المستمر لممارساتهم.
٧. استثمار المعلمين ذوي الأداء المتميز للعمل بوصفهم مصادر للخبرة في المدرسة لتشكيل الإستراتيجيات التدريسية الفعالة ونشرها بين زملائهم.
٨. بناء شراكات تعاون بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات التعليم العالي على مستوى إدارات التربية والتعليم؛ لتطوير تدريس العلوم الاجتماعية ونشر الإستراتيجيات الفعالة.
٩. توسيع استخدام التقنية لربط معلمي العلوم الاجتماعية بمجتمعات تعلمية وطنية افتراضية مخصصة لتبادل أفضل الممارسات والمصادر المتعلقة بتخصصهم.
١٠. تطوير برامج غير صفية تركز على تطوير مهارات العلوم الاجتماعية لدعم الطلاب كافة بمستوياتهم المختلفة.

٦-٢ تحسين مهارات اللغة الإنجليزية (القراءة والفهم والكتابة والتحدث والاستماع) لجميع الطلاب.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. وضع مناهج عالية الجودة للغة الإنجليزية تساير المعايير الوطنية الحديثة للمناهج.
٢. التطوير المهني المستمر للمعلمين ودعمهم في استيعاب طرق تدريس اللغة الإنجليزية وإستراتيجياتها بما يتفق ومهارات القرن الحادي والعشرين.
٣. بناء فرق للتعلم المهني لتمكين معلمي اللغة الإنجليزية من تبادل الخبرات والتحسين المستمر لممارساتهم.
٤. استثمار المعلمين ذوي الأداء المتميز للعمل بوصفهم مصادر للخبرة في المدرسة لتشكيل الإستراتيجيات التدريسية الفعالة ونشرها بين معلمي اللغة الإنجليزية.
٥. بناء قدرات المعلمين؛ لدمج تقنيات المعلومات والاتصالات في عملية تعليم اللغة الإنجليزية وتعلمها.
٦. تطوير مهارات المعلمين في خلق فرص تسهل وصول الطلاب إلى الناطقين باللغة الإنجليزية (مثل: برامج التبادل القائمة على الشبكة العنكبوتية مع الطلاب المتحدثين باللغة الإنجليزية).
٧. تصميم وتبني مواد تعليمية إضافية تكون بمنزلة مصادر للتعليم والتعلم بما فيها المصادر الرقمية لدعم تعليم اللغة الإنجليزية وتعلمها.
٨. بناء شراكات تعاون بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات التعليم العالي على مستوى إدارات التربية والتعليم لتطوير عملية تصميم إستراتيجيات التدريس الفعال للغة الإنجليزية وتطبيقها ونشرها.
٩. توسيع استخدام التقنية لربط معلمي اللغة الإنجليزية في مجتمعات تعلم وطنية افتراضية مخصصة لتبادل أفضل الممارسات والمصادر على مستوى المدارس وإدارات التربية والتعليم.

٧-٢ تحسين استعدادات الطالب للالتحاق بالتعليم العالي والمهني والفني والتهيئة لسوق العمل.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. توفير مرشدي طلاب ذوي احترافية وتدريب عالٍ قادرين على مساعدة الطلاب في الاختيار المناسب في التعليم ما بعد الثانوي والخيارات المهنية.
٢. تطوير مقاييس للميول والاتجاهات المهنية للطلاب وتطبيقها في مرحلتي التعليم المتوسط والثانوي.
٣. دعم المشروعات الطلابية المرتبطة باحتياجات السوق المحلي دعمًا ماليًا وإداريًا وتربويًا واقتصاديًا.
٤. التنسيق مع الغرف التجارية في تهيئة فرص عمل للطلاب في أوقات الفراغ والإجازات الصيفية وفق ميول الطلاب واتجاهاتهم.
٥. تثقيف المجتمع المحلي بأهمية شغل أوقات فراغ الطلاب في أعمال إنتاجية سواء كانت سلعية أو خدمية.

تهيئة الطلاب للانتقال من التعلم المدرسي إلى الحياة المهنية:

١. بناء شراكة بين المدارس والقطاعات المهنية الخاصة بما يُمَكّن الاختصاصيين في القطاع الخاص من تقديم الاستشارات بشكل تطوعي أو عن طريق الاستضافة؛ حول بعض الجوانب التطبيقية في المناهج أو تقديم نماذج مهنية للعمل الميداني.
٢. بناء قدرات معلمي المرحلة المتوسطة والثانوية في دمج المهارات الريادية في المناهج.
٣. تصميم آليات لدعم فترات التدريب الصيفية للطلاب مع المؤسسات الحكومية والخاصة.
٤. توسيع الخيارات التقنية والتجارية المتوفرة لدى طلاب المرحلة الثانوية في التعليم العام.
٥. زيادة عدد الطلاب الملتحقين بالأقسام العلمية والتقنية في المرحلة الثانوية.

تهيئة الطلاب للدراسة الجامعية:

١. تضمين مهارات التعليم الجامعي الأساسية في مناهج المدارس الثانوية.
٢. وضع نظام «إنذار مبكر» وتنفيذه للمساعدة في دعم الطلاب الذين يواجهون صعوبات في الوقت المناسب.

٣. تصميم مقررات الالتحاق المزدوجة التي تربط بين المرحلة الثانوية والجامعات.
٤. توفير المرونة ومزيد من الاختيارات في مقررات التعليم الثانوي وبرامجه بتوسيع متطلبات التخرج.

٢-٨ تحقيق المواءمة بين المناهج الحديثة ونظام تقويم جودة تعلم الطلاب.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. بناء نظام شامل للتقويم التكويني والختامي للطلاب وتنفيذه في مختلف المراحل التعليمية.
٢. تصميم أدوات تقويم وطنية تراعي قياس مهارات القرن الحادي والعشرين.
٣. توفير فرص تعلم مهنية للمعلمين والمديرين والمشرفين في مجال تطوير أدوات التقويم التكويني والختامي وتطبيقها بحيث توجه عمليتي التعليم والتعلم والتخطيط للتطوير الشامل.
٤. مراجعة أدوات التقويم وإستراتيجياته باستمرار وفقاً للمعلومات التي تُجمع ووفقاً للمعايير الدولية.
٥. تأسيس مجتمع مهني وطني يربط المهنيين المتخصصين بتطوير أفضل الممارسات في تقويم الأداء، ويوظف بيانات أداء الطلاب في التطوير التربوي.

٣-١ تطوير السياسات المتعلقة بتحديد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وتصنيفهم.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. تطوير سياسات تحديد الطلاب وتصنيف:
   - الذين يعانون تحديات خاصة في التعلم.
   - الذين يعانون تحديات عقلية خاصة.
   - الذين يعانون تحديات بدنية خاصة.
   - الذين يواجهون الخطر.
   - ذوو الظروف الاجتماعية والاقتصادية الحرجة.
٢. تقويم فاعلية وكفاءة السياسات المتعلقة بتحديد الطلاب وتصنيفهم مرحليًا لكل فئة من فئات الطلاب المستهدفة.

٢-٣ تطوير أدوات علمية تحدد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وتُقوِّمهم.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. تصميم أدوات حديثة وفقاً للمعايير الدولية تحدد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وتصنفهم، بمن فيهم الذين يواجهون تحديات بدنية وعقلية وتعليمية.
٢. تصميم أدوات حديثة وفقاً للمعايير الدولية تحدد الطلاب الموهوبين والمبدعين.
٣. بناء أدوات وآليات للتعرف مبكراً إلى الطلاب المعرضين للخطر وذوي الظروف الاجتماعية والاقتصادية الحرجة.
٤. استقطاب اختصاصيين لتحديد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بمن فيهم الطلاب الموهوبون والمبدعون والطلاب المعرضون للخطر.
٥. تصميم أدوات فعالة يمكن للمعلمين استخدامها داخل الفصول الدراسية لتقويم أداء الطلاب المشتبه في كونهم طلاباً ذوي احتياجات خاصة وتحديد طبيعة تلك الاحتياجات.
٦. وضع برامج تدخل مبكرة للمساعدة في تحديد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة ودعمهم.

٣-٣ تنمية الوعي والإدراك ، وبناء السياسات، وأطر العمل؛ لدمج الطلاب الذين يعانون تحديات عقلية وبدنية في التعليم العام.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. نشر الوعي بين الطلاب كافة لقبول إخوانهم ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك بإنتاج مواد إعلامية تعليمية ودعائية تتضمن مشاركاتهم في الأنشطة المدرسية.
٢. وضع مواد لمصادر التعليم والتعلم تتضمن تعريف الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
٣. تفعيل التكامل بين إدارات التربية والتعليم والمدارس بما يتعلق بالطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وتمييزهم.
٤. تدريب معلمي ذوي الاحتياجات الخاصة بما يمكنهم من توفير فرص التعلم المناسبة للطلاب الذين يعانون تحديات عقلية وبدنية أثناء التعلم، وكذلك الطلاب الموهوبون والمبدعون.
٥. تزويد وثائق المنهج بمعلومات تتعلق بتمييز الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة لتجويد تعلمهم.

٦. تيسير التقنية المناسبة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة كافة لدعم عملية تعليمهم.
٧. بناء برامج تحول للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة تؤهلهم بشكل أفضل لما بعد التخرج.

٤-٣ تهيئة فرص التحاق متساوية لتعليم متكافئ ومناسب في المدارس للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة كافة دون النظر إلى الجنس أو الخلفية الاجتماعية أو المادية أو الموقع الجغرافي أو طبيعة الاحتياج الخاص.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. توفير وسائل النقل الضرورية للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة للوصول إلى المؤسسات والبرامج والأنشطة التي يرغبون في المشاركة فيها.
٢. تطوير تصاميم المدارس وبنائها بما يسهل دخول الطلاب ذوي التحديات البدنية إليها واستخدامها.
٣. تعديل البنية التحتية للمدارس القائمة بما يسمح للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة المحدودة بالالتحاق بالمدارس العامة.
٤. توفير الدعم البشري اللازم بما يساعد الطلاب الذين يواجهون صعوبات بدنية في الحضور إلى المدارس العامة.
٥. ضمان توفر التقنية ومصادرها المناسبة الأخرى بشكل فوري لدعم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
٦. تصميم برامج للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة للمساعدة في تعلمهم في حال عدم قدرتهم على حضور البرامج في مدارسهم العامة.
٧. التدريب المتخصص للمعلمين الذين يعملون مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة للوفاء باحتياجاتهم الخاصة (كالتدريب المتخصص للتعامل مع الموهوبين والمبدعين، والتدريب المتخصص للتعامل مع طلاب التوحد وغيرهم).
٨. وضع سياسات تدعم وصول الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التقنية المناسبة واستخدامها.
٩. تطوير السياسات والإجراءات الهادفة إلى تيسير الوصول المتكافئ للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة للبرامج، والحصول على الدعم المناسب.
١٠. وضع التصميم العام لخطة التعليم المستقلة لكل طالب ذي احتياجٍ خاصّ يمكن تنفيذه بفعالية من خلال المعلمين الذين يقدمون فرص تعلم مناسبةً.

٣-٥ إتاحة فرص التعلم المخصصة التي تلبي الاحتياجات الخاصة للطلاب الموهوبين والمبدعين.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. إثراء وثائق المنهج بالمعارف والمهارات لدعم تعلم الطلاب الموهوبين والمبدعين.
٢. زيادة عدد المراكز المتخصصة في تقديم فرص التعلم المناسبة للطلاب الموهوبين والمبدعين.
٣. ضمان مساواة الإناث بالفرص المتاحة مقارنة بالذكور فيما يخص المشاركة في برامج الموهوبين والمبدعين وأنشطتهم.
٤. زيادة فرص التعلم المناسبة للطلاب المبدعين والموهوبين في مدارسهم.
٥. تأسيس مدارس وفصول متخصصة تلبي احتياجات الطلاب وتنمي ميولهم.

٣-٦ الأخذ بأنظمة الدعم المدرسية للطلاب المعرضين للخطر.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. توفير خدمات إرشادية ذات جودة عالية لدعم الطلاب المعرضين للخطر سواء كان الخطر مؤقتاً أو طويل الأمد.
٢. بناء برامج وفرص تعلم للطلاب المعرضين للخطر تستفيد من التقنيات والمصادر التعليمية سواء كان داخل المدرسة أو خارجها.
٣. توفير وسائل النقل الضرورية للطلاب المعرضين للخطر للوصول إلى المواقع الدراسية والبرامج التي يودون المشاركة فيها.
٤. توسيع نطاق البرامج والمواد جميعها لتلبي رغبات الطلاب المعرضين للخطر في الالتحاق بأي مادة عامة أو خاصة.

٣-٧ توفير فرص أخـرى وبديلة للتعلم مدى الحياة لمن هم خارج النظام التعليمي أو الذين لم يلتحقوا بالمدارس.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. توفيـــر برامج تعليـــم بديلة ذات كفاءة لشـــباب المرحلة الثانويـــة الذين تركوا المدارس تتصل مباشرة بخبراتهم الحياتية.
٢. توفير التشـــجيع والدعم للطلاب «ذوي الفرص البديلة» للمشـــاركة في برامج التعلم الرسمية وغير الرسمية.
٣. توفير وسائل النقل الضرورية للطلاب الذين لديهم صعوبات ومعوقات في الوصول إلى المواقع الدراسية التي يرغبون فيها.
٤. استقطاب المعلمين المدربين على مهارات تعليم الكبار لتعليم الشباب ذوي الفرصة البديلة حين يعودون إلى المدرسة.
٥. توفير برامج احترافية لترغيب الشباب وجذبهم للعودة إلى المدرسة.

٤-١ تطويـر إطار عمل لتوفيـر التعليم لمرحلة رياض الأطفـال للأطفال كافة في المملكة.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. إجراء الدراسات الشاملة لتقويم وضع التعليم في مرحلة رياض الأطفال في المملكة.
٢. بناء السياســـات اللازمة التي توجـــه تطوير برامج ذات كفـــاءة عالية في التعليم لمرحلة رياض الأطفال وتنفيذها في أنحاء المملكة كافة.
٣. بنـــاء مجموعة من معايير الجودة للتعليم في مرحلة رياض الأطفال(مثل: المنهج، ونتائج التعلم، والمعلمات، والمنشآت).
٤. مراجعة شروط الترخيص وإجراءاته للقطاع الخاص الذي يقدم التعليم في مرحلة رياض الأطفال.
٥. الاعتماد على القسائم التعليمية (Vouchers) من خلال التعليم الأهلي.

٤-٢ زيادة الاستيعاب للتعليم في مرحلة رياض الأطفال من خلال المدارس الحكومية والأهلية لتشمل جميع المراحل العمرية المناسبة.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. تبني خطة شاملة لتعميم برامج التعليم في مرحلة رياض الأطفال.
٢. تزويد المدارس في مرحلة رياض الأطفال القائمة بالتجهيزات اللازمة.
٣. بناء مواد معلوماتية تثقيفية لأولياء أمور الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة؛ لتشجيعهم على حضور أطفالهم برامج التعليم في مرحلة رياض الأطفال.
٤. توفير وسائل النقل المناسبة التي تنقل الأطفال إلى مؤسسات رياض الأطفال.

٤-٣ تحسين جودة التعليم في مرحلة رياض الأطفال.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. إعداد مناهج عالية الجودة تعتمد على المعايير الخاصة ببرامج التعليم في مرحلة رياض الأطفال.
٢. وضع معايير تقويم علمية وأدوات لتقويم التطور الاجتماعي والوجداني والمهاري للأطفال أثناء التعليم في مرحلة رياض الأطفال.
٣. إعداد أدوات تعلم ومصادر عالية الجودة خاصة بالتعليم في مرحلة رياض الأطفال وتبنيها واختيارها.
٤. ضمان توفير التدريب للمعلمات من أجل تهيئة عدد كاف من المتخصصات في مجال التعليم في مرحلة رياض الأطفال.
٥. تزويد المدارس كافة بعدد كاف من المتخصصات في مجال التعليم في مرحلة رياض الأطفال بشكل يلبي احتياجات المجتمع المحلي.

٤-٤ بناء القدرات البشرية والمؤسسية للتعليم في مرحلة رياض الأطفال.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. التعاون مع الجامعات في تطوير برامج عالية الجودة تخرج معلمات متخصصات في مجال التعليم في مرحلة رياض الأطفال.

٢. ضمـــان توفير التدريب الجيد لجميع المعلمات في مرحلة رياض الأطفال من أجل توصيل برامج عالية الجودة.
٣. ضمان تطوير نظام قيادي مناسب للتعليم في مرحلة رياض الأطفال.
٤. إبـــراز البرامج والأنشـــطة والنمـــاذج الناجحة عن التعليم في مرحلـــة رياض الأطفال في المدارس المحلية؛ لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.
٥. توفير التدريب والمعلومات والمصادر لأولياء الأمور لدعم تعليم الأطفال الذين هم في سن ما قبل المدرسة ورياض الأطفال.

٥-١ التخطيط المستقبلي لتلبية النمو الكمي في المباني المدرسية.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. بناء وتنفيذ آليـــة تنظيمية لتوزيع المدارس والتخطيط لها باســـتخدام الخرائط المدرسية.
٢. بناء وتنفيـــذ معايير خاصة بالمســـاحة المخصصة للطالب بمراعـــاة المرونة في الاستخدام.
٣. بناء قدرات مســـؤولي إدارة التربية والتعليم ومنســـوبي المدارس على الاستخدام الإبداعي لأفنية المدارس.
٤. تنفيذ إســـتراتيجية للتعامل مع المدارس الصغيرة من ناحيـــة التكلفة الاقتصادية وتجويد الأداء التعليمي والتربوي.
٥. إشراك القطاع الخاص في بناء المدارس وامتلاكها وصيانتها.

٥-٢ تكثيف المســـاحة الخضراء في المباني المدرســـية بما يتناسب والتعليم في القرن الحادي والعشرين بمشاركة الأطراف المعنية.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. تطوير تصميم المدارس وبناء معايير لمؤسسات التعليم العام.
٢. التأكـــد مـــن أن المدارس كافة تلبي احتياجات المســـتوى الأســـاس في التصميم والهياكل والمرافق.
٣. إشـــراك المدارس وإدارات التربية والتعليم في بناء وتنفيذ معايير بيئية مدرســـية

صديقة للبيئة لمرحلة رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية.

٤. تأهيل المدارس التي لم تفِ بالمعايير، مع مراعاة المتطلبات البيئية.
٥. وضع مواصفات للأثاث المدرسي وتنفيذها بما يتلاءم مع مستوى الطلاب وأعمارهم وعمليات التعليم والتعلم.
٦. تطوير خطة تدبير واضحة غير مكلفة اقتصادياً فيما يخص الأجهزة والأثاث.
٧. ضمان توفر التجهيزات الملائمة والمصادر في المدارس بحيث تعمل بشكلٍ فعال.
٨. تأهيل مراكز التدريب في إدارات التربية والتعليم وتنمية العاملين فيها.

٥-٣ الاستثمار الأمثل والتوسع في استخدام التقنيات الملائمة في المدارس وصيانتها باستمرار.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. تطوير لوائح وأنظمة لاستخدام التقنية واستحداثها ونشرها.
٢. ضمان استخدام التقنية بما يتسق مع تصميم البناء المدرسي وأهداف العملية التعليمية وسياسات النظام التعليمي.
٣. ضمان حصول المدارس جميعها على البنية التحتية الإلكترونية الخاصة بالتعليم والتعلم والتطوير المهني.
٤. تعزيز المدارس جميعها بالحاسبات الآلية والأجهزة التقنية والمرافق الأخرى وفق الاحتياجات.

٥-٤ تعزيز القراءة من أجل المتعة، واستخدام أدوات تعليم (مساندة) وبديلة، وتمكين المستفيدين من إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات المتنوعة.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. ضمان احتواء المدارس على الأوعية المعلوماتية والمواد والأدوات والقنوات التقنية التي تسمح للطلاب بالبحث عن المعرفة.
٢. ضمان وصول أعضاء المجتمع إلى مصادر التعلم والاستفادة منها.

٥-٥ تعزيز إنتاج ومشاركة معينات التعليم والتعلم لدى المدارس في التعلم بشكل إبداعي وبما يحسن فرص التعلم.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. تطوير سياسة إنتاج المواد التعليمية من خلال تخصيص ميزانية مالية لكل مدرسة تستند إلى حجم المدرسة.
٢. توفير التدريب للمشرفين التربويين والمعلمين والمديرين حول عملية إنتاج المواد التعليمية المبتكرة واستخدامها.
٣. تسهيل المدارس وتشجيعها للمشاركة في إنتاج المواد التعليمية لمزيد من التعاون والتعلم.
٤. توفير محفزات وتقدير للمعلمين والمشرفين التربويين المطورين لمواد تعليمية ابتكارية تحسن من عملية التعلم.

٦-١ ضمان تحلي الطلاب بالمسؤولية الاجتماعية والمواطنة الصالحة.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. تضمين المناهج الدراسية موضوعات تتعلق بالمواطنة.
٢. تقديم برامج تعزز المواطنة في الأنشطة المدرسية وتخلق وعي الطلاب بمسؤولياتهم الاجتماعية.
٣. إقامة روابط مع وسائل الإعلام ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي والآباء؛ لتعزيز روح المواطنة لدى الطلاب.
٤. رفع مستوى العمل التطوعي والخدمة المجتمعية من خلال الأنشطة المدرسية.

٦-٢ تعزيز هوية الطلاب الوطنية وتنمية قيمهم الثقافية.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. تضمين المناهج الدراسية موضوعات تتعلق بالهوية الوطنية والقيم الثقافية بدءاً من مرحلة رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية.
٢. تقديم برامج تعزز الوعي الثقافي والاعتزاز الوطني في المدارس على أنها جزء أساس من الأنشطة المدرسية.
٣. إقامة روابط مع الآباء ووسائل الإعلام ومؤسسات القطاع الخاص والجامعات؛ لتعزيز الهوية الوطنية.

٦-٣ ضمان خلو المدارس من التدخين والمواد الضارة.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. تضمين المناهج الدراسية موضوعات تتعلق بالتوعية بمخاطر التدخين والمخدرات والمواد الضارة.
٢. تدريب منسوبي المدارس على كيفية التعرف إلى الطلاب المدخنين والمتعاطين للمواد الضارة والتعامل معهم.
٣. تنفيذ حملات لمكافحة التدخين والمخدرات والمواد الضارة في إدارات التربية والتعليم والمدارس.

٦-٤ ضمان اتباع الطلاب أسلوب حياة صحياً وممارستهم الألعاب الرياضية والأنشطة الترفيهية.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. بناء خطة إستراتيجية شاملة للرياضة المدرسية.
٢. التعاون مع وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية والرئاسة العامة لرعاية الشباب؛ للترويج لأساليب حياة صحية بين الأطفال والشباب.
٣. زيادة الوعي بأهمية النشاط البدني بما في ذلك مزاولة الألعاب الرياضية الترويحية والصحية بين طلاب المدارس وأفراد المجتمع.
٤. العمل مع الرئاسة العامة لرعاية الشباب والاتحادات الرياضية لتبني برامج رياضية مشتركة مع المدارس.
٥. تأسيس بنى تحتية مناسبة ومتينة لممارسة الطلاب للرياضة والأنشطة البدنية.
٦. تأسيس طاقم من الأفراد والمدربين المؤهلين لتصميم برامج للأنشطة خارج المنهج الدراسي.
٧. إقامة شراكة مع القطاعات الرياضية داخلياً وخارجياً لإعداد المدربين بجودة عالية في الألعاب الرياضية المختلفة والأنشطة البدنية.
٨. وضع برامج رياضية شاملة تزيد من مشاركة الطلاب في الأنشطة الصحية وتشجع على التنافس الإيجابي والتعاون بينهم على مستوى إدارات التربية والتعليم والمدارس.
٩. إقامة شراكات مع القطاع الخاص في تطوير برامج الصحة المدرسية وتنفيذها.
١٠. إقامة شراكة مع القطاع الخاص لإنشاء المرافق الرياضية ودعمها.

١١. وضع برامج رياضية مناسبة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
١٢. إقامة «مـــدارس للألعاب الرياضيـــة» متخصصة لرعاية المواهـــب الرياضية من الطلاب.
١٣. تخصيص مدارس مجتمعية معينة بمرافق ترفيهية يمكن اســـتخدامها من قبل أفراد المجتمع المحلي.
١٤. تبني أنشطة في مجال الفنون والتصوير والشعر والمسرح والعمل الحرفي وتنفيذها في المدارس.

٦-٥ توفير خدمات إرشادية ذات جودة عالية للطلاب.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. وضع برامج إرشاد شاملة وعالية الجودة في المدارس كافة.
٢. تطوير طاقم من المرشدين الطلابيين المؤهلين للمدارس كافة.
٣. التعاون مع مؤسسات التعليم العالي لوضع برامج إرشاد وتطوير مهني على مهارات الإرشاد الطلابي بجودة عالية.
٤. تأسيس نظام حوافز وتدرج وظيفي للمرشدين الطلابيين.
٥. تأسيس نظام خدمات توجيه فعال يلبي احتياجات الإرشاد الطلابي ويوفر خصوصية التدخل والإصلاح.
٦. دعم الطلاب المتأخرين دراسياً.

٦-٦ ضمان خدمات الرعاية للطلاب محدودي الدخل.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. إشـــراك وزارة الشؤون الاجتماعية والمؤسسات الخيرية ومؤسسات القطاع الخاص في إعداد إطار عمل لمساعدة الطلاب ذوي الظروف المادية المحدودة.
٢. التعاون مع مؤسســـة تكافل وشـــركات التغذية والأطعمة فـــي القطاع الخاص في توفير وجبات غذاء مجانية للطلاب محدودي الدخل.
٣. توفير المســـتلزمات المدرسية (الحقائب والقرطاسيات) مجاناً للطلاب ذوي الدخل المحدود.
٤. التشجيع على المشاركة والتكافل الاجتماعي بين الطلاب لتلبية احتياجات الطلاب محدودي الدخل بصورة تربوية.

٧-٦ تعزيز التدخل الوقائي والتصحيحي بما يوجه عمليات الضبط والالتزام ومعالجة القضايا السلوكية لدى الطلاب.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. توفير التدخل المبكر والدعم المستهدف للطلاب المعرضين للخطر.
٢. توفير البرامج التدريبية ذات الجودة العالية للتربويين والمرشدين كافة في إدارة السلوك.
٣. التشجيع على المشاركة في الأنشطة غير المنهجية المحفزة التي تهدف إلى معالجة عدم الانضباط بين الطلاب.
٤. إشراك أولياء الأمور والمجتمع لزيادة وعيهم وإبراز أهمية قضايا إيجابية الانضباط الطلابي (مثل: السلوك الإيجابي، والحضور، والتسامح مع الآخرين).
٥. وضع سياسات لمعالجة قضايا عدم الانضباط وتوفير استقلال أكبر للمدارس لمعالجة تلك القضايا (مبادئ الثواب والعقاب).
٦. توظيف إستراتيجيات التعلم من الأقران من خلال أنشطة معدة بشكل جيد يشترك فيها الطلاب المتميزون مع الطلاب المعرضين للخطر.
٧. توفير فرص قيادية ومشاركة إيجابية للطلاب المعرضين للخطر بما يشعرهم بانتمائهم للمجتمع المدرسي.
٨. إشراك مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني ووسائل الإعلام ومؤسسات التعليم العالي في تطوير السياسات والبرامج الخاصة بالوعي الاجتماعي ورفع مستوى السلوك الإيجابي للطلاب.
٩. إنشاء مدارس تقدم رعاية خاصة للطلاب ذوي المشكلات السلوكية.
١٠. إطلاق حملات توعوية تشجع أولياء الأمور على ضمان حصول أبنائهم على فترات نوم كافية وتغذية بما يساعد في تعلمهم في المدارس.

٧-١ بناء قنوات اتصال فعالة مع الأسر ودعم قدراتها على الدعم والمشاركة في تعليم الطلاب.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. بناء قنوات اتصال متبادلة وفعالة بين المدرسة والأسر، وتعزيزها لتحسين أداء الطلاب والمشاركة في الأنشطة المدرسية (مثل: استخدام التقارير المكتوبة، والبريد الإلكتروني، ومواقع الشبكة العنكبوتية، ومقابلات أولياء الأمور والمعلمين).

٢. تمكين أولياء الأمور من العمل التطوعي في دعم تعلم الطلاب داخل الفصول الدراسية.
٣. دعم أولياء الأمور تربوياً وتزويدهم بالمهارات اللازمة لدعم أبنائهم من خلال التدريب والمواد الإعلامية والمشاركة في مجموعات الدعم.
٤. تثقيف أولياء الأمور من خلال توفير فرص الدعم لتطوير المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والرياضيات وتقنية المعلومات والاتصالات.

٢-٧ تفعيل دور الهياكل المدرسية في إشراك المجتمع في الأنشطة المدرسية.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. تأسيس مجالس مدرسية وتحديد مهامها ومسؤولياتها في مستويات النظام كافة: وزارة التربية والتعليم، وإدارة التربية والتعليم، والمدرسة.
٢. بناء قدرة أعضاء المجالس في كل المجالات لتؤدي وظيفتها بشكل فعال في دعم المدرسة وتحسينها.
٣. إقامة شراكات فعالة بين مؤسسات المجتمع وإدارات التربية والتعليم والمدارس.
٤. إشراك أعضاء المجتمع المحلي في التخطيط لتطوير المدرسة.
٥. توفير فرص إضافية لإسهام الآباء والأمهات في المدارس.

٣-٧ تأسيس شراكات متينة واتصالات فعالة بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات التعليم العالي والمهني والفني للارتقاء بالتعليم العام.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. مراجعة فعالية قنوات الاتصال الحالية بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات التعليم العالي والمهني والفني، وتحسينها.
٢. تنظيم المؤتمرات والمنتديات بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات التعليم العالي؛ لمعالجة قضايا التعليم المهمة وتعزيز الحوار بشأن هذه الموضوعات.
٣. إشراك مؤسسات التعليم العالي في الأنشطة الرئيسة لوزارة التربية والتعليم.
٤. إشراك مؤسسات التعليم العالي في تنفيذ البحوث وإجراء الدراسات للكشف عن تحديات المدارس واقتراح الأساليب العلاجية المناسبة.
٥. ضمان استفادة وزارة التربية والتعليم من نتائج البحوث والدراسات التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي.

٦. تأسيس المجموعات المهنية التعاونية التي تضم معلمي المدارس ومديريها والمشرفين التربويين وأساتذة الجامعات.
٧. تشجيع معلمي وزارة التربية والتعليم وقياداتها على المشاركة في مؤتمرات مؤسسات التعليم العالي ومنتدياتها والاستفادة من خدماتها بما يعزز قدراتهم ومهاراتهم التربوية.

٤-٧ تأسيس شراكات بين وزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص لدعم عمليات التعليم والتعلم.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. التعاون مع القطاع الخاص في تحديد المعارف والمهارات والاتجاهات من أجل تهيئة الطلاب ليكونوا عناصر فاعلة في القوى العاملة المستقبلية.
٢. إشراك القطاع الخاص في تحديد الطرق التي تساعد الطلاب على تطوير معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم اللازمة للنجاح في سوق العمل.
٣. تشجيع القطاع الخاص في تنفيذ أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في دعم التعليم العام.
٤. إجراء التقويم التكويني والختامي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في دعم التعليم العام ومناقشة النتائج مع مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع بشكل عام.

٥-٧ تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والمشاركة في تطوير التعليم العام.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. مراجعة سياسة منح رخص فتح المؤسسات التعليمية في ضوء إستراتيجية تطوير التعليم العام.
٢. بناء وتطبيق نظام للحوافز والمحاسبية يضبط ويشجع المؤسسات المحلية والدولية الربحية وغير الربحية على الاستثمار في مؤسسات التعليم العام.
٣. تشجيع القطاع الخاص في دعم جودة التعليم بتبني مدارس محلية عامة وتطويرها.
٤. تأسيس شراكة بين مدارس وزارة التربية والتعليم ومدارس القطاع الخاص باستخدام أساليب التوأمة والتجميع.
٥. التعاون مع شركات الإنشاءات الخاصة في بناء مدارس التعليم العام وامتلاكها وصيانتها وتسهيل استخدامها من قبل وزارة التربية والتعليم.

٦-٧ تعزيز شأن المؤسسات الإعلامية في تطوير التعليم العام .

إجراءات تحقيق السياسة:

١. تأسيس شبكات اجتماعية لنشر الأفكار التربوية على المستويات كافة في وزارة التربية والتعليم.
٢. البناء الفعال لقدرات الشبكات الاجتماعية على المستويات كافة.
٣. وضع وتنفيذ خطة إعلامية لإلقاء الضوء على قصص النجاح للأفراد والمدارس والإدارات.
٤. إدارة الحملات الوطنية للتوعية بقضايا التربية والتعليم.
٥. التعاون مع مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني في تعزيز مبادرات التطوير في قطاع التربية والتعليم.
٦. إنشاء قنوات تلفزيونية تعنى بتطوير التعليم والاحتفاء بمبادرات النجاح المختلفة وقصصها.
٧. تحسين جودة الوسائل الإعلامية الحالية لوزارة التربية والتعليم مثل الموقع الإلكتروني ومجلة المعرفة.
٨. تشجيع إدارات التربية والتعليم والمدارس للاحتفال بمناحي النجاح وتوظيف وسائل الإعلام في نشرها.

٨-١ بناء إطار عمل لتمهين ممارسة التعليم.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. تعزيز المكانة الاجتماعية لمهنة المعلم بالمملكة.
٢. وضع رتب للمعلمين وتطوير لائحة الوظائف التعليمية.
٣. تطوير نظام للتقدم للمهنة يستند إلى معايير وآليات علمية.
٤. إشراك الأطراف ذات العلاقة كافة بما فيها وزارة الخدمة المدنية في مراجعة السياسات والتشريعات القائمة واللازمة لتطبيق إطار العمل لتمهين التعليم.
٥. نشر إطار عمل تمهين التعليم بين ذوي العلاقة كافة لمراجعته وتنقيحه وصياغته النهائية.

٨-٢ تقويــة الروابــط بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليــم بما يرفع كفاءة أداء المعلمين.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. التعاون مع كليات التربية بمواءمة برامجها الدراسية مع المعايير المهنية للمعلمين فــي وزارة التربية والتعليم ومتطلبات الحصول علــى المؤهل وخطوات التوظيف المطلوبة.
٢. إشراك كليات التربية في تطوير التدريب أثناء الخدمة.
٣. إيجاد آليات تحســين جودة برامــج التربية العملية للطلاب المعلمين المرشــحين للمدارس.

٨-٣ بناء معايير مهنية للمعلمين والقيادات التربوية وتطبيقها.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. بناء معايير أدائية للمعلمين والمشرفين التربويين ومديري المدارس.
٢. بناء معايير أدائية للقيادات على مستوى إدارات التربية والتعليم.
٣. نشر المعايير والتوقعات الأدائية للأطراف والجهات ذات العلاقة كافة.
٤. مراجعــة المعايير وتطويرها بانتظام لمواكبة الاحتياجات المتغيرة لنظام التربية والتعليم.

٨-٤ الأخذ بنظام شامل لتراخيص المعلمين الجدد والحاليين.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. منح التراخيص التربوية للمعلمين في وزارة التربية والتعليم لضبط مزاولة مهنة التعليم، واعتماد جميع ما يتعلق بالتطوير المهني من مؤسســات وبرامج ومدربين ومصممي المقررات التعليمية.
٢. وضع اختبارات وآليات أخرى لتنفيذ نظام التراخيص.
٣. ضمان تجديد التربويين وخاصة المعلمين ومديري المدارس والمشرفين التربويين لرخصهم المهنية وفق إطار زمني محدد.
٤. تطوير قدرات المعلمين الجدد لتحقيق المعايير المحددة.

٨-٥ تجويد مهنية المعلمين بشكل احترافي.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. بناء مسار مهني وفق معايير مهنية محددة.
٢. وضع نظام المسار المهني.
٣. الإعلان عن نظام المسار المهني ونشره بين كل الأطراف ذات العلاقة.
٤. مراجعة نظام المسار المهني وفق التطوير المستمر للمعايير المهنية.

٨-٦ تعزيز مبدأ التشجيع والمحاسبية.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. إنشاء نظام محاسبي للمعلمين يقيس مدى تحقيقهم للمعايير الأدائية.
٢. وضع لائحة جديدة للوظائف التعليمية.
٣. صرف مكافآت للابتكارات والإنجازات في مجال تجويد التعلم من خلال صناديق الابتكارات.
٤. استخدام وسائل الإعلام في الاحتفاء بالإنجازات المتميزة للمعلمين.
٥. اتخاذ الإجراءات التي تُعرّف بالأداء المتميز للمعلمين والمشرفين التربويين والمديرين والقيادات على مستوى إدارات التربية والتعليم.

٨-٧ تعزيز نظام تقويم أداء المعلمين لدعم النمو المهني.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. مراجعة نظام تقويم الأداء الحالي في ضوء معايير الأداء الجديدة.
٢. بناء وتطبيق نظام تقويم شامل يحدد الاتجاه المستقبلي للنمو المهني.
٣. بناء قدرات المسؤولين عن تطبيق نظام التقويم على توظيف أدوات التقويم وعملياته.

٩-١ تطوير بوابة تعليمية وطنية توفر محتوى تعليمياً ثرياً تسمح للمعلمين والطلاب بتبادل التجارب والخبرات.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. تطوير البوابة التعليمية الإلكترونية الوطنية وعلاقتها بالبوابات التعليمية على مستوى إدارة التربية والتعليم.

٢. تطوير إطار متكامل لحوكمة البوابة وإدارتها على المستوى الوطني، وعلى مستوى إدارات التربية والتعليم.
٣. تطوير أدوات تواصلية وتفاعلية قابلة للتوسيع لخدمة كل المعلمين والطلاب في المملكة.
٤. توفير سعة اتصال كافية للمعلمين والطلاب لتخزين الوثائق والمستندات واسترجاعها.
٥. وضع نظام أمان يسمح بالتعامل مع المخاطر بشكل فعال.
٦. توظيف التقنية في إدارة العملية التعليمية من خلال التعاملات الإلكترونية.
٧. ربط المدارس كافة بالإنترنت بسرعات عالية ومناسبة.

٩-٢ تيسير تعلّم الطلاب للمفاهيم الأساسية في المناهج بإنشاء محتوى إلكتروني.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. تطوير المحتوى التربوي الإلكتروني، وخاصة في اللغة العربية.
٢. تنظيم مسابقة وطنية بطريقة مؤسسية لتشجيع المعلمين والمشرفين التربويين والطلاب على الإبداع في تطوير محتوى رقمي يخدم المنهج.
٣. تطوير إطار عام يوجه المدارس وإدارات التربية والتعليم لاقتناء المحتوى الإلكتروني الذي يثري المنهج.
٤. بناء شراكات مع القطاع الخاص من أجل النهوض بقطاع المحتوى التربوي الإلكتروني.

٩-٣ بناء قدرات المعلمين من أجل دمج التقنية بالمنهج الدراسي.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. بناء معايير متخصصة في مجال دمج التقنية في المعايير الوطنية للمعلمين.
٢. تطوير برنامج وطني يهتم بالمهارات الأساسية للمعلمين جميعاً وفي التخصصات كافة لاستثمار التقنية في عملية التعليم والتعلم.
٣. التعاون مع كليات التربية في تضمين برامج المعلمين مجال دمج التقنية في المناهج الدراسية.

٩-٤ تطوير منظومة التطوير المهني للمعلمين تقنياً.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. تأسيس أكاديمية إلكترونية للتطوير المهني.
٢. تطوير حوكمة للأكاديمية الإلكترونية وإدارة فعالة لها.
٣. تأهيل قدرات فريق من الاختصاصيين لقيادة الأكاديمية وإدارتها.
٤. تطوير برامج نوعية مختلفة تمزج بين التدريب وجهاً لوجه مع التدريب التقني.
٥. بناء شراكات مع جامعات وطنية ودولية لديها برامج تدريبية ذات جودة عالية من أجل توفيرها للمعلمين داخل المملكة.

٩-٥ توفير فرص تعلمية ذات جودة عالية للطلاب كافة في المناطق جميعها.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. تأسيس مدرسة إلكترونية.
٢. تطوير حوكمة المدرسة الإلكترونية وإدارة فعالة لها.
٣. تأهيل قدرات فريق من المختصين لقيادة المدرسة الإلكترونية وإدارتها.
٤. تطوير برامج دراسية نوعية.
٥. توفير البنية التحتية (بما فيها الشبكة العنكبوتية) والدعم اللازم للمدارس الصغيرة من أجل الاستفادة من خدمات المدرسة الافتراضية.

١٠-١ دعم نموذج تطوير المدارس والإدارة التعليمية بإطار جديد للحوكمة ونشره وتطبيقه.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. وضع رؤية واضحة لإعادة توزيع المهام والمسؤوليات لمستويات النظام الثلاثة: وزارة التربية والتعليم، وإدارات التربية والتعليم، والمدارس، بما يتسق مع التوجه نحو التقليل من المركزية.
٢. بناء الأطر التنظيمية والتشريعية بما يمكّن المدارس وإدارات التربية والتعليم من القيام بأداءٍ أكبر على نحو أكثر فاعلية.
٣. تصميم إطار إدارة يشرك ذوي العلاقة في المستويات كافة في تحديد التنظيم والوحدات/الكيانات والمهام والمسؤوليات والمواصفات الوظيفية والصلاحيات؛ لدعم تطبيق نموذج تطوير المدارس على مستوى أوسع وبشكلٍ ناجح.

٤. إسناد عمليات المراجعة وآليات تطوير السياسات وتنظيمها واختيارها إلى مؤسسات لمزيد من الشفافية.
٥. إيجاد سياسات وتشريعات مناسبة تعرّف مسؤولية القطاع الخاص في توفير الخدمات التعليمية.
٦. إنشاء هيكل وطني يضمن تكامل الإجراءات وتناسقها في الأنظمة الفرعية المتعددة مثل: التطوير المهني، والمنهج الدراسي، والتقنية.
٧. تطوير بنية النظام التعليمي وسلمه.

١٠-٢ تعزيز التعاون والتنسيق المتبادل بين وزارة التربية والتعليم والوزارات الأخرى بما يمكنها من توجيه مصادرها للتطوير التعليمي المستدام.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. العمل مع وزارة الخدمة المدنية لوضع نظام جديد خاص باستقطاب الكفاءات وتوزيعها، وتطوير أدائها بما يسير مع احتياجات وزارة التربية والتعليم.
٢. العمل مع وزارة المالية لتحسين عمليات التخطيط المالي؛ بهدف تخصيص مصادر مناسبة لدعم الخطط التطويرية.
٣. العمل مع وزارة الشؤون البلدية والقروية لتوفير أراضٍ مناسبة لإقامة المدارس والمنشآت والمرافق التعليمية.
٤. العمل مع وزارة العمل لتسهيل استقطاب معلمين متمرسين لمؤسسات القطاع الخاص.

١٠-٣ تطوير نظام وطني للمحاسبية وإدارة الجودة يستند إلى النتائج ويدعم التحسين المستمر في الأداء.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. تطوير إطار عمل متكامل لنظام ضمان الجودة قائم على المعايير.
٢. وضع نظام لضمان الجودة والمحاسبية المؤسسية على مستوى الوزارة، وإدارة التربية والتعليم، والمدرسة.
٣. وضع إجراءات علمية وأدوات تكفل استمرار التحسين في مستوى الأداء والتقويم.
٤. تأسيس هيئة مستقلة مهمتها تقويم المدارس الحكومية والأهلية، واعتمادها.

١٠-٤ تطوير إستراتيجية لإدارة التغيير وتنفيذها بما يضمن نجاح استمرارية تطوير التعليم العام.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. حشد مجموعة دعم وطنية، تتألف من قادة على المستوى الأكاديمي ، والشرعي، والحكومي، والقطاع الخاص؛ تدعم الجهود الرامية إلى تطوير التعليم العام.
٢. تطوير إستراتيجية تواصل وطنية ذات رسائل واضحة ومركزة لشرح رؤية إستراتيجية تطوير التعليم العام وأولوياتها، وضمان تطوير الفهم المشترك لعملية التطوير.
٣. تسخير وسائل الإعلام بما فيها الشبكة العنكبوتية لإطلاع أفراد المجتمع على مدى التقدم المحقق في إستراتيجية تطوير التعليم العام والاحتفاء بالنجاح معهم.
٤. التركيز في المراحل الأولى للتنفيذ على المناطق التعليمية الرائدة والمدارس المتميزة لتقديم نماذج يحتذى بها.
٥. نشر دلائل النجاح الأولية لمزيد من التحفيز للكثير من إدارات التربية والتعليم والمدارس على قبول جهود تحسين التعليم وتبنيها.
٦. تعزيز ثقافة المشاركة، والتحفيز، والجودة، والثقة، والمسؤولية المشتركة، وتحمل المخاطرة لتسهيل عملية التطوير، وبناء قدرة الفرد المشارك في التطوير على العمل بفاعلية داخل فرق العمل.
٧. إيجاد تمويل لتقديم الحوافز للأفراد والمدارس والإدارات بما يطور حلولاً تعليمية مبتكرة.
٨. توسيع دائرة ضغط ودعم التطوير، بتعزيز الترابط الجانبي في النظام، من خلال قيام المجتمعات الممارسة بجلب مختلف المتخصصين من المهنيين متباين الخلفيات؛ لتبادل التجارب.
٩. تدعيم تدفق المعلومات باتجاهاته الثلاثة: من أسفل إلى أعلى، ومن أعلى إلى أسفل، والاتجاه الأفقي بما يوجه عملية التطوير ويعززها بشكل دائم.

١٠-٥ تعزيز القدرات القيادية بوصفها أدوات تطوير في مستويات النظام التعليمي كافة.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. إنشاء مركز وطني للقيادة التربوية يركز على الرفع من القدرات القيادية للمعنيين بالتطوير في نظام التعليم.
٢. تطوير معايير خاصة بالقيادة التعليمية على مستويات نظام التعليم كافة وتفعيلها.
٣. استقطاب القيادات التعليمية الأكفياء على مستويات متعددة من النظام وتطويرها مهنياً.
٤. ضمان قوة نظام الحوافز على جذب الموهوبين من المهنيين ذكوراً وإناثاً وتحفيزهم لتولي المناصب القيادية.
٥. إتاحة فرص تعلمية مهنية لذوي القدرات القيادية من خلال إسداء النصيحة والتدريب لتعزيز عمليات التطوير.
٦. بناء قدرات مديري إدارات التربية والتعليم لقيادة التطوير وتمكين مديري المدارس والمشرفين التربويين والمعلمين الأوائل من الرفع من أداء الطلاب.
٧. وضع برنامج لتطوير القيادة النسائية ودعمها.
٨. وضع خطة تعاقبية تضمن وجود قيادات فعالة مستدامة.
٩. إنشاء مجتمعات مهنية للممارسة وتعزيزها، وتشمل مديري المدارس والمعلمين الأوائل وقادة إدارات التربية والتعليم؛ بهدف المشاركة في تبادل أفضل الممارسات، ونشر الابتكارات على نطاق واسع.

١٠-٦ خلق ثقافة جديدة لصناعة القرارات القائمة على البيانات في مستويات النظام كافة.

إجراءات تحقيق السياسة:

١. تطوير عمليات التقويم الوطنية للصفوف المختلفة، وعمل بيانات مصنفة وفق متغيرات متعددة مثل: الدخل، والمنطقة، حول أداء النظام التعليمي.
٢. تطوير نظام معلوماتي يسمح برصد نتائج التقويم الوطنية ونشرها وضمان إتاحتها للمدرسة، وإدارة التربية والتعليم، وعلى المستوى الوطني.

٣. ضمان قيام النظام المعلوماتي بإيجاد العلاقات بين مؤشرات أداء الطلاب ومؤشرات الحالة الاقتصادية، والمرافق، ومؤهلات المعلمين، والتدريب، وحجم الفصول وغيرها.
٤. بناء قدرة المشاركين كافة ذات الصلة بعملية التطوير في المدرسة، وإدارة التربية والتعليم، وعلى المستويات الوطنية في مجال تحليل البيانات وقراءتها واستخدامها على نحو مستمر؛ بهدف تخطيط جهود التطوير وتنفيذها ومراقبتها.
٥. ضمان إصدار المدارس، وإدارات التربية والتعليم، وجهاز الوزارة؛ تقارير سنوية من خلال مجموعة محددة ومشتركة من مؤشرات الأداء؛ لتحسين الشفافية وتطبيق المحاسبية.
٦. قياس أداء نظام التعليم في ضوء المعايير ونتائج التقويم العالمية.

٧-١٠ بناء القدرة المؤسسية التي تقود وتدير البحث والابتكار وجمع البيانات وتحللها بهدف تطوير عملية التعليم وتحسين اتخاذ القرارات.

إجراءات تحقيق السياسة:

إقامة مركز وطني للبحث والابتكار التعليمي يهدف إلى:

- الوقوف على الممارسات التعليمية الابتكارية المحلية ونشرها.
- تصميم وسائل ابتكارية لتحسين التعليم وتجريبها.
- تكييف أفضل الممارسات العالمية ونشرها.
- تطوير السياسات من خلال تحليل بيانات أداء النظام.
- دعم تطبيق السياسات من خلال إجراء الاستطلاعات والاستفتاءات لإدارة عملية التغيير على نحوٍ أفضل.
- تنفيذ أبحاث تطبيقية ومستقبلية.
- إشراك الجامعات، والمدارس، والمؤسسات التعليمية في تنفيذ البحوث العلمية.
- تعزيز الترابط الجانبي (من مدرسة إلى مدرسة، من إدارة تربية وتعليم إلى إدارة تربية وتعليم) داخل النظام لنشر الابتكارات.
- تاسيس قنوات نشر المعرفة مثل: منتدى الابتكار التعليمي السنوي، وتبادل المعلومات خلال الشبكة العنكبوتية؛ لنشر الابتكارات على مستوى النظام التعليمي.
- تحديد المبتكرين والتعريف بهم ودعمهم في النظام التعليمي.

النواتج:

تم بناء المبادرات والبرامج والمشـــاريع التي ستنفذ الإستراتيجية، وجرى توصيف كل منها، وتحديد مخرجات ونواتج كل منها. أما نواتج الإستراتيجية كلياً فهي:
أن إســـتراتيجية تطوير التعليم العام تســـعى إلى تحقيق عشرة نواتج كبرى من خلال ترجمة الإجراءات المدرجة في الأهداف العامة إلى خطة ذات برامج ومشروعات رئيسة، وسيقاس العائد على الاستثمار في التعليم من تنفيذ الخطة من خلال رصد مدى التأثير على أداء الطلاب بشكل عام.
وفيما يلي نواتج إستراتيجية تطوير التعليم العام:

١. تحســـن أداء الطـــلاب في مواد التربية الإســـلامية واكتســـابهم القيـــم والمبادئ والسلوكيات الإيجابية.
٢. تحسن أداء الطلاب في اللغة العربية وتوظيفها في الحياة.
٣. تحسن أداء الطلاب في العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات.
٤. زيـــادة التحاق الأطفال بمؤسســـات رياض الأطفال وتحســـن أدائهم واســـتعدادهم للمدرسة.
٥. تعزز قيم المواطنة والانتماء للوطن وحضارته لدى الطلاب.
٦. زيـــادة فرص التعليـــم للطلاب ذوي الاحتياجـــات الخاصـــة والموهوبين والطلاب المعرضين للخطر.
٧. تحسن مهارات الطلاب في اللغة الإنجليزية.
٨. رفع مستوى استعداد الطلاب للحياة وسوق العمل والدراسة ما بعد الثانوية.
٩. خفض نســـب الرسوب والتســـرب في المراحل كافة ورفع نســـبة إكمال الطلاب للمرحلة الثانوية.
١٠. تحسن مستوى الصحة العامة للطلاب وانضباطهم وخفض الممارسات السلبية.

وقد وضعت مجموعة من المؤشـــرات التفصيلية لقيـــاس الأداء في تحقيق هذه النواتج، وحُددت مصادر جمع البيانات، ووضحت كيفية توظيفها في قياس فاعلية الخطة.

2

الجزء الثاني

الخطة التنفيذية للإستراتيجية

- نهج تنفيذ إستراتيجية تطوير التعليم العام ومحاوره الأربعة.
- منظومة متكاملة لضمان الجودة.
- الخطط الخمسية، والمبادرات والبرامج والمشروعات.
- إدارة تنفيذ الإستراتيجية (الحوكمة).
- الخطة الزمنية لتنفيذ المبادرات والبرامج والمشروعات.
- التقييم والمتابعة.
- مؤشرات الأداء.

نهج تنفيذ إستراتيجية تطوير التعليم العام ومحاوره الأربعة:

ينسق النهج جميع مستويات النظام التعليمي ويكاملها، كما يحدد مسار عملية تطوير التعليم حسب الإستراتيجية المرسومة. وقد بني هذا النهج على الأسس التالية: الرؤية المستقبلية لتطوير التعليم العام، والتطوير المعتمد على المدرسة، والتطوير المنتظم، والتوازن بين الإدارة المركزية وغير المركزية، والتحول التدريجي المنظومي، ومنظومة نواتج الإستراتيجية الأساسية.

وقد اعتمدت أربعة محاور رئيسة لتحقيق التطوير المطلوب وفق منظومة متكاملة لضمان الجودة وهي:

- بناء نموذج التطوير وتطبيقه.
- بناء القدرة لإحداث التطوير.
- إدامة التطوير.
- إدارة التغيير والتواصل.

منظومة متكاملة لضمان الجودة:

تؤكد التوجهات والممارسات الحديثة لتطوير التعليم العام التي أظهرت نجاحها أهمية بناء نظام لضمان الجودة لتحقيق النتائج المحددة في إستراتيجية تطوير التعليم العام. فيمثّل بناء نظام متكامل لضمان الجودة مطلباً رئيساً للتأكد من أن المدخلات، والعمليات، والمنتجات وغيرها ذات جودة عالية.

إن تحقيق النتائج التي حددتها هذه الإستراتيجية يتطلب التركيز على الجودة والتحسين المستمر على مستوى المدرسة وإدارة التربية والتعليم ووزارة التربية والتعليم. ونظام ضمان الجودة في إستراتيجية تطوير التعليم العام ليس كياناً بذاته أو وظيفة مستقلة، بل هو مجموعة متكاملة من السياسات، والمعايير، والآليات التي هي جزءٌ لا يتجزأ في عمل كل مستويات النظام التعليمي، ويُشكل جزءاً متكاملاً من ثقافة هذه المستويات سواء كانت على مستوى المدرسة، أو إدارة التربية والتعليم، أو وزارة التربية والتعليم.

وسيوفر نظام ضمان الجودة لمتخذي القرار البيانات لرصد التقدم وتقييم النتائج. ويشمل نظام الجودة مجموعة من الأدوات المتعددة التي يقود تطبيقها إلى رصد مستوى الجودة، وتقديم البيانات لمتخذي القرار حول مستوى المنتجات والخدمات والعمليات، وكذلك قياس أثر التدخلات في مستويات النظام التعليمي.

ويقدم الجدول (٣) ملخصاً للأدوات الرئيسة في منظومة ضمان الجودة في نظام التعليم العام الذي تبنته هذه الإستراتيجية:

الجدول (٤) : الأدوات الرئيسة لضمان الجودة

الأداة	الوظيفة
المعايير وأطر العمل	تُعد المعايير وأطر العمل أدوات رئيسة يحدد من خلالها نظام التعليم نوعية الكفاءات, والمبادئ الجيدة ومواصفات الممارسات والمبادئ التوجيهية لعملية معينة أو خدمة في نظام التعليم. وتحدد المعايير أيضاً ما يتوقعه أفراد المجتمع. إن وضع معايير في نظام كبير مثل نظام التعليم في المملكة، لجميع العناصر ذات الصلة بالخدمات والمنتجات؛ مطلبٌ مهم لأنه يوفر الترابط والاتساق في نوعية تقديم خدمات التعليم إلى حوالي (٣٣٠٠٠) مدرسة و(٤٥) إدارة تربية وتعليم.كما تؤدي المعايير مهمة رئيسة في النظام غير المركزي في المستقبل لأنها سوف تمكن الوزارة من مراقبة جودة الخدمات والعمليات المقدمة على مستوى المدرسة وإدارة التربية والتعليم دون التدخل المباشر. وسوف تشكل المعايير نقطة تركيز لعقد الحوكمة بين جهاز الوزارة وإدارات التربية والتعليم والمدارس. كما تعدُّ المعايير أمراً حاسماً لضمان أن مقدمي الخدمات التعليمية، بما في ذلك القطاع الخاص، يلتزمون بالمعايير ومبادئ العمل، وهو ما يُسهم في المزيد من الاتساق بين القطاع العام والخاص.
الرخص المهنية	يعد الترخيص نوعاً آخر من الأدوات التي يستطيع من خلالها النظام التعليمي الجديد مراقبة جودة مدخلات النظام ومنح التراخيص ويُقدم للنظام إشارات حول جودة المدخلات المرتبطة بمعايير واضحة المعالم سواء كانت تنطبق على الأفراد (على سبيل المثال: قدرات المعلمين)، أو على المؤسسة (على سبيل المثال: السلامة في رياض الأطفال).
الاختبارات الوطنية	تُعد "الاختبارات الوطنية" التي تحدد مستوى تحصيل الطلاب في المواد الدراسية في مراحل معينة في مسيرتهم التعليمية أداة رئيسة في التعرف إلى مستوى النتائج التي يسعى نظام التعليم إلى تحقيقها. وتقوم هذه النتائج بتوجيه فعاليات الوزارة وإدارة التربية والتعليم وخططها وممارساتها. وتُعد "الاختبارات الوطنية" أدوات لضمان جودة ذات أثر قوي لأنها تركز التدخلات التطويرية على المدخلات والعمليات التي ترتبط مباشرة بالنتائج. كما أنها تساعد في مجال تصميم أدوات فعالة للمحاسبة.
المؤشرات التربوية	تُقدم "المؤشرات التربوية" بيانات موضوعية حول أداء الطلاب بشكل خاص والنظام التعليمي بمختلف مكوناته بشكل عام في نظام التعليم. وهي مهمة في وضع "بطاقات التقارير" لأداء كل مدرسة ، وإدارة تربية وتعليم، ونظام التعليم بأكمله. كما أنها توجه الاستثمارات ومبادرات التطوير إلى إدارات التربية والتعليم التي تكون في حاجة أكبر إلى الدعم. وفي هذا المجال تساعد التقنية على حفظ بيانات أداء الطلاب وتحليلها في ضوء العلاقات بين المتغيرات المختلفة، وهو ما يُسهم في توجيه الاستثمارات المستقبلية في مجال التعليم للجوانب الأكثر احتياجاً.
الاختبارات والتقارير الدولية	تُوفر مشاركة المملكة في الاختبارات الدولية معلومات ثمينة حول أداء النظام التعليمي مقارنة بغيرها من البلدان المشاركة. فقد أصبحت مثل هذه المقاييس ثرية بالبيانات بشكل متزايد حول أداء الطلاب، وعلاقة تلك النتائج الأدائية بعوامل مختلفة. وتمثل هذه الاختبارات والمقاييس أدوات علمية لاستخدامها معايير مرجعية للكشف عن النظم ذات الأداء الأفضل في العالم. وتُوفر بيانات التقييمات الوطنية وبيانات هذه الاختبارات معلومات حيوية لصانعي القرار لتوجيه الاستثمارات إلى إدارات التربية والتعليم ذات الأولوية كما توجه التدخلات في النظام التعليمي والتي يمكن أن تُحدث التأثير الأكبر.
التقويم الذاتي للمدرسة	يُعد التقويم الذاتي للمدرسة أداة للتحقق من أن المدارس كافة ترصد ما تحققه من تقدم في خططها وتركيزها على تقديم خدمات تعليم عالية الجودة. وتقوم المدارس في نموذج تطوير المدارس بتنفيذ عمليات التقويم الذاتي على أساس سنوي لقياس الأداء ووضع خطط التحسين. وتعمل إدارة التربية والتعليم على تمكين المدارس من جمع البيانات وتحليلها، ووضع الخطط والإستراتيجيات للتطوير استناداً إلى هذه البيانات، والتقويم الذاتي يضمن الجودة عند أدنى مستوى في النظام التعليمي.
التقييم الخارجي والاعتماد	يُعد الاعتماد عملية مؤسسية لتقييم المؤسسات والبرامج التعليمية من خلال هيئة مستقلة للتقويم والاعتماد، حيث ستقوم الهيئة بمنح الاعتماد العام للمدارس، ومؤسسات رياض الأطفال. ومنح الاعتماد الذي يفيد أن المؤسسة قد حققت المعايير المهنية ومتطلباتها.

الخطط الخمسية والمبادرات والبرامج والمشاريع:

تنفّذ الإســـتراتيجية على خطتين خمسيتين خلال عشر سنوات، وتشمل الخطة الخمسية الأولى، (٢٠١٣-٢٠١٧): عـــدداً من المبادرات والبرامج والمشـــروعات وفق المحاور الأربعة المعتمدة في نهج تنفيذ الإستراتيجية. وقد تم إعداد دراسة لكل المبادرات والبرامج والمشاريع بحيث جرى تحديد ما يلي لكل منها: الوصف، والعلاقة بالأهداف العامة وبالسياسات والإجراءات، وكذلك المخرجـــات والنواتج المرجوة لها. وفيما يلي عرض للمبادئ المشـــتركة لتصميم المبادرات والبرامج والمشـــروعات ، كما سيتم ســـرد هذه المبادرات والبرامج والمشاريع وفق المحاور الأربعة لنهج التنفيذ:

المبادئ المشتركة لتصميم برامج تحقيق الإستراتيجية:

انطلاقـــاً من الخبرات المحلية والعالمية في تطوير التعليم يتضح أن جهود التطوير المنفصلة وغيـــر المترابطـــة نادراً ما تؤدي إلى الهدف المنشـــود. فعلى ســـبيل المثال: تبيـــن عالمياً أن التدخـــلات التي تركز علـــى توفير التقنية وتقديم التطوير المهنـــي المنفصلين عن محتوى المنهج الدراســـي؛ لم تســـفر عن أي تحســـن بارز في أداء الطالب. وبالمثل، يلاحظ أن بعض المبادرات في الشـــرق الأوسط وشـــمال إفريقيا والتي ركزت على أبعاد التطوير في الجوانب الفنية مثل الإدارة التربوية والمناهج والتقنية وتجاهلت العمل على تطوير السياسات التعليمية ومواءمتها مع التطوير المنشـــود، وتوفير الحوافز، ونظام المحاسبة وبناء المؤسسات الجديدة وتطوير المؤسسات القائمة لزيادة الفاعلية، لم تؤتِ ثمارها أيضاً.

وفي ضوء الدروس المســـتفادة على المســـتويات الوطنية، والإقليميـــة، والدولية، حددت هذه الإســـتراتيجية عدداً من القضايا المشـــتركة الشـــاملة التي يجب مراعاتهـــا في برامج تطوير التعليم ومشـــروعاته كافة لتكون عوناً على تصميمها، الجدول (٥) ، وسَيُسْـــهِم وجود أيّ من هذه القضايا المشـــتركة أو جميعها في برنامج ما؛ على تقديم إطار عمل لمنهج كلي وشامل لتخطيـــط البرامج وتنفيذها، وينبغي التأكيد على أن بناء القدرة الفردية والجماعية المتمثلة فـــي تطوير قـــدرات المعلمين وقيادات المـــدارس وإدارات التربية والتعليـــم هو مرتكز تنفيذ الإستراتيجية. لذا يكاد أن يكون مكوناً في كل برنامج أومشروع.

الجدول (٥): القضايا المشتركة في المبادرات والبرامج والمشروعات جميعها.

البرامج والمشاريع

المعايير وأطر العمل	تعد المعايير وأطر العمل من الأدوات الفعّالة التي يُعتمد عليها لضمان سلامة الممارسات وتحقيق الحد الأدنى من الجودة و تناسق جهود التطوير ،ومع مُضي وزارة التربية والتعليم قُدماً في تنفيذ خططها نحو اللامركزية في اتخاذ القرار ، ستكتسب المعايير وأطر العمل مزيداً من الأهمية لضمان التزام مختلف مؤسسات الوزارة وأفرادها ، بالإضافة إلى شركائها من القطاعين الحكومي والخاص بهذه المعايير والأطر نفسها.
القيادة	إن تطوير القيادة التربوية والتنفيذية من الجوانب التي ستكون عنصراً أساسياً في برامج الإستراتيجية الوطنية كافة، ولن تكون نشاطاً مستقلاً ، فعلى سبيل المثال: لن يهتم البرنامج الخاص بالرياضيات والعلوم (أحد برامج هذه الخطة الرئيسية) فقط ببناء القدرات الفنية للمعلمين ، ولكن سيركز في الوقت ذاته على بناء قدرات القيادة لدى المعلمين والمعلمين الأوائل والمشرفين ، حتى يتولوا دفة قيادة التغيير في مجال تخصصهم ، فتمكين قادة التعليم في المملكة العربية السعودية من قيادة دفة التغيير يعد إستراتيجية فعالة لنشر وتعزيز الابتكار والإبداع واتساعه من داخل النظام نفسه .
بناء القدرة الفردية والجماعية	بناء القدرة الفردية والجماعية من المواضيع الشاملة الأخرى ذات الأهمية التي تشكل أساس البرامج المختلفة . وستستهدف جهود بناء القدرة (لكل من فرق العمل ، ووحدات تطوير المدرسة ،ومجتمعات الممارسة المهنية على مستويات المدرسة والإدارة التعليمية والوزارة) والممارسات الفردية والجماعية لمنسوبي التعليم كافة للوصول بقدرات الجميع إلى حد التميز . وتعد شبكات التعليم المهني التي تتناول تخصصات ومجالات فنية معينة تستهدفها برامج الخطة الإستراتيجية من الإستراتيجيات الفعالة التي سَتُنفَذ في معظم البرامج .
التقنية	تحتل التقنية مركزاً مهماً في البرامج كافة تقريباً. وتستخدم التقنية لتوسيع نطاق تأثير البرامج من خلال التعليم الإلكتروني واستراتيجيات النشر الأخرى ، وزيادة تواصل المعنيين بمجتمعات الممارسة الافتراضية ، وتحسين عملية صناعة القرار من خلال تحسين الحصول على البيانات واستخلاص المؤشرات منها .
المؤسسات والسياسات	يُعد تطوير المؤسسات ومواءمة السياسات التعليمية من الجوانب المهمة لضمان إدامة البرامج والمشروعات وتحقيقها لأهدافها. فعند تصميم البرامج جميعها سيتم تضمين إجراءات ومقترحات تهدف إلى تعزيز المؤسسات الموجودة، وتأسيس أخرى جديدة، وتطوير سياسات أو تعديل السياسات القائمة . وتتبنى الإستراتيجية أسلوبي عمل متوازيين : أحدهما التطبيق الفوري للبرامج، والآخر العمل على تطوير المؤسسات والسياسات ضماناً لسرعة التنفيذ.
الشراكات	سيتم توظيف الشركات المجتمعية بمختلف أنواعها في تنفيذ البرامج والإستراتيجيات الشاملة، حيث ستستفيد البرامج من الشركات مع المجتمع، والمؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص لتحقيق الاستفادة الكبرى من الموارد والخبرات الوطنية ولدعم عملية التحسين المنشود.
الشمولية	النظرة الشمولية من خلال الإستراتيجية الوطنية وفي مراحل التنفيذ والتقييم، في تحقيق تطلعات ذوي العلاقة كأولياء الأمور والمعلمين والمجتمع ومن ثم الحصول على القبول والدعم.

المحور الأول 1 بناء نموذج التطوير وتطبيقه:

يمثل بناء نموذج للتطوير الأساس الذي تقوم عليه إستراتيجية تطوير التعليم العام، وهو المكون الذي تتوجه إليه جميع مكونات إستراتيجية تطوير التعليم العام وبرامج الخطة التنفيذية، وقد بُني نموذج لتطوير المدارس ليحقق هذا الغرض، ولإحداث التطوير الشامل للنظام التعليمي، ويقوم النموذج على ثلاثة مرتكزات هي:

أولاً: أن التطوير يبدأ من المدرسة إلى الأعلى، من خلال تطبيق نموذج تطوير المدارس الذي يهدف إلى تغيير طريقة عمل المدارس، والتركيز على أداء الطلاب، ويقود التطبيق التدريجي لهذا النموذج من خلال ثلاث مراحل رئيسية هي: مرحلة التجريب، والتوسع، والانتشار.

ثانياً: تقديم الدعم من الأعلى إلى المدرسة، وذلك بقيام وزارة التربية والتعليم وإدارة التربية والتعليم بقيادة وتوجيه عملية الدعم والتطوير وتحسين الأداء من خلال بناء المعايير والسياسات والمناهج وتوفير المصادر والحوافز والتقويم والمحاسبية، بالإضافة إلى وضع أهداف للأداء تُبنى على أساس نواتج التعلم الأساسية التي حددتها هذه الإستراتيجية لقيادة عملية التحسين المستمر على المستويات جميعها: جهاز وزارة التربية والتعليم، وإدارات التربية والتعليم، والمدارس.

ثالثاً: إنشاء شبكات نقل خبرات على المستوى الأفقي تربط المدارس بعضها ببعض وأخرى لإدارات التربية والتعليم تعزز نقل الخبرات والتجارب الناجحة التي يزخر بها النظام التعليمي في المملكة على مستوى الأفراد والمؤسسات، وإنشاء مجتمعات التعلم المهنية في المدارس وإدارات التربية والتعليم ووزارة التربية والتعليم.

إن نموذج تطوير المدارس بُني ليحقق إستراتيجية تطوير التعليم العام، ويمكّن مختلف مستويات النظام التعليمي من اتخاذ قرارات تلائم المتطلبات المحلية للمناطق والمحافظات التعليمية وفق الأطر والتنظيمات المحددة من وزارة التربية والتعليم. فالنموذج سيدعم التوجه نحو (اللامركزية) وتمكين إدارات التربية والتعليم والمدارس والأفراد ليتولوا مسؤولية أكثر فاعلية في تحسين التعليم. كما أن النموذج سيكون الأساس لتطوير البنية التنظيمية للمدرسة وأسلوب إدارتها وقيادتها وطرق التدريس والتقويم فيها بالإضافة إلى الخدمات المقدمة للطلاب، وكذلك العلاقة مع أولياء الأمور والمجتمع. إن إستراتيجية تطوير التعليم العام سوف تعتمد على نموذج تطوير المدارس بوصفه نموذجاً للتطوير لتحسين جودة التعليم والتعلم في مدارس المملكة كافة، وسيُقدم الدعم اللازم لهذا النموذج من المحاور الأخرى والمتمثلة في: بناء القدرة لإحداث التطوير، وإدامة التطوير، وإدارة التغيير والتواصل. ويتضمن هذا المحور:

المبادرة: ١-١ التطوير المنتظم للمدارس وإدارات التربية والتعليم:

البرامج والمشروعات :

- البرنامج الوطني لتطوير المدارس وإدارات التربية والتعليم.

المحور الثاني بناء القدرة لإحداث التطوير:

يعمل هذا المحور- وكذلك المحاور الأخرى - على دعم بناء نموذج التطوير على مستويات عدة، سواء كان ذلك على مستوى إدارات التربية والتعليم أو على مستوى الوزارة. ويهدف هذا المحور إلى بناء القدرة في مختلف مستويات النظام التعليمي لإحداث التطوير. وهذا يتضمن توفير البنى التنظيمية وتطوير قدرات القيادات والأفراد وتزويدهم بالمعارف والمهارات والموارد لتمكينهم من القيام بمهامهم بفعالية. كما يشتمل على إعادة بناء المستويات التنظيمية في كل من: جهاز الوزارة، وإدارة التربية والتعليم، والمدرسة وهيكلتها؛ بهدف إحداث التأثيرات المرجوة على العملية التعليمية - التعلمية داخل المدرسة. كما يعمل هذا المحور على إحداث تحسين في العلاقات التنظيمية وتطوير في القيم، وزيادة الدافعية، بما يؤدي إلى تجسيد مفهوم المجتمع التعلمي المهني على المستويات كافة بصورة تؤدي إلى التأثير المباشر على عمليتي التعلم والتعليم في المدرسة. فهذا المحور يهتم بإحداث التطوير في جميع العوامل المؤثرة في عمليات التعليم والتعلم. فالتطوير المتوقع من تطبيق نموذج تطوير المدارس يتطلب الاستثمار المكثف والمستدام في بناء القدرات من خلال توافر نظام للحوافز والإجراءات الممكّنة لإحداثه، وتصميم مجموعة مترابطة من البرامج، وإحداث مجموعة من العمليات التطويرية المطلوبة على مستوى النظام التعليمي، ويتضمن هذا المحور المبادرات والبرامج والمشروعات التالية:

المبادرة: ٢-١ الهوية الثقافية والوطنية:

البرامج والمشروعات :

- برنامج تطوير تعليم التربية الإسلامية.
- برنامج تطوير تعليم اللغة العربية.
- برنامج تطوير تعليم العلوم الاجتماعية.
- برنامج تطوير التربية الوطنية.

المبادرة: ٢-٢ مهارات القرن الحادي والعشرين:

البرامج والمشروعات :

- مشروع تعزيز مهارات القرن الحادي والعشرين ومهارات الحياة وسوق العمل.
- برنامج تطوير تعليم اللغة الإنجليزية.
- برنامج تطوير تعليم الحاسب الآلي.

المبادرة: ٢-٣ التعليم الثانوي (ثانوي):

البرامج والمشروعات :

- برنامج تطوير التعليم الثانوي.

المبادرة: ٢-٤ تطوير تعليم العلوم والهندسة والتقنية والرياضيات (STEM):

البرامج والمشروعات :

- برنامج تطوير تعليم الرياضيات والعلوم.
- برنامج تطوير المهارات الهندسية والتقنية.
- مشروع المراكز العلمية.

المبادرة: ٢-٥ التعليم المتميز للجميع:

البرامج والمشروعات :

- برنامج تطوير تعليم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
- برنامج تطوير التعليم في مرحلة رياض الأطفال.
- مشروع دعم الموهوبين والمتفوقين ورواد الإبداع.
- مشروع «مجتمع بلا أمية».

المبادرة: ٢-٦ بيئة التعلم:

البرامج والمشروعات :

- برنامج تحسين بيئة التعلم والمباني المدرسية وتجهيزاتها.
- مشروع دعم مصادر التعلم في المدرسة.
- مشروع تصميم مدرسة المستقبل.
- مشروع تطوير التجهيزات المدرسية.

المبادرة: ٢-٧ توظيف التقنية في التعليم:

البرامج والمشروعات :

- برنامج بوابة التعليم الوطنية.
- برنامج مصادر المحتوى الإلكتروني التعليمي.
- برنامج المدرسة الإلكترونية.
- برنامج الأكاديمية الإلكترونية للتطوير المهني التربوي.
- برنامج تطوير الأنظمة الإدارية الإلكترونية والبنية المعلوماتية التحتية (نور وفارس).
- مشروع تجهيز المدارس والفصول بالتجهيزات الإلكترونية.
- مشروع ربط المدارس بشبكة الإنترنت.

المبادرة: ٢-٨ دعم الطالب:

البرامج والمشروعات :

- برنامج تعزيز الشخصية المتكاملة للطلاب والانضباط المدرسي.
- مشروع مساندة الطلاب المعرضين للخطر.
- مشروع دعم وحدات الخدمات الإرشادية.

المبادرة: ٢-٩ فرص التعلم الإضافية:

البرامج والمشروعات :

- برنامج المدارس المتخصصة.

المبادرة: ٢-١٠ النشاط غير الصفي:

البرامج والمشروعات :

- برنامج التربية البدنية والرياضة المدرسية.
- برنامج تعزيز الصحة ونمط الحياة الصحي للطلاب.
- برنامج تطوير الأنشطة غير الصفية.
- برنامج مدارس الحي للأنشطة التعليمية والترويحية.

المحور الثالث: إدامة التطوير

يهدف هذا المحور إلى تحقيق استدامة التطوير من خلال المؤسسات والسياسات الفعالة. وقد انبثق هذا المحور من مبدأين أساسيين هما: الاستدامة، والقابلية للتوسع. ويعد هذا المحور داعماً ومكملاً للمحورين السابقين. وتعود أهمية هذا المحور إلى ضرورة المحافظة على تأثير برامج وأنشطة بناء القدرات والتغييرات في البنى والإجراءات من خلال وجود مؤسسات وسياسات فعالة تساندها وتحافظ على مستوى فعالية تلك البرامج وديمومتها. فبدون هذه المساندة فإن التحول المطلوب لتطبيق نموذج تطوير المدارس ونشره لن يكون مستداماً وقابلاً للتوسع. لذا ستُوجه الموارد لبناء القدرة لمجموعة من المؤسسات الرئيسة داخل النظام التعليمي وإعادة هيكلتها، كما ستكون هناك حاجة إلى إنشاء مجموعة من المؤسسات الجديدة القادرة على تحقيق الاستدامة للتطوير. ويتضمن هذا المحور المبادرات والبرامج والمشروعات التالية:

المبادرة: ٣-١ الحوكمة والأنظمة والسياسات:

البرامج والمشروعات :

- برنامج تطوير بنية النظام التعليمي والسلم التعليمي.
- مشروع بناء الرتب والمعايير المهنية للمعلمين والقيادات المدرسية.
- مشروع إعادة هيكلة القطاع التعليمي.

المبادرة: ٣-٢ برامج التطوير المهني:

البرامج والمشروعات :

- مشروع المعلم الجديد التأهيلي.
- تدريب المعلمين: البرامج الإثرائية.
- مشروع اختيار وتأهيل القيادات التربوية في التعليم وتطويرها.
- مشروع تدريب القيادات المدرسية.

المبادرة: ٣-٣ المعايير الوطنية وأدوات التقويم:

البرامج والمشروعات :

- مشروع تطوير الاختبارات المدرسية والتقويم الصفي وأدواته.
- مشروع اختبارات وأدوات تقويم المعلمين والقيادات المدرسية.
- برنامج المعايير الوطنية والمؤشرات والتقويم.

المبادرة: ٣-٤ المؤسسات المهنية لدعم التعليم:

البرامج والمشروعات :

- مشروع تأسيس المركز الوطني للقيادات التربوية.
- مشروع المركز الوطني للتطوير المهني وتحسين مراكز التدريب.
- مشروع تأسيس المركز الوطني للبحوث التربوية والابتكار.
- مشروع تأسيس مراكز التميز في إدارات التربية والتعليم.

المحور الرابع 4 إدارة التغيير والتواصل:

تنبع أهمية هذا المحور من أن النطاق الواسع للتحول الذي تقدمه إستراتيجية تطوير التعليم العام في المملكة يتطلب عمل منتظماً وتركيزاً كاملاً على إدارة التغيير. وهذا يكون باستهداف مستويات النظام التعليمي جميعها والمجتمع بشكل عام. فإستراتيجية تطوير التعليم العام في مجملها هي إستراتيجية لإدارة التغيير. وهناك تركيز جلي على ذلك في جميع مبادرات الخطة وبرامجها ومشروعاتها. كما أن التواصل الفعال سوف يبني القدرة على التطوير ويحافظ في الوقت نفسه على الدفع الذي تتطلبه. إذ ستُنشر مجموعة من الرسائل الرئيسة على المستوى الوطني، والمناطق، والمحافظات، والمجتمع المحلي وكذلك على مستوى المؤسسات التعليمية؛ لكي يتبنى الجميع الرؤية الجديدة للتعليم، وكذلك الالتزام بتطوير التعليم، والثقة في تحققه، وأن العائد منه سيكون كبيراً على المجتمع، سواء مؤسسات أم أفراداً أم على الوطن بشكل عام. وستوجه هذه الرسائل لمجموعات محددة وفقاً للهدف منها.

إن هذا المحور سيعمل على تحقيق المشاركة الفاعلة من خلال جمع من القيادات في المؤسسات الشرعية، والأكاديمية، والحكومية، والقطاع الخاص؛ لمساندة جهود التطوير، وليكونوا متحدثين معتبرين عن تطوير التعليم ورؤيته المستقبلية. كما أن التواصل سوف يساند جهود تطوير التعليم واسعة النطاق، وكذلك العمل على مستوى المدرسة، والمشاركة المحلية في التعليم. كما سيمكّن أولياء الأمور والطلاب من الوعي بالقضايا التعليمية الأساسية وتحقيق الدافعية والطموح لديهم. ومن خلال التشاور المستمر والحوار حول التعليم ستُجمع التغذية الراجعة للاستفادة منها في التحسين المستمر للخطط والممارسات في التعليم.

ويتضمن هذا المحور لآتي:

البرامج والمشروعات :

- برنامج التواصل المجتمعي.
- برنامج التميّز في التعليم.

إدارة تنفيذ الإستراتيجية (الحوكمة):

تعتمد حوكمة تنفيذ الإستراتيجية على تكوين لجنة توجيهية للإستراتيجية الوطنية ومتابعة تنفيذهـــا، بالإضافة إلى تأســـيس إدارات تتركـــز مهامها على التخطيـــط ومتابعة وقياس أداء البرامج والمشروعات وترفع تقاريرها للجنة التوجيهية بشكل دوري، وتتمثل هذه الإدارات في التالي:

- إدارة التخطيط الإستراتيجي.
- مكتب إدارة المشاريع.
- إدارة قياس الأداء.

اللجنة التوجيهية للإستراتيجية الوطنية:

يتركز عمل هذه اللجنة التوجيهية في توجيه الخطة الرئيســـة لتطوير التعليم العام، وإقرار التحديثات عليها، والإشـــراف على تنفيذهـــا، ومراجعة تقارير نتائج تقييـــم الأداء الواردة من الجهات التنفيذية ذات الاختصاص، وتقديم مقترحات وقرارات تصحيحية ووقائية، والتأكد من ســـير عملية التنفيذ، ودعمها من المستويات كافة، ويُسمى أعضاء هذه اللجنة من قبل صاحب الصلاحية.

وتشمل مهام اللجنة التالي:

- الإشراف على تحديث الخطة الإستراتيجية وتنفيذها وقياس الأداء.
- إقرار الخطط المرحلية (الخمسية) للتنفيذ.
- إقرار المبادرات وأولويات التنفيذ والمبادرات السريعة.
- مواءمة الجهود وتنســـيقها بين جهـــة تنفيذ الخطة ووزارة التربيـــة والتعليم والقطاعات الأخرى ذات العلاقة.
- مراجعة تقارير أداء الخطة الإستراتيجية وتقديم مقترحات وقرارات تصحيحية ووقائية.
- تذليل الصعوبات والعوائق التي قد تعثر تنفيذ البرامج والمشاريع.
- إقرار أنظمة إدارة المشاريع المنهجية، والآليات، والسياسات.
- توزيع البرامج والمشاريع على اللجان الفنية.

وينبثق من اللجنة التوجيهية مجموعة من اللجان الفنية تشكّل وفقاً لطبيعة المجالات والبرامج، وتتمثل مهام كل لجنة فنية في التالي:

- مراجعة الخطة التنفيذية للبرامج ذات العلاقة باختصاص اللجنة.
- اعتماد الدراســـة الفنية لمقترح البرامج والمشـــروعات ذات العلاقـــة، بما يتفق مع الخطة السنوية، وإستراتيجية تطوير التعليم العام.
- تعزيز التنسيق والتكامل مع وزارة التربية والتعليم في نطاق عمل اللجنة.
- ضمان التناسق الفني في تنفيذ برامج مجال عمل اللجنة ومشروعاته.

- تسهيل عمليات التنفيذ الفني للبرامج والمشروعات في الميدان.
- مراجعة تقارير الجودة المقدمة من الجهات ذات العلاقة.

الإدارات ذات العلاقة المباشرة بتخطيط أداء الخطة الإستراتيجية وتنفيذها وتقويمها:

- إدارة التخطيط الإستراتيجي: تُعنى هذه الإدارة بتطوير الخطة الإستراتيجية ومراجعتها وتحديثها بشكل دوري لتناسب احتياجات التعليم العام في المملكة الآنية والمستقبلية؛ تمهيداً لإقرارها من اللجنة التوجيهية. وستقوم إدارة التخطيط الإستراتيجي برفع التقارير الخاصة بحالة البرامج والمشروعات ونسبة الإنجاز فيها وكذلك تقارير دورية تتضمن أهم التغييرات والمستجدات على الخطة الإستراتيجية؛ لاعتمادها من قبل اللجنة التوجيهية.
- مكتب إدارة المشاريع: هي إدارة معنية بدعم تنفيذ المشاريع والبرامج وفق أفضل الممارسات العالمية وفق الإطار الزمني المعتمد في الخطة وبالجودة والتكلفة المتفق عليها ضمن نطاقات العمل المحددة مسبقاً. وستقوم هذه الإدارة برفع تقارير دورية للجنة التوجيهية وللجان الفنية ذات العلاقة عن أداء البرامج والمشاريع ونسبة الإنجاز فيها مع أهم الملاحظات أو معوقات عملية التنفيذ والتوصيات لاتخاذ القرارات فيها للحفاظ على سير عملية التنفيذ حسب المخطط.
- إدارة قياس الأداء: تقوم هذه الإدارة بشكل رئيسي بجمع البيانات والمعلومات لقياس نسبة الإنجاز والفاعلية في التنفيذ بالنسبة للبرامج والمشاريع وتحليلها وتقييمها، والتأكد من تحقق أهداف ونواتج الخطة ورفع تقارير وتوصيات دورية للجنة التوجيهية واللجان ذات العلاقة.

الخطة الزمنية لتنفيذ المبادرات والبرامج والمشروعات:

معايير تحديد أولويات التنفيذ:

تشتمل خطة تنفيذ الإستراتيجية على مجموعة من البرامج والمشروعات المختلفة، ويتباين وزن هذه البرامج والمشروعات في تحقيق الرؤية الإستراتيجية، وقُسّمت البرامج والمشروعات إلى مجموعة من المستويات وفق عدد من المحددات وهي:

- أهميتها في تحقيق الرؤية.
- قدرة الوزارة والجهات ذات العلاقة على التنفيذ.
- العلاقات المنطقية بين المشروعات والبرامج.
- الجدوى والأثر السريع على الميدان التربوي.

ويبين الجدول (٥) البرنامج الزمني للتنفيذ أخذاً بالحسبان أولويات التنفيذ:

الجدول (٥): البرنامج الزمني لخطة تنفيذ الإستراتيجية

	البرنامج أو المشروع	المدة	2011				2012				2013			
			Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4
المحور ١: بناء أنموذج التطوير وتطبيقه														
١-١	التطوير المنتظم للمدارس وإدارات التربية													
١-١-١	البرنامج الوطني لتطوير المدارس وإدارات التربية والتعليم	٨٤ شهراً												
المحور ٢: بناء القدرة لإحداث التطوير														
٢-١	الهوية الثقافية والوطنية													
٢-١-١	برنامج تطوير تعليم التربية الإسلامية	٦٠ شهراً												
٢-١-٢	برنامج تطوير تعليم اللغة العربية	٦٠ شهراً												
٢-١-٣	برنامج تطوير تعليم العلوم الاجتماعية	٤٨ شهراً												
٢-١-٤	برنامج تطوير التربية الوطنية	٣٠ شهراً												
٢-٢	مهارات القرن الحادي والعشرين													
٢-٢-١	مشروع تعزيز مهارات القرن الحادي والعشرين ومهارات الحياة وسوق العمل	٦٠ شهراً												
٢-٢-٢	برنامج تطوير تعليم اللغة الإنجليزية	٤٨ شهراً												
٢-٢-٣	برنامج تطوير تعليم الحاسب الآلي	٤٨ شهراً												
٢-٣	تطوير التعليم الثانوي													
٢-٣-١	برنامج تطوير التعليم الثانوي	٦٠ شهراً												
٢-٤	تطوير تعليم العلوم والهندسة والتقنية والرياضيات (STEM)													
٢-٤-١	برنامج تطوير تعليم الرياضيات والعلوم	٣٦ شهراً												
٢-٤-٢	برنامج تطوير المهارات الهندسية والتقنية	٣٦ شهراً												
٢-٤-٣	مشروع المراكز العلمية	٦٠ شهراً												
٢-٥	التعليم المتميز للجميع													
٢-٥-١	برنامج تطوير تعليم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة	٤٨ شهراً												
٢-٥-٢	برنامج تطوير التعليم في مرحلة رياض الأطفال	٣٦ شهراً												
٢-٥-٣	مشروع دعم الموهوبين والمتفوقين ورواد الإبداع	٣٦ شهراً												
٢-٥-٤	مشروع "مجتمع بلا أمّيّة"	٦٠ شهراً												
٢-٦	بيئة التعلم													
٢-٦-١	برنامج تحسين بيئة التعلم والمباني المدرسية وتجهيزاتها	٤٨ شهراً												
٢-٦-٢	مشروع دعم مصادر التعلم في المدرسة	٣٦ شهراً												
٢-٦-٣	مشروع تصميم مدرسة المستقبل	١٢ شهراً												
٢-٦-٤	مشروع تطوير التجهيزات المدرسية	١٨ شهراً												
٢-٧	توظيف التقنية في التعليم													
٢-٧-١	برنامج بوابة التعليم الوطنية	٣٦ شهراً												
٢-٧-٢	برنامج مصادر المحتوى الإلكتروني التعليمي	٣٦ شهراً												
٢-٧-٣	برنامج المدرسة الإلكترونية	٤٨ شهراً												
٢-٧-٤	برنامج الأكاديمية الإلكترونية للتطوير المهني التربوي	٤٨ شهراً												
٢-٧-٥	برنامج تطوير الأنظمة الإدارية الإلكترونية والبنية المعلوماتية التحتية (نور وفارس)	٢٤ شهراً												
٢-٧-٦	مشروع تجهيز المدارس والفصول بالتجهيزات الإلكترونية	٦٠ شهراً												
٢-٧-٧	مشروع ربط المدارس بشبكة الإنترنت	٤٨ شهراً												

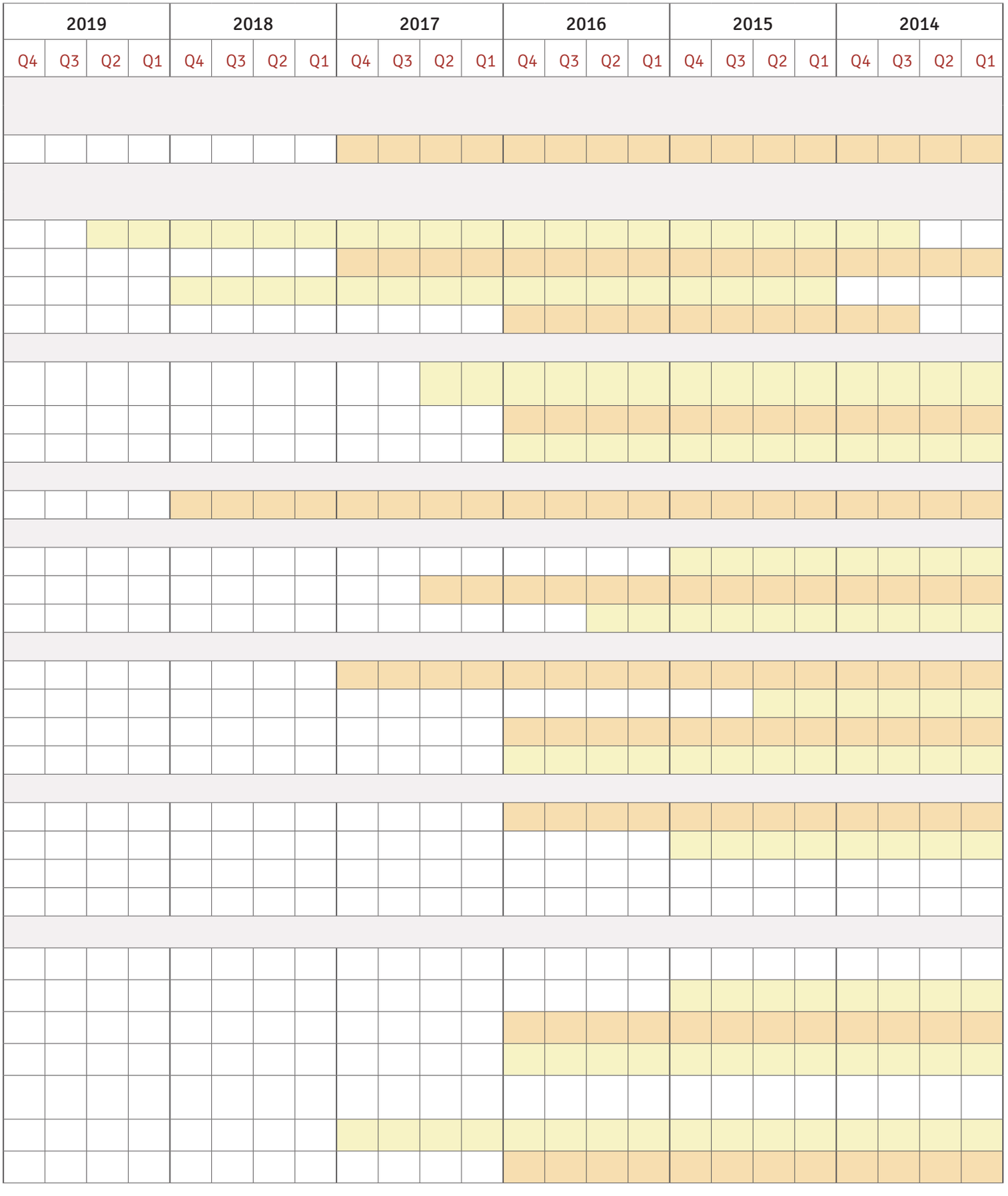
2019
2018
2017
2016
2015
2014
Q4 Q3 Q2 Q1 Q4 Q3 Q2 Q1 Q4 Q3 Q2 Q1 Q4 Q3 Q2 Q1 Q4 Q3 Q2 Q1 Q4 Q3 Q2 Q1

	البرنامج أو المشروع	المدة	2011				2012				2013			
			Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4
٢-٨	دعم الطالب													
٢-٨-١	برنامج تعزيز الشخصية المتكاملة للطلاب والانضباط المدرسي	٢٤ شهراً												
٢-٨-٢	مشروع مساندة الطلاب المعرضين للخطر	٢٤ شهراً												
٢-٨-٣	مشروع دعم وحدات الخدمات الإرشادية	٣٦ شهراً												
٢-٩	فرص تعلم إضافية													
٢-٩-١	برنامج المدارس المتخصصة	٤٨ شهراً												
٢-١٠	النشاط غير الصفي													
٢-١٠-١	برنامج التربية البدنية والرياضة المدرسية	٦٠ شهراً												
٢-١٠-٢	برنامج تعزيز الصحة ونمط الحياة الصحي للطلاب	٦٠ شهراً												
٢-١٠-٣	برنامج تطوير الأنشطة غير الصفية	٦٠ شهراً												
٢-١٠-٤	برنامج مدارس الحي للأنشطة التعليمية والترويحية	٦٠ شهراً												
	المحور ٣: إدامة التطوير													
٣-١	الحوكمة والأنظمة والسياسات													
٣-١-١	برنامج تطوير بنية النظام التعليمي والسلم التعليمي	٤٨ شهراً												
٣-١-٢	مشروع بناء الرتب والمعايير المهنية للمعلمين والقيادات المدرسية	١٩ شهراً												
٣-١-٣	مشروع إعادة هيكلة القطاع التعليمي	٩ أشهر												
٣-٢	برامج التطوير المهني													
٣-٢-١	مشروع المعلم الجديد التأهيلي	٦٠ شهراً												
٣-٢-٢	تدريب المعلمين: البرامج الإثرائية	٦٠ شهراً												
٣-٢-٣	مشروع اختيار وتأهيل القيادات التربوية في التعليم وتطويرها	٣٦ شهراً												
٣-٢-٤	مشروع تدريب القيادات المدرسية	٣٦ شهراً												
٣-٤	المعايير الوطنية وأدوات التقويم													
٣-٤-١	مشروع تطوير الاختبارات المدرسية والتقويم الصفي وأدواته	٦٠ شهراً												
٣-٤-٢	مشروع اختبارات وأدوات تقويم المعلمين والقيادات المدرسية.	٣٦ شهراً												
٣-٤-٣	برنامج المعايير الوطنية والمؤشرات والتقويم	٦٣ شهراً												
٣-٥	المؤسسات المهنية لدعم التعليم													
٣-٥-١	مشروع تأسيس المركز الوطني للقيادات التربوية	٢٤ شهراً												
٣-٥-٢	مشروع المركز الوطني للتطوير المهني وتحسين مراكز التدريب	٣٦ شهراً												
٣-٥-٣	مشروع تأسيس المركز الوطني للبحوث التربوية والابتكار	١٢ شهراً												
٣-٥-٤	مشروع تأسيس مراكز التميز في إدارات التربية والتعليم	١٨ شهراً												
	المحور ٤:التغيير والتواصل													
٤-١-١	برنامج التواصل المجتمعي	٨٤ شهراً												
٤-١-٢	برنامج التميز في التعليم	٨٤ شهراً												

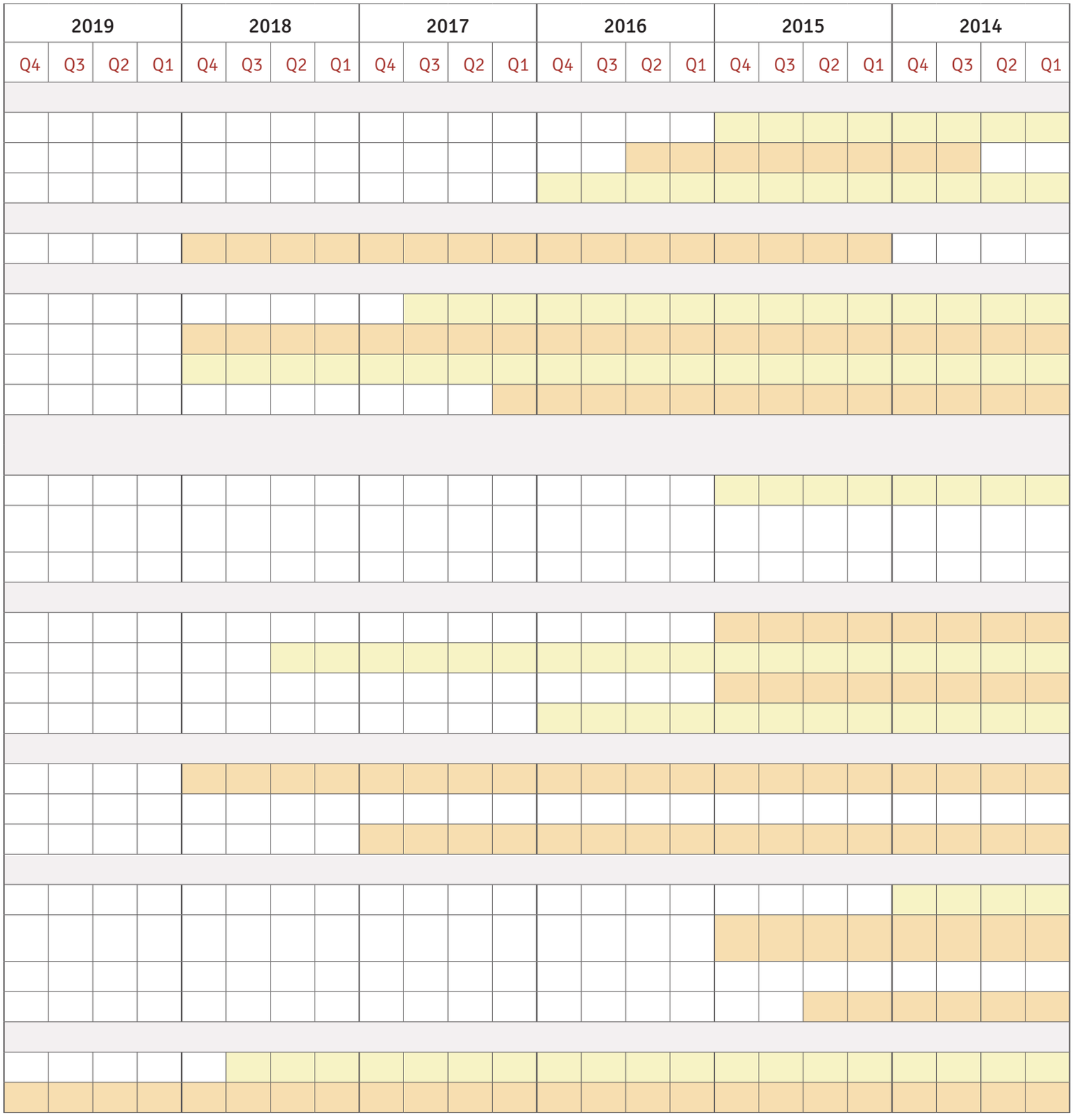
2019
2018
2017
2016
2015
2014
Q4 Q3 Q2 Q1 Q4 Q3 Q2 Q1 Q4 Q3 Q2 Q1 Q4 Q3 Q2 Q1 Q4 Q3 Q2 Q1 Q4 Q3 Q2 Q1

التقييم والمتابعة:

متابعة التنفيذ وتقييم الأداء:

تعتمد عملية تنفيذ الخطة التنفيذية ومتابعة مستوى كفاءتها وفاعليتها على نظام لقياس الأداء يرتكز على مؤشرات تغطي نواتج الإستراتيجية وتحدد مستوى التقدم نحوها، وعلى أساسها يخطط للإجراءات التصحيحية. ويوضح المخطط خطوات نظام قياس الأداء للخطة التنفيذية والدورة المتبعة في قياس الأداء والتطوير بوصفه عملية مستمرة، والأنموذج التطبيقي لنظام قياس الأداء بما يحويه من مؤشرات أداء وصيغة حسابية لاستخلاص نتائج الأداء ومسؤولية تحت إطار زمني وتكرار.

بنيت الإستراتيجية لتحقيق مجموعة من النواتج الرئيسية التي تعبّر عن تحقيق الرؤية، وهذه النواتج بنيت بالاعتماد على تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والتحديات للنظام التعليمي الحالي.

إن هذه النواتج تتطلب التركيز على التخطيط للجودة والتحسين المستمر على مستوى المدرسة وإدارة التربية والتعليم ووزارة التربية والتعليم والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة.

لذا اشتملت الخطة على مجموعة من البرامج والمشروعات المختلفة، وكل برنامج ومشروع يتضمن مجموعة من النواتج التي تؤدي في النهاية وبصورة مجتمعة إلى تحقيق نواتج الإستراتيجية.

مؤشرات الأداء:

تقيس مؤشرات الأداء مدى النجاح في تحقيق النواتج العشر للإستراتيجية وستتابع وفق النموذج التالي:

م	المؤشر	سنة الأساس ٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	المصدر*

وهذه المؤشرات هي التالية لكل ناتج:

١. تحسن أداء الطلاب في مواد التربية الإسلامية واكتسابهم القيم والمبادئ والسلوكيات الإيجابية:

- التحصيل الدراسي.
- مستوى اكتساب القيم والمبادئ الإسلامية.
- السلوكيات وممارسات الطلاب السلبية في المجتمع.
- مشروع تأسيس مراكز التميز.

٢. تحسن أداء الطلاب في اللغة العربية وتوظيفها:

- التحصيل الدراسي.
- الاتجاهات نحو اللغة العربية.
- معدل القراءة الحرة والقراءة للمتعة.
- معدل الكتابة الإبداعية والتدوين.
- اختبار القدرات في اللغة العربية (الجزء اللفظي).
- مؤشرات المقارنة المرجعية العالمية للأداء.
- ترتيب المملكة في اختبارات البيزا PISA.
- ترتيب المملكة في اختبارات بيرلز PERILS.

٣. تحسن أداء الطلاب في مسار (STEM) العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات:

- التحصيل الدراسي.
- اتجاهات الطلاب وميولهم المهنية نحو المسار.
- مشاركة الطلاب في أنشطة الإبداع العلمي والابتكار.
- مشاركة الطلاب في المسابقات المحلية.
- أداء الطلاب في المسابقات المحلية.
- مشاركة الطلاب في المسابقات والأولمبياد الدولية.
- أداء الطلاب في المسابقات والأولمبياد الدولية.
- الجوائز من المسابقات وبراءات الاختراع لدى الطلاب.
- أداء الطلاب في اختبار القدرات في المسار.

٤. زيادة التحاق الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال وتحسن أدائهم واستعدادهم للمدرسة:

- التحاق الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال.
- الخصائص النمائية لدى الأطفال.
- استعداد الأطفال للدخول للمدرسة.
- مشكلات واضطرابات طلاب الصف الأول الابتدائي.

٥. تعزز قيم المواطنة والانتماء للوطن وحضارته لدى الطلاب:

- معارف وقيم واتجاهات المواطنة والانتماء لدى الطلاب.
- وعي الطلاب بواجباتهم الوطنية وحقوقهم الإنسانية.
- اتجاه الطلاب نحو المحافظة على الممتلكات العامة والالتزام بالأنظمة.
- مشاركة الطلاب في الأنشطة والخدمات التطوعية وخدمة المجتمع.
- معرفة الطلاب بحضارتهم العربية والإسلامية.
- اعتزاز الطلاب بحضارتهم العربية والإسلامية.
- الوعي العالمي لدى الطلاب واتجاهاتهم الإيجابية نحو الآخر.

٦. زيادة فرص التعليم للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والموهوبين والطلاب المعرضين للخطر:

- التحاق الطلاب ببرامج ذوي الاحتياجات الخاصة المناسبة لهم.
- مشاركة الطلاب ببرامج الموهوبين المعتمدة.
- الفجوة بين الطلاب والطالبات في الالتحاق ببرامج الموهوبين.
- مشاركة الطلاب المعرضين للخطر في إدارات التربية والتعليم كافة في برامج داعمة ووقائية.
- الوعي المدرسي والمجتمعي باحتياجات هذه الفئات.
- دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

٧. تحسن مهارات الطلاب في اللغة الإنجليزية:

- التحصيل الدراسي.
- الاتجاهات نحو اللغة الإنجليزية.
- معدل القراءة الحرة.
- توظيف اللغة الإنجليزية.
- مستوى أداء الطلاب في اختبار القدرات في اللغة الإنجليزية.

٨. نمو الشخصية المتكاملة ورفع مستوى استعداد الطلاب للحياة وسوق العمل والدراسة ما بعد الثانوية:

- اكتساب مهارات الحياة والمهارات الاجتماعية.
- اتجاهات الطلاب نحو الحياة المهنية والدراسة بشكل عام.
- المهارات الدراسية ومهارات التفكير وحل المشكلات.
- مهارات المهنة والمبادرة وإدارة الأعمال.
- نمو الجوانب الشخصية (العقلية، والانفعالية والاجتماعية والجسمية والجمالية).
- مستوى أداء الطلاب في اختبار القدرات في اللغة الإنجليزية.
- انحسار الظواهر السلبية لدى الطلاب.
- مستوى أداء الطلاب في اختبار القدرات العامة.

٩. خفض نسب الرسوب والتسرب في المراحل كافة ورفع نسبة إكمال الطلاب للمرحلة الثانوية:

- نسب الرسوب في المراحل كافة.
- نسب التسرب في المراحل كافة.
- معدل إكمال الطلاب للمرحلة الثانوية.

١٠. تحسن مستوى الصحة العامة للطلاب وانضباطهم وخفض الممارسات السلبية:

- مستوى اللياقة العامة وتحسن نمط الحياة الصحي.
- نسب ارتفاع الوزن.
- نسب التدخين وتعاطي المواد الضارة.
- مستوى المشاركة في الأنشطة المدرسية.
- حوادث العنف المدرسي والمشكلات السلوكية.
- نسب الغياب والتأخر الصباحي والتأخر عن الحصص.
- السلوكيات الإيجابية داخل المدرسة.

الملاحق

- منهجية إعداد الإستراتيجية.
- أهم ملامح الوضع الراهن: التحليل والقضايا والأولويات.

منهجية إعداد الإستراتيجية:

بنيت هذه الإستراتيجية في ضوء تطلعات القيادة وآمال المواطنين وخطة التنمية التاسعة والتوجهات الوطنية، واستندت إلى دراسات متنوعة، وحلقات نقاش، وورش عمل، وندوات مكثفة مع ذوي العلاقة داخل المملكة، كما تم التعاون مع الخبرات العالمية، ودراسة تجارب الدول ذات الأنظمة التعليمية المتقدمة. وقد شارك في بناء هذه الإستراتيجية قيادات التعليم في المملكة، بالإضافة إلى مشاركة شرائح عريضة من المجتمع السعودي (بالتعاون مع مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني ومن خلال توظيف موقع على شبكة الإنترنت) شملت فئات عدة خلصت إلى تحليل جوانب القوة والضعف في النظام التعليمي، وتحديد الفرص والتحديات التي تواجهه، والكشف عن تطلعات المجتمع المستقبلية من التعليم، بالإضافة إلى تحليل مجموعة مختارة من الأنظمة التعليمية الناجحة على مستوى العالم.

وقد خلصت هذه العمليات إلى بناء رؤية مستقبلية للتعليم العام، اشتق منها مجموعة من السمات المستقبلية لكل من: الطالب، والمدرسة، وإدارة التربية والتعليم، ووزارة التربية والتعليم، كما حددت مهام للمؤسسات الرسمية والمجتمعية في تطوير التعليم العام في المملكة. وقد صيغت هذه السمات وحددت المهام بشكل متكامل؛ كي تضع النظام التعليمي في المملكة ضمن الأنظمة التعليمية الناجحة على مستوى العالم من خلال مجموعة من الأهداف الإستراتيجية والآليات التنفيذية والبرامج والمشروعات المختلفة التي ستعمل بصورة متكاملة لتحقيق تلك الرؤية المستقبلية الطموحة وترجمتها على أرض الواقع؛ بهدف زيادة الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي.

وقد مرّت عملية إعداد الإستراتيجية بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى: دراسة الوضع الراهن والتحليل، وتعد هذه المرحلة أساسية في بناء إستراتيجية تطوير التعليم العام. وتطلّب تنفيذها القيام بدراسات تحليلية سعت إلى تعرف نقاط الضعف والقوة في نظامنا التعليمي، وتحديد الفرص المتاحة لتحسينه.

المرحلة الثانية: وضع رؤية بعيدة المدى للنظام التعليمي وعناصره المختلفة.

المرحلة الثالثة: بناء نهج للتطوير من أجل تحقيق الرؤية.

المرحلة الرابعة: ترجمة نهج التطوير إلى أهداف عامة وإجراءات تنفيذية.

المرحلة الخامسة: ترجمة الأهداف العامة إلى برامج ومشاريع.

المرحلة السادسة: وضع خطة التنفيذ، والمتابعة، والتقييم.

أهم ملامح الوضع الراهن: القضايا والتحليل:

نظرة عامة على مسيرة التعليم:

يمكن تقسيم تاريخ التعليم العام في المملكة إلى ثلاث مراحل رئيسة:

مرحلة التأسيس:

هي مرحلة تعزيز اطمئنان المجتمع وقبوله بالتعليم وبالأخص تعليم المرأة وبناء السياسات والنظام التعليمي.

مرحلة الانتشار:

هي مرحلة نشر التعليم والتوسع فيه كمياً مع مساواة فرص التعليم للجنسين والسعي لمحو الأمية.

مرحلة الجودة:

هي مرحلة تجسيد الجودة وتأطيرها في المؤسسات التعليمية وتطويرها نوعياً وتجويد مخرجاتها.

إنجازات نظام التعليم:

أولت المملكة التعليم اهتماماً بالغاً، وأنفقت عليه مبالغَ ضخمة، حتى احتل المرتبة الثانية في حجم الإنفاق الحكومي، واحتلت المملكة المرتبة الثامنة دولياً من حيث الإنفاق على التعليم، وقد حققت المملكة - ممثلة في وزارة التربية والتعليم - إنجازات مهمة يمكن الإشارة إلى بعض منها فيما يلي:

- انخفضت نسبة الأمية في المملكة من(٦٠٪)عام ١٩٧١م إلى (٤٪) عام ٢٠١٢م .
- وفرت المملكة التعليم المجاني لمراحل التعليم جميعها بما في ذلك التعليم الجامعي.
- ارتفع عدد مدارس رياض الأطفال بفضل الدعم والحوافز التي تمنحها الدولة للمستثمرين في التعليم.
- خضعت الأنظمة والسياسات التعليمية لكثير من التعديل والتطوير على مدى العقود الماضية؛ لمواكبة المستجدات التربوية ومنها تطوير لائحة التقويم ولائحة السلوك وغيرهما.
- خضعت المناهج الدراسية في وزارة التربية والتعليم إلى كثير من التطوير على مدى العقود الماضية في إطار توجهات تربوية وفكرية مستجدة، تُوّجت بمشروع تطوير مناهج

الرياضيات والعلوم الطبيعية والذي طُبق مؤخراً، وكذلك المشروع الشامل لتطوير المناهج.

- إحلال كثير من المدارس المبنية لأغراض تعليمية مكان المدارس المستأجرة ضمن خطة إستراتيجية طموحة تهدف إلى التخلص من المدارس المستأجرة خلال السنوات القليلة القادمة.
- تبني مواصفات حديثة لتصميم المباني المدرسية وتحسين مرافقها وإجراءات السلامة فيها.
- تنفيذ مشاريع إستراتيجية لتوظيف التقنية في تحسين إجراءات العمل وجمع البيانات وإتاحتها ومنها: مشروع فارس للحوكمة التقنية، ومشروع نور للإدارة التربوية، ونظام الاختبارات المركزية، وغيرها من المشروعات الإستراتيجية.
- تزويد المدارس - بشكل مستمر - بالتجهيزات المدرسية اللازمة وتحسين مستوى جودتها.
- تحسين إجراءات اختيار المعلمين والمعلمات وتوظيفهم، وتطبيق اختبارات مقننة لتحسين عملية الاختيار، وتطوير إجراءات المقابلات الشخصية للمتقدمين للوظائف التعليمية.
- تبني سياسات في تقويم تعلم الطلاب والطالبات تهدف إلى التركيز على الكفايات الأساسية، وعلى إعطاء المعلمين مجالات أوسع، لتطبيق وسائل متنوعة في تقويم تحصيل الطالب.
- ازدياد الاهتمام بمهنة التدريس حيث ارتفع عدد المعلمين بشكل أسرع من نسبة التحاق الطلاب بالمدارس الجدول (١)، فالمجموع الكلي للمعلمين في المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية قد ازداد بنسبة ٦٢٪ منذ ١٩٩٥م، مع ازدياد نسبة المعلمين في المرحلة الثانوية بنسبة ١٩٠٪، بينما ارتفع المجموع الكلي لالتحاق الطلاب في المستوى نفسه بنسبة ٣٦٪، وتوضح احصائيات وزارة التربية والتعليم لعامي ١٤٢٩/١٤٣٠ المجموع الكلي للمعلمين (٤٤٤٦٤٤) بواقع (٢١٢١٤٤) معلماً، و(٢٣٢٥٠٠) معلمة وهو ذو معدل سنوي منخفض نسبياً بنسبة ١٪.

الجدول (١): نمو أعداد المعلمين

أعداد المعلمين بيانات وزارة التربية والتعليم (١٩٩٥/٩٦ - ٢٠٠٩)			
العام	المرحلة الابتدائية	المرحلة المتوسطة	المرحلة الثانوية
١٩٩٥	١٦٠,٩٣٢	٦٥,٢٧٧	٣١,٥٦٨
٢٠٠٩	٢١٥,٧١٢	١١٠,١٤١	٩١,٦٠٦

وبالإضافة إلى زيادة أعداد المعلمين، قامت المملكة بخطوات مهمة في تحسين مؤهلات مهنة حاملي الوظائف التعليمية من المعلمين والمعلمات. فيحمل معظم معلمي المراحل المتوسطة والثانوية في الوقت الحالي المؤهل الجامعي. كما أن أكثر من ٦٠٪ من المعلمين في التعليم العام أعمارهم أقل من ٤٠ سنة تقريباً و ٩٤٪ من المعلمين سعوديون. ويوضح الجدول (٢) مجمل توزيع المعلمين حسب المؤهل الجامعي.

الجدول (٢): توزيع المعلمين حسب المؤهل الجامعي

نسبة المعلمين حاملي المؤهل الجامعي بيانات وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٩)			
العام	المرحلة الابتدائية	المرحلة المتوسطة	المرحلة الثانوية
٢٠٠٩	٥٧٪	٩٠,٨٪	٩٧٪

ولا تزال مهنة التدريس في المملكة حديثة. وقد يكون لذلك بعض الجوانب الإيجابية والسلبية. فمن الإيجابيات أن أي تطوير مهني في المستقبل القريب سيكون لصالح المعلمين الملتحقين بالنظام. ومن السلبيات المحتملة أنها تُحدث ضغطاً كبيراً من أجل التأكد من أن برنامج التطوير المهني قد صمم بطريقة جيدة، وتم تطبيقه ومتابعته.

- بدأت المملكة خلال السنوات العشر الماضية بخطوات مهمة في تحسين نوعية التعليم في المراحل جميعها. فشرعت وزارة التربية والتعليم بمجموعة من المبادرات الموجهة نحو تحسين أداء الطلاب، ومنها منهج الرياضيات والعلوم الذي يُعد من المبادرات الحديثة والرائدة لتحسين جودة التعليم في المدارس.
- إن من مسؤوليات وزارة التربية والتعليم الحالية وضع السياسات والإدارة المالية، كذلك تنفيذ البرامج التطويرية وتقييمها. وتلتزم الوزارة حالياً بوضع إطار جديد ومتكامل للحصول على التوزيع المناسب للصلاحيات في النظام.
- تحسين أوضاع الكثير من المعلمين والمعلمات الوظيفية، وذلك بتعيينهم على المستوى الوظيفي المناسب، وتقنين إجراءات النقل لهم من منطقة أو مدرسة إلى أخرى، وهو ما حقق العدالة وأنهى الكثير من العراقيل المتعلقة بذلك.

التحليل الرباعي للنظام التعليمي:

يرسم التحليل الرباعي والعمليات التحليلية الأخرى الصورة الكلية للنظام التعليمي. إذ شُخّص واقع التعليم العام في المملكة على المستويين: العام ، والجزئي، وتبين أن هناك عوامل مؤثرة على البيئة الداخلية، تمثلت بعوامل قوة وعوامل ضعف، كما تبين أن هناك مجموعة من الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية للنظام التعليمي. ويتناول هذا الجزء تلك العوامل بمزيد من التفاصيل.

البيئة الداخلية للنظام التعليمي:

أظهرت نتائج تحليل الواقع مجموعة من عوامل القوة التي تميز بها النظام داخلياً والتي يمكن استثمارها على نحو يحقق الرؤية الإستراتيجية للتعليم. كما أظهرت نتائج التحليل بعض نقاط الضعف التي تؤثر على كفاءة النظام التعليمي. ومن أهم العوامل التي تؤثر إيجاباً وسلباً في كفاءة البيئة الداخلية للنظام مايلي:

نقاط القوة:

- دعم كبير ومستمر من قيادة الدولة.
- إرادة والتزام قوي من القيادة العليا في الوزارة نحو إصلاح التعليم وتوفير الموارد المالية والبشرية له.
- إنشاء مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام (تطوير).
- إنشاء شركة تطوير التعليم القابضة وشركاتها الفرعية لتنفيذ برامج مشروع تطوير وغيرها من البرامج التطويرية.
- إنشاء هيئة تقويم التعليم العام.
- توفر خبرات وطنية مؤهلة، والقدرة على استقطاب أفضل الخبرات العالمية - أفراداً ومؤسسات.
- توفر الإمكانيات المالية.
- التقدم التقني الذي يسمح بنشر ثقافة التطوير والجودة بفاعلية وبتكلفة منخفضة.
- دعم البعثات الخارجية والبرامج الدولية وتشجيعها.
- قدرة النظام التعليمي على التطور كما يتضح من مراحل تطور التعليم في المملكة منذ بداية تأسيسه.
- المساواة في الحصول على التعليم من حيث توفر الأماكن للطلاب كافة.

- الالتزام بتوفيرالتعليم للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة كافة.
- وجود نظام لرعاية الطلاب خارج المملكة بالتعاون مع السفارات والقنصليات السعودية.
- دعم الشراكة مع القطاع الخاص وخاصة في مرحلة رياض الأطفال.
- وجود بنية تحتية متكاملة في نسبة من المدارس.
- وجود مراكز للتدريب أثناء الخدمة في المناطق التعليمية كافة.
- استعداد معظم المعلمين وقادة المدارس لاتخاذ خطوات كبيرة نحو تحسين أدائهم.
- تشجيع التميز من خلال المسابقات الوطنية والمشاركات العالمية.
- إنجاز مشروعات تقنية مهمة للحوكمة الإلكترونية وأنظمة إدارة المدارس.
- وضع آليات للتعاون مع مؤسسات إعداد المعلم.

نقاط الضعف:

- ضعف التكامل الإداري في نظام التعليم العام للوفاء بتقديم خدمة تربوية وتعليمية وإشرافية مناسبة.
- المركزية في التطوير وفي اتخاذ القرارات.
- غياب المعايير العامة المتعلقة بالنظام بكل عناصره؛ لمعايرة المدخلات وقياس المخرجات.
- ضعف توظيف التقنية في التعليم والتعلم.
- ضعف استثمار التغذية الراجعة في تطوير أنظمة الوزارة وآليات عملها.
- عدم وجود توصيف واضح ودقيق للصلاحيات والمسؤوليات على المستويين العام والخاص.
- ضعف آليات المساءلة والمحاسبية في المستويات كافة من المدرسة إلى النظام التعليمي المركزي.
- ضعف الحوافز المادية والوظيفية في سلم الأداء الوظيفي في مجال التعليم.
- ضعف ثقافة التعلم في المؤسسة التربوية والمجتمع.
- وجود برامج ومشروعات متعددة تنفذ من قطاعات مختلفة في الوزارة دون رؤية موحدة وشاملة.
- تدني وجود وثائق دقيقة أو دروس مستفادة لنتائج البرامج والمشاريع المطبقة من خلال جهات متعددة.
- توقع النتائج السريعة للمبادرات التطويرية والتخلي عنها، إذا لم تظهر نتائج فورية في معظم الأحيان.
- ضعف البنية التحتية في بعض المدارس وعدم مناسبتها للتعلم في القرن الحادي والعشرين.

- كثرة المدارس الصغيرة التي تحتضن (٩٠) طالباً فأقل والتي تبلغ نسبتها حوالي (٢٥٪) من إجمالي المدارس وهو ما يرفع تكلفة الطالب وزيادة نسبة المعلمين للطلاب.
- ضعف التنسيق بين وزارة التربية والتعليم وكليات التربية والجامعات.
- ضعف المشاركة من أولياء الأمور والمجتمع في دعم التعليم.
- قلة فرص التعلم في مرحلة رياض الأطفال.
- ضعف تأهيل القيادات التربوية والمدرسية.
- انخفاض جودة التدريب أثناء الخدمة، لا سيما في مجالات الرياضيات والعلوم واللغة العربية واللغة الإنجليزية.
- تركز معظم المعلمين ذوي التأهيل دون الجامعي في المدارس الابتدائية.
- ضعف مستوى الخدمة المقدمة لتطوير أداء الإداريين العاملين في النظام التعليمي.
- الافتقار إلى أساليب تقويم أداء المعلمين ومتابعة مستوياتهم لتحسينها أو على الأقل ثباتها طيلة مدة الخدمة التربوية.
- بطء حركة تطوير المناهج الدارسية مقارنة بالحركة المتسارعة في مجال العلوم الحديثة والتطور غير المسبوق للتقنية.
- عدم توجه البرامج الدراسية المصاحبة للمنهج بشكل فاعل لتلبية الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل وتزويد الطلاب بالمهارات والمعارف اللازمة لتحقيق ميزة تنافسية لهم.
- ضعف أساليب تقويم أداء الطلاب واقتصار قياس الأداء على الاختبارات دون قياس قدرة الطالب على الاستنتاج والتحليل والإبداع والابتكار.
- انخفاض الوقت المخصص لتعلم الرياضيات والعلوم.
- ضعف استعدادات معظم خريجي المدارس الثانوية لدخول الجامعة أو التعليم الفني والمهني.
- قِصَرُ اليوم الدراسي والعام الدراسي مقارنة بدول العالم المتقدمة تعليمياً.

البيئة الخارجية للنظام التعليمي:

إن رغبة المملكة في مواكبة المتغيرات العالمية والإسهام في الاقتصاد العالمي، أتاح لها فرصاً عدة يمكن للنظام التعليمي الاستفادة منها وتوظيفها في بناء إستراتيجيته المستقبلية. وقد أوضحت نتائج التحليل أن هناك عدداً من الفرص المتاحة التي يمكن الاستفادة منها في تدعيم «المركز التنافسي» للمملكة ورفع مستوى الأداء العام في النظام التعليمي، كما أن هناك مجموعة من التحديات المباشرة والمحتملة يتحتم على النظام التعليمي أن يحدد كيفية التعامل معها في سبيل تحقيق غاياتها وأهدافها الإستراتيجية.

الفرص:

- الوضع المالي الاقتصادي القوي للمملكة لدعم الاستثمارات في قطاع التعليم.
- زيادة الاهتمام المحلي والإقليمي والعالمي بجودة التعليم وتحسينه.
- زيادة الطلب المجتمعي نحو التعليم عن بعد.
- توسع قطاع التعليم العالي مع القدرة على استيعاب خريجي المدارس.
- توافر مرافق للتدريب في مناطق المملكة.
- مطالبة أولياء الأمور والمجتمعات لنوعية عالية من التعليم لأبنائهم.
- توجه القطاع الخاص للمشاركة في دعم التعليم من خلال تفعيل المسؤولية المجتمعية.
- توفر دراسات وبحوث وكراسٍ جامعية تسهم في ردم الهوة بين التعليم العام والتعليم العالي.
- تمكين المرأة من المناصب القيادية.
- وجود مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني الذي يُسهم في حشد الدعم للإصلاحات التعليمية.
- توفر خبرات وطنية مؤهلة، والقدرة على استقطاب أفضل الخبرات العالمية - أفراداً ومؤسسات.

التحديات:

- الازدياد المستمر في أعداد الطلاب وهو ما يؤثر سلباً في تقديم الخدمات التعليمية وفق الجودة المتوقعة.
- انخفاض مستوى بعض خريجي الجامعات من المعلمين الجدد بشكل عام مع وجود خريجين متميزين.
- الكثافة السكانية في بعض المناطق دون الأخرى وهو ما يؤثر في وصول الخدمات التعليمية وفق خطة النظام التعليمي.
- المقاومة المحتملة لبعض جهود تطوير.
- المبالغات الإعلامية في رصد جوانب القصور في النظام التربوي.
- وجود أكثر من جهة في المملكة تقدم خدمات تفتقر للجودة لمرحلة رياض الأطفال وهو ما يؤثر سلباً على مدخلات النظام التعليمي.
- جذب الجامعات والكليات لقيادات نظام التعليم المؤهلة للالتحاق بها ضمن هيئة التدريس.

الأولويات:

- القيادة ، والحوكمة ، والإدارة، وتوكيد جودة النظام التعليمي.
- التوجه نحو المدرسة وإدارة التربية والتعليم بوصفها مؤسسات متعلمة.
- التركيز على تحسين أداء الطلاب.
- تحسين جودة مرحلة رياض الأطفال.
- التنسيق مع وزارة الصحة لتعزيز الصحة المدرسية ورعاية الطلاب وشخصياتهم وانتظامهم المدرسي.
- توفير بيئة تعلمية حديثة تواكب المتغيرات السريعة.
- توفير التعليم المجود للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة كافة.
- تعزيز علاقة المدارس والمناطق والمجتمع.
- تمهين التعليم في النظام التربوي.

جميع الحقوق محفوظة

لوزارة التربية والتعليم

ومشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام (تطوير)

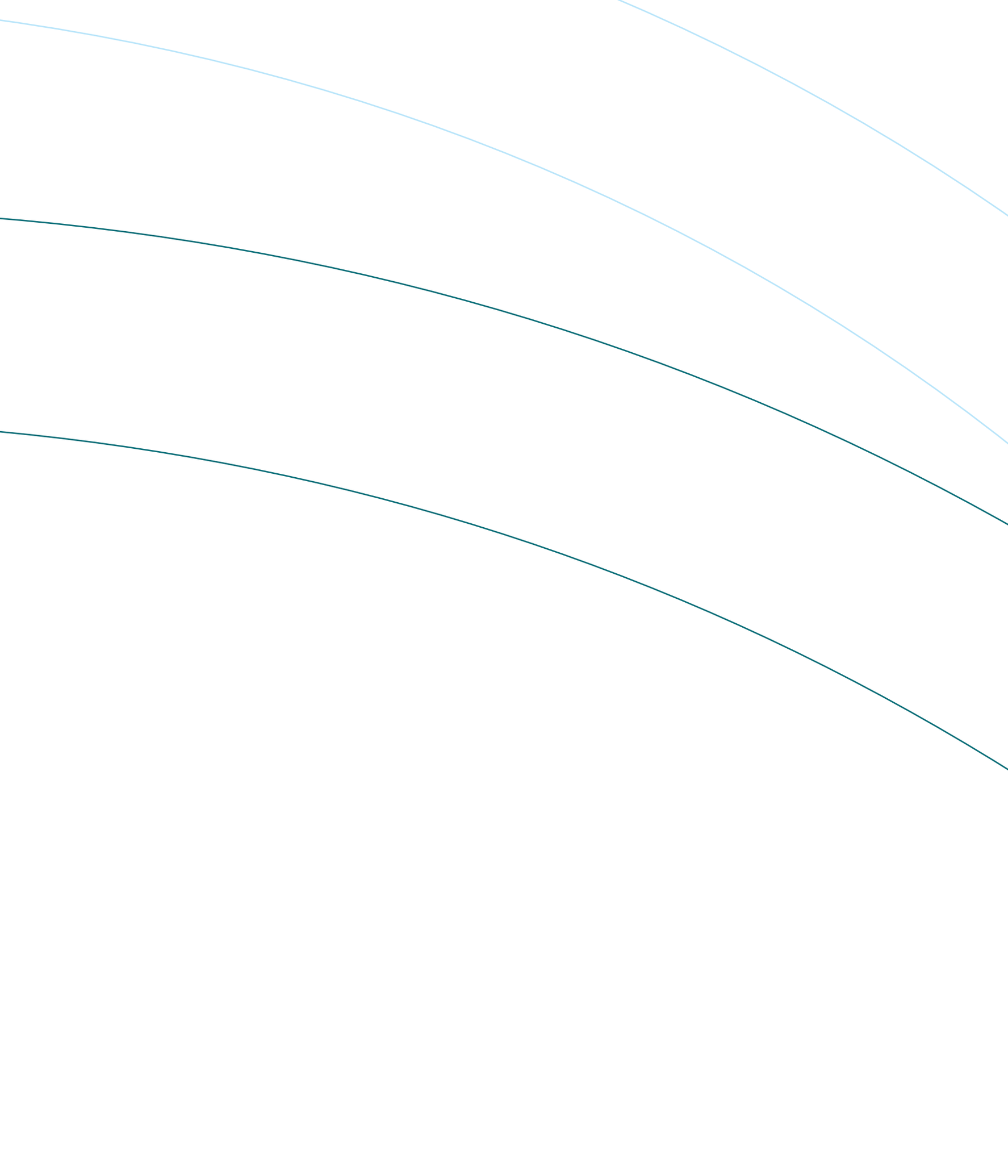

المملكة العربية السعودية

مشروع الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العام